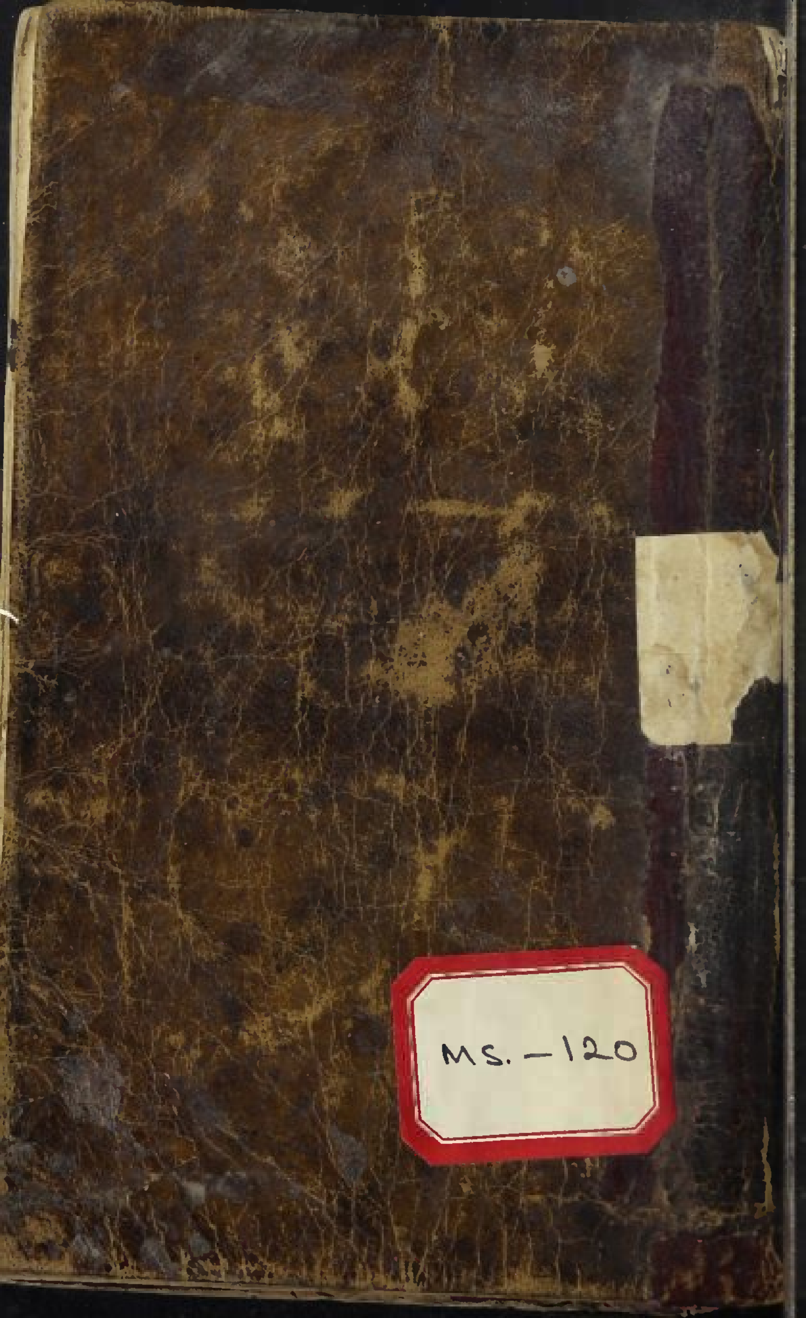
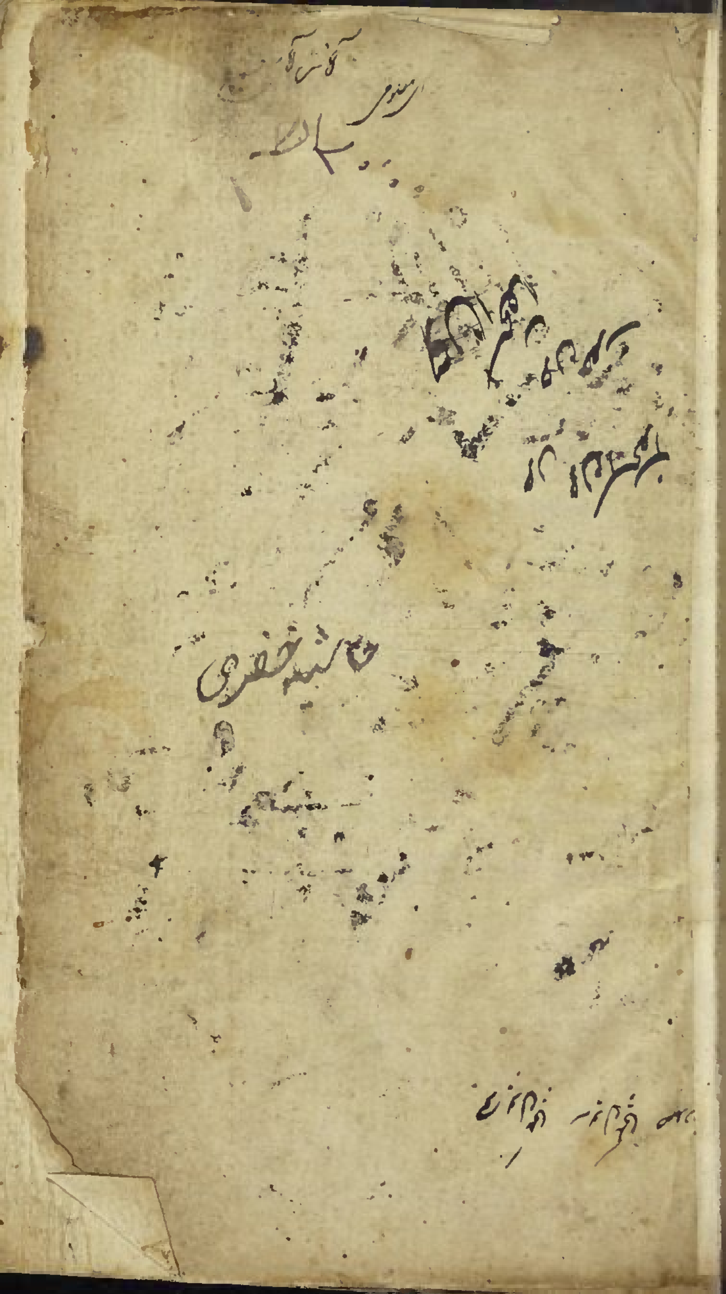




هو الله

بسم الله الرحمن الرحيم

يا صانع السموات العلى وخالق الارضين السفلى له الاسماء الحسنى والصفات

العليا وهو الغاية القصوى والعروة الوثقى في البدء والرجعى وله المادة و المجد

والالاء في الدنيا والاخرة واليه المنتهى والصلوة على من دنا فتدلى فكان

قاب قوسين او ادنى شمس الضحى بدر الدجى كاشف البلوى ورافع

العمى النبيه المجتبى والرسول المصطفى محمد المبعوث تبليغا كافة الورى وعلى وصيه

المرتضى وخليفته المقتدى ليث الوغى علم الهدى وبدر الدجى ومعدن التقى و

بحر النهى وعترتها المعصومين ائمة الورى واعلام الهدى ومصابيح الدجى

الفائزين القسط الاوفى والنصيب الاعلى والقدح المعلى عليهم صلوات الله

وسلامه الى يوم الطامة الكبرى فيقول عبده الراجي رحمة

ربه المليء عبد الرزاق ابن علي بن الحسين اللاهيجي وفقه الله تعالى لمرضاته

[illegible] المحقق

[illegible] شرح الكتاب التجريد [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

انه العرض الثاني اوسط الغضب والاحسان دون السفه وعدمه الكفلان

المصالح انه يتعاين الخصم الثالث في اثبات الصدق من اول

الى صانع العالم على ان اللام للعهد او للعوض او لانه المبادر عنه الى

الطرق واما عدل عن الواجب اليه لان انما بين الاستدلال عليه

من هذه الحيثية اعني من حيث مناسبته للعالم ونسبته اليه [illegible]

[illegible] سبب اركان الكل وهو الاستدلال لان [illegible]

على المدلول يحصر طرق اثبات [illegible] الان الذي هو الاستدلال لان

من العلم بالعلة [illegible] على الصانع والعلم بالعلم انما يفيد العلم بالعلة

من حيث انها علة لا من حيث الذات والحقيقة اولى لا للورود

الاعتراض عليه بان الواجب وجوده [illegible] بالعلة لا حاجة لا اثبات

او ليس المفهوم اثبات الواجب لكن برهان الواجب [illegible]

عليه بالوجود بان يقال الواجب موجود [illegible] المفهوم ليس [illegible]

الموجود واجب [illegible] بديهي كما لا يخفى والمدعى ذلك التعدد

انما يلزم لو كان الوجود [illegible] بان المفهوم الواجب الوجود في نفس الامر ولا

اذا كان المفهوم [illegible] وجب الوجود لا بالمصدر [illegible]

بان ليس لهذا المفهوم فرد في الواقع ولهذا [illegible] حقيقته في الخارج

لان المفهومات الوصفية [illegible] المعدوم لا يستلزم

[illegible] حقيقته في الخارج [illegible] المفهوم [illegible] المعدوم

امر ذهني موجود في الذهن ووجود المعدوم في الذهن لا يستلزم [illegible]

واورد [illegible] فصلا من خارجه بما لا يخفى : انه لا شك في وجود

موجود اول اي في وجود الوجود بما هو موجود اي في تحقق طبيعة الوجود

مع قطع النظر عن خصوصيات الافراد بمعنى قطع النظر [illegible] وان كان [illegible]

بوجود الطبيعة انما يكون في ضمن وجود الافراد [illegible] تحقق احد افراد الوجود

اي ما هو موجود مع قطع النظر عن خصوصيات الموجودات [illegible]

على ما في شرح المواقف فلا يرد [illegible] فيتبع ان الموجود [illegible]

المذكور فيه ممكن فلا شبهة فلا يمكن ان يكون واجبا بما ثبت ان الوجود

بما هو موجود لا يأبى ان يكون واجبا او ممكنا ولا حاجة [illegible]

في الاعتذار عنه انه كما لا شك في وجود موجود اذ موجد الموجود

موجود لذاته فيمكن ان يكون واجبا كما قال المحقق الطوسي [illegible]

لانه لا يصح [illegible] في قول الشارح فان كان واجبا [illegible]

الموجود الغير المذكور فيه الذي هو الموجود في العبارة [illegible] اعم

من موجده الذي لا اثر له فيها كما لا يخفى

واشرف اقول لا كونه اخص للكونه [illegible] من الباري [illegible]

اما عن الذي اعترض فيه حدوث [illegible] اثبات حدوث

العالم وقدمه [illegible] الذي اعترض فيه الا [illegible]

مع حدوث [illegible] فيه ولان [illegible] الطبيعي [illegible]

على [illegible] المتحرك وعن اثبات [illegible]

لكونه اول للكونه [illegible] الالهيات [illegible] قد عرفت

3

انه لا يمكن اقامة البرهان اللمي الذي هو اوثق البراهين على اثبات

الواجب بل من البراهين الانية ما هو اقرب الى اللمي في الوثوق بل

يقاربه لكن في ... على ما صرح به الشيخ الرئيس وهو الاستدلال

بالملازم على احد الملازمين ... الملزوم وهو المنهج المذكور بطرائق طبيعة الوجود

بما هو موجود كما عرفت ذلك فان مفهوم الوجود اذا امتنع من

ذاته بذاته من غير اعتبار وصفه زائد على ذاته فهو ... لم

يزل كما ذكره ... في الطرق التي تذكر هنا بطرق

اثبات ... لان كل مفهوم الوجود على نحو الوجود واجب لا

على ذات الواجب في نفسه ولكن طبيعة الوجود مشتملة ... الوا

له انه حال من احوال تلك الطبيعة ... لان كل ...

الطبيعة على حال اخرى ... الا ... ان جميع ...

اثبات الواجب لم يحث الحكمة ... على ما صرح به الشيخ الرئيس

من ان ... جسم ... مؤلف ... لا

من ... المعلول لان المؤلف ولئن كان معلولا في الواقع

المؤلف ... والمؤلف ... معلوم ... المؤلف الذي هو ...

الا ... معلول ... الطرق ... فان ...

العلم المعلول على ... الامكان شرط

... معلول للواجب ... في المنهج ...

الطرائق طبيعة الوجود فان طبيعة الوجود ... للواجب

بسم الله الرحمن الرحيم

ولما كان تحصيل المراد مسبوقا بهذه المقدمات وكانت اشرف

فظهر ان الوجود ينقسم الى واجب وممكن كما ذكرنا فالمشهور ... اعلم

ان المنهج الذي اعتبر فيه الحدوث هو طريقة جماعة من المتكلمين

الذين قالوا علة الحاجة الى المؤثر هي الحدوث ولذلك قالوا

ان القدماء زعموا انه لا يوجب بعد الواجب ولقد زعم بعضهم

ان يقال ان العالم حادث لكن لا بد له من علة قبله لا بد له

من محدث ويجب الانتهاء الى محدث غير حادث دفعا

للدور والتسلسل وهو الواجب ثم ثبت المطلوب والذي اعتبر فيه

الامكان بشرط الحدوث هو طريقة طائفة اخرى منهم الذين

قالوا علة الحاجة هو الامكان لكن بشرط الحدوث وهذا

قريب من الاول توجيها وتقريرا واما مذهب الحكماء فهو

ان علة الحاجة هو الامكان فقط وطرق اثبات الواجب

على مذهبه متعددة فمنهم من نظر الى نفس الوجود من حيث

هو موجود وهو طريقة الالهيين وهو الذي اختاره المصنف قدس

سره ومنهم من نظر الى طبيعة الحركة وهو طريقة الطبيعيين وتقريرها

انه تعالى لا شك في وجود متحرك ولا بد له من محرك

غير ذاته اذ الحركة امر ممكن لا بد له من علة لا محالة الا انها

الى المحرك غير متحرك اصلا دفعا للدور والتسلسل وهو الواجب

وبعضهم يقول في الكرى ولا بد له من ... اشرف

[illegible]

من ورائه ومن تأمل البحث ويجعله منتهى على ما به لا
ما به اشترك منهما دفعا للدور والتسلسل وهو الواجب ومنهم
من يقطع النظر عن النفس الانسانية ويقرر الدليل بحيث لو فرض النفس الناطقة
خارجة عن الحكم لا يتم العدة في العقل لانه لكان محتاجا الى محتاج
الا انها في المحتاج غير محتاج دفعا للدور والتسلسل وهو الواجب
ويمكن تقرير هذا الدليل بوجوه اربعة اقول الفرق بين
الوجوه ان في الاول قد جعل مقدمة الشرطية الاولى الاجنبية
وانما جعل له ذلك لتقطع صحة نفس الا اشتهى وفيه لله ميسور لكن
علاقة حينئذ في المؤثر بهوان يكون عينه لكنه لما عرفت جعل
استحالة الدور والتسلسل دليلا على ما هو لازم للتالي وفي الوجه
الثاني جعل مقدم الشرطية الثانية ما هو نقيض صريح للمقدم
الاوسط وجعل لزوم الدور والتسلسل وفي الوجه
الثالث في الصغرى مقدم الشرطية الثانية ما يعني نفسه في
الوجه الثاني الا انه جعل ما يلزم التخلف على تقديره وجعل
استحالة الدور والتسلسل دليلا عليه وفي الوجه الرابع جعل ما يعني
في الوجه الاول من جعل لازم النقيض مقدما للشرطية الثانية
الا انه جعل لازم ما ليس احد الامرين اما انه ينتهي الى الواجب
او لزوم الدور والتسلسل بخلاف الوجه الاول فانه جعل
مقدم اول الامرين لازما للتالي في الشرطية الثانية ما في الامرين دليلا

الثانية الرأي الشق الثاني
من الترديد ما هو لازم النقيض
لمقدم

عليه فيتعطل جميع ذلك بأن يحقق بوجه ما يتوقف على ان البعد
مع الكبار ما اعترض عليه ما حاصله انه على تقدير عدم تحقق الواجب
يمكن تحقق بوجه ما سوى هذا مع الكبار ما لي عليه وتحقق ذلك الكبار
سوى على تحقق بوجه آخر لا على ذلك الوجه الموقوف على ان
الكبار وبالجملة انه يلزم التسلسل لا الدور نعم ان الاكثر منهم التصديق
والذي هو واجب عنه حاكم الكمال للمجتهد ان الله سبحانه
في مجيء ما حاصله ان طبيعة الاكبار لولا طبيعة ما عنه بنسبه عن ممكن
بوجه لولا ان الشيء ما لم يوجد لم يوجد يتوقف حقيقة على تحقق طبيعة
الوجود وتحقق الموجود على تقدير انحصار الموجود في الممكن يتوقف على
تحقق طبيعة الاكبار يلزم الدور في الطبيعتين وردت الجواب
استاذنا المحقق صدر الحكماء الالهي ادام الله بركاته في العالمين
بان الدور في الطبيعة اي توقف الطبيعة على نفسها غير مستحيل
لجواز تحقق طبيعة ما باعتبار حصولها في ضمن فرد متقدم على نفسها
باعتبار حصولها في ضمن فرد آخر كما في طبيعة الافراد المتوالدة
وذلك لان استحالة الدور بتقدم الشيء على نفسه الى
اجتماع النقيضين والوحدة المعتبرة في التناقض اي الوحدة
الشخصية لا النوعية فالشخص الواحد لا يجوز ان يكون متقدما و
متأخرا واما النوع الواحد فلا يستحيل ذلك فيه اصلا
كما لا يخفى واقول ذلك ان كان الطبيعة في ضمن فرد

لوا

متعددة حال انضمامها الى هم تواطؤ اما يصح في الاعداد ثم في الاكثار
فان الطبيعة يجوز ان يكون في حد ذاتها متعددة لانضمامها الى ضميمة فرد آخر
فان انكار الطبيعة بوحدتها واقعة في نفس الاعيان فان اراد وحدة
في نفس الامر في الواقع لا يجوز ان يكون بحسب نفسها واقعة برد آخر
منها وبعبارة اخرى لا يجوز ان يكون متعددة في حد ذاتها في نفس الاعيان
متعددة فانه يتوجه في نفس الاعيان لكن يجوز مع ان اراد وحدة
في نفس الواقع ضميمة فرد ان يصير متعددة بحصول انضمامها الى ضميمة
فرد آخر اذ يصير بها في ضمه فرد آخر الا انها محفوفة بعوارض
مشخصة ويجوز ان يكون متعددة بحسب ضم ضميمة تلك العوارض المشخصة
متعددة لكونها محفوفة بعوارض مشخصة اخرى وان امتناع في ذلك
اصلا واما حصول الطبيعة النوعية يجوز ان يكون متعددة
ومتغايرة بحسب الزمان ولا يجوز ان يكون متعددة ومتغايرة
بحسب الذات فان الوحدة النوعية وحدة ذاتية
بحسب حصولها في افرادها الواقعة كل منها في جزء من
اجزاء الزمان ليست الا انها زمانية ووحدة شخصية
ذهنية لكنه يجوز ان يكون بحسب وتوجه في نفس الامر
متعددة ومتغايرة واعلم ان ما ذكرنا انما يجري في الوحدة
النوعية دون العددية بحسبه فان الوحدة بحسبه الماهية
بحسب وتوجه في نفس الامر الطبيعة بحسب الطبيعة

٢ الحصول لعدة ضمن فرد آخر
ولا يجوز ان لا ضمن فرد موجود

٢ بحسب وجوده في الخارج
بل [illegible]

الجسمية بحسب ذواتها من العوارض الفصول بخلاف الطبيعة النوعية

فانها يستحصل في حد ذاتها في طرف المادة فلو كان بعض

افرادها علة لبعض لزم الدور : أقول التشكيك في الذاتيات

ان صح فلا يلزم شيء من ذلك في الطبيعة الجسمية ولذلك حكموا بان

العقول بعضها علة لبعض مع ان نوعها بحسب حيث انحصر نوع

حكمهم بامتناع التشكيك في الذاتيات ثم اقول الاولى ان

يجاب عن الاعتراض المذكور بان المحشي صرح بان هذه

الوجوه كما نبه عليه بقوله اي من مجموع الوجوبات الممكنة

من حيث هو مجموع في حكم موجود واحد في الاحتياج الى العلة

وحينئذ الكل المعلول مجموع الموجودات من حيث هو مجموع

موقوف على الاكابر الموقوف على الموجود يستلزم الدور فما حاجة

وثانيها ان ليس للوجود المطلق من حيث هو موجود طبيعة الموجود في

حيث هي فلو كان لها مبدأ لزم تقدم الشيء على نفسه لا يقال

لان ذلك المبدأ موجود لانا لم نقل طبيعة الموجود متحققة في ضمنه

فلزم تقدم طبيعة الموجود على طبيعة الموجود ومقارنه بالذات وقد

عرفت استحالة ذلك وانما يجوز تقدم الطبيعة على نفسها

بحسب الزمان لا بحسب الذات كما برهن عليه ما ارزه

المحقق المجيز من انه لزوم تقدم الشيء على نفسه من ان الموجود

ليس الا الموجود العام وتحققه في ضمن فرد موقوف على تحققه

[illegible]

[illegible marginal note]

وهي [illegible] بل هو من الاشياء فهذا التقدم من العدم
والتأخر الذاتي من اي زمان في الطبيعة والتقدم والتأخر
الذاتيين المنسوبين عليهما وقد عرفت الفرق بينهما فلا نعطل
وبذلك ثبت وجود واجب الوجود ليس المقصود
من هذه المقدمة نعطل ثبت وجود واجب الوجود بل
مع ضم مقدمة اخرى وهي ان الموجود حيث هو ممكن
لا بد له من مبدأ [illegible] البرهان هكذا لو كان الموجود المطلق
منحصرا في الممكن لزم ان لا يكون له مبدأ والا يكن له مبدأ لزم
احتياج المعصص بانحصار الوجود في الممكن يستلزم احتياج
المعصص او نقول لو كان الوجود المطلق منحصرا في الممكن لزم
ان لا يكون له مبدأ ولو كان له مبدأ لزم تقدم الشيء على
نفسه فلو انحصر الممكن في الموجود لزم تقدم الشيء على نفسه
وهذا تقدير المقدمة الاخرى والتقرير الذي ذكرنا الآن
نقول كمال الخفي [illegible] فتنبه وان
بالحق [illegible] ان المحققين [illegible] عشرة
ولا المحققون عشرة [illegible] طائفة
اهل السلوك وارباب من العرفاء والصوفية والمشايخ الكاملين
فانهم يقولون [illegible] النفس [illegible] الباطن بالرياضات والمجاهدات
[illegible] بشرائط [illegible] الوجه [illegible]

الحق به ورود الا الالزم لسان الاشراق نسخ لهم حقيقة الحق بهم

ليقيض على نفوسهم لما سمى الاول بملك الحقيقة ...

بملك الذي الفايض عليهم سائر الحقائق بدون سائر ... ثم

وسائر مسمى بيان قلت فاني رجحت ان الاول

من تلك الطريقة قلت من حيث انه نظر في الوجود المطلق

والوجود المطلق المعرى عن جميع القيود مرآة لي جلوة حين

ذاته نعم والوجود المطلق الذي نظر بانيه وليس لم ... يعرى

عن القيود بل لا بشرط القيود وفرق ما بينهما الا انه مع

من ... انه ... وجهه ... فالنظر في وجه

وجهه اذا نال حقيقة ... فكان ما اشتبه بانه جلية

ازواج الشيء هو الشيء زوج فقط وبعبارة اخرى

الفرق بين العبارة والعبارة السابقة لتلك باعتبار

النظر في طبيعة الوجود وهذه باعتبار النظر في افراده ولا شبهة

في التلازم بين الطبيعة وجميع الافراد والفرق بين

العبارة الثانية والعبارة الثالثة لتلك السابقة كانت

حكما في الوجود المطلق بانه شائع كونه ذا ... الاشياء ...

جليه ... لا شيء ... الا ...

والفرق بين هذه العبارة والعبارة الاولى ...

بصرف ... موضوع القضية وتلك في محمولها فافهم قوله

مجموع الموجودات من حيث هو ليس له مبدأ وقال

المحقق الفخري انما يلزم ذلك لو تعذر وجود الواجب لا مطلقا

اول لكن المحقق حمله على رجوع الامكان الكلي بحسب المجموع

على الآحاد لكن يلزم المحشي ان المجموع المجموعي اعني الكل

بما هو موجود على حدة فاذا وجده كما سيجيء فانه ينتقل وكان المجموع

الموجودات من حيث هو مجموع مبدأ فذلك المبدأ

وجوب كونه موجودا الكل داخلا في المجموع المذكور من حيث

كونه موجودا اللازم على ذلك المجموع يكون مبدأ علة فيلزم تقدم ليس

على نفسه واللازم لما كان علة المجموع علة لكل جزء منه فيلزم تقدم

ذلك المبدأ لكونه جزءا من المجموع علة لنفسه فيلزم تقدم

الشيء على نفسه من [illegible] مجموع الموجودات

من حيث هو موجود يستلزم ان يصير الاشياء كلها [illegible] قال المحقق

الفخري ثم القول بان المجموع المذكور بشرط كونه موجودا يستلزم

ان يصير الاشياء كلها [illegible] وجميع الممكنات الموجودة بشرط

الوجود الصادر عنه [illegible] ولان القول بان جميع الموجودات

المتعددة بالوجود يستلزم ان يصير الاشياء كلها [illegible] وانما يصح

ذلك على تقدير وجود الواجب بالذات لا مطلقا

لم يسلم وجود الواجب كيف يسلم ذلك او نقول القول

بمجموع الموجودات من حيث هو موجود يستلزم [illegible] الموجود

٢ انه موجود لما ذكرت الاشارة اليه والى التي عليه قوله

من حيث انه موجود من انه يقول انه من حيث كما انه مجموع كما ان

الشائعة الى انه والكلي وطبيعة الموجود بما انه موجود نفسها من حيث

هي اي لا بشرط شيء فيقول طبيعة الموجود ٢ انه موجود لا بشرط

شيء ايضا لكن نصير لاشتراكها والالتزم صيرورة الوجود

عينا بالذات لتلك الحصة ومحال وطبيعة الممكن بما هو ممكن لا بشرط

شيء ايضا لكن نصير لاشتراك حصصا والالتزم صيرورة الوجود

عينا لتلك الحصة ومحال وطبيعة الممكن ٢ انه ممكن لا بشرط

شيء لا يمتنع لكن نصير لاشتراك حصصا لا محالة فلو كان طبيعة الموجود

بما انه موجود قائمة لطبيعة الممكن من حيث انه ممكن لكان منتهيا الى

الا لفرد قائم بذاته يلزم جواز صيرورتها لاشتراك الحصص

كما لا يخفى ويمكن الجواب بان المجموع الموجودات من حيث

انه يصير لاشتراك حصصا بالمرة وذلك اعني انتفاء الكل بانتفاء

الشيء بعد ما بالمرة يعلم بالبداهة كما في المشهور ومجموع

الممكنات لا يمتنع عليه ذلك بناء على ما سمعته من ان

مجموع الممكنات في حكم ممكن واحد في جواز طريان الانعدام

عليها فان قلت يمتنع على الممكن الواحد الانعدام بالمرة

لكونه اثر الموجود الواحد في الاول لا يصح فيقاس مجموع

الممكنات على الواحد وفي الثاني يلزم ذلك المجموع ايضا.

ثلي

فليس لمجموع الممكنات مع الممكن الواحد انما هو في
اصل جواز ~~طريان~~ الانعدام واما جواز صيرورتها
معدومة بالمرة فالمانع منه هو الناس بناء على انه لا شيء خارج
عن المجموع لتصير المجموع لا له فانعدامه لكن انعدامه بالمرة
اثبات مجموع الموجودات انما هو لمطابقته مجموع الممكنات
اذ الكلام في ان مجموع الممكنات الموجودات هل هي
منحصرة في مجموع الممكنات ام لا فقد   اي من
جميع الممكنات سواء كانت متناهية او غير متناهية
في حكم واحد اي في حكم واحد مثلا واعلم ان هذه المقدمة
عين المقدمة التي قالوا بها في اثبات الواجب على
احد الطريقين الغير المشهورة في ابطال التسلسل لابد
من اعتبارها وهي ان مجموع الموجودات الممكنة باسرها
من حيث انها مجموع موجود واحد غير كل واحد واحد
منها وقد ادعوا انها امر بديهي لكن المقدمة نظرا
ليس بديهيا مع ذكره وقد اورد على تلك المقدمة
انه اذا لزم من وجود الاثنين وجود ثالث هو معروض
وصف الاثنينية وهو المجموع معروض وصف الثلاثية
لزم من وجود ثالث وجود رابع هو معروض وصف
الثلاثة وهكذا فلزم من وجود الاثنين وجود الموجودات

الغير المتناهية واجيب عنه بان الرابع الذي هو معروض وصف

اللانهاية اعتباري محض ولا تحقق له في الخارج اصلا وذلك لانه

لان مجموع المجموع انما يحصل من اعتبار وحدة كلي واحد من الآحاد

المفروضين اذ لا وجود للمجموع المركب منها لو تحقق في الخارج

ثم اعتبار كل واحد من الآحاد فيه موجود والمعلوم انه لا يحصل

من اعتبار معلوم فيه تكرار الآحاد لم يكن موجودا في الخارج

ويصح ذلك فانما يوجد في الاشياء ثابت وقد ادعوا الضرورة

فيه اذ ليعلم ان البراهين المذكورة في هذه الطريقة ليس جميعها

ما يبتني على المقدمة التي ذكرها المحشي كما لا يخفى على المتأمل في

تلك البراهين [illegible] امكان طريان الانعدام عليها.

قال المحقق الطوسي ان القوة الامكان الذاتي ثم ولا يجوز

نفي لجواز ان يكون طريان الانعدام على مجموعها ممتنعا في نفس الامر

[illegible] لكونها بسبب العلة الموجدة ولو القوة الامكانية

ارتفع ثم [illegible] والفرق بين التناهي [illegible] المتناهية

الغير المتناهية [illegible] موجود لا بد له من موجد وعلى تقدير عدم

الواجب لم يتحقق له موجد ولا الممكنات الغير المتناهية

فلا ينتهي الى ممكن وبطلان [illegible] في الادلة اقول

طريان الانعدام على المجموع انما يمتنع في نفس الامر لو كان

وجود واجب فيها ولا بالغير وذلك على تقدير عدم الواجب

[illegible]

قال او وجود المعلول مع ذلك كان واجبا مع وجود العلة لكن وجود

العلة ليس بلا وجوب فيمكن رفعهما جميعا فاحد انحاء العدم لا يصير

ممتنعا في المعلول وهو عدمه مع عدم علته فالمعلول في هذا النحو من

العدم الذي يمتنع عليه لم يصر وجوده واجبا في نفس الامر ولما

كان حال كل واحد من الممكنات هذه فظهر ان هذا النحو من

العدم اعني عدم كل واحد مع عدم الجميع ليس يمتنع عليها لو

كانت مستندة او غير مستندة الى ان كان عدم كل

واحد مع وجود علته ممتنعا وذلك واضح جدا عند النظر

الصحيح ولا فرق في ذلك بين ان ينتهي السلسلة الى ما لا يوجد

له وبين ان يذهب الى غير نهاية او توجب ذلك انما هو

عدم الواجب الذي به جميع انحاء العدم في الممكن لا يصير الا

به ذاته وان صح ما ثبت ان يوجد جميع الموجودات الممكنة

الصرفة اعني جميع الممكنات من حيث هو مجموع فقد الذي

يتوقف لما اثبتنا انه في مجموع الموجودات الممكنة من

حيث هو مجموع موجودا واحدا يحتاج الى موجد ولذا الذي

الذي [illegible] وان صح ما ثبت من ان اجزاء الممكنات

[illegible] الاجزاء ولكنها فاستناع عليها الى اللزوم

ليس الى علة نفسه اذ مجموع الممكنات مع تقدير كونها موجودة

[illegible] يمكن يعين جميع الاجزاء [illegible] او بملاحظة المقدمة المذكورة

هو النشر بالخلط بين المعنيين والمفهوم بالعلة بالذات ومع الاطلاق في
هي العلة التامة لا المركب وظني ان الهيات انه يجب ان يكون علة تامة للمجموع
اجزاء بمعنى عدم احتياج شيء منها الا الى امر خارج عنها وان لم
ثابت لانه لان يكون شيء من المعلولات ثبت لوجوب الممكنات
اي لوجوب مجموع الممكنات من حيث هي مجموع او لوجوب
شيء من الممكنات وهو الدليل يتوقف على مقدمة اخرى غير بينة
المقدمتين وهي ان الممكن ما لم يجب وجوده لم يوجد والدليل عليها انه
لو امكن وجود الممكن بمجرد الاولوية فاذا فرض وقوع وجوده فان امكن
معه وقوع عدمه لابد لاعين وجوده او لا يمكن فان امكن ان
كان وقوع وجوده مع امكان وقوع عدمه رجحانا بلا مرجح وان
لم يمكن لزم ان الاولوية وجوبا هف وتقرير الدليل ان الذي يوجد
الشيء يجب ان يكون موجبا لوجوده والممكن ليس موجبا لوجود شيء
او بعده الوجوب لانه ان يكون خارجا بالغير الوجوب فيوجد
الشيء لا لانه ان يكون ممكنا فلو لم يكن الا الواجب موجودا لم يمكن ان
يتحقق موجود اصلا او لان شيء من الممكنات يستعد بنفسه لا
في الوجود ولا في الايجاد ولو الطلب هو ايراد ان
المنهي بالاسناد الى حصر ولعدم ... انه لو لم يكن موجودا لما وجد
هذا انه لم يحصل موجود اصلا اذ الوجود لا يحصل الا بالاستفادة
من الغير وهو الغير ايضا ما لم يكن له الوجود بالذات فيجب ان

بغيره

سعيده من الغير والاغيب ولكن كانت عشرين سنة لم يك
ليس انتهاؤها الى واجب بالذات لكن في حكم كل واحد من آحاد كل
الوجود ولا ثبات في المطلب منهج آخر وهو ان نفس مجرد
الامكان لا اجزاء اي اي من الادلة انما انبنت باعتبار النظر
الى الوجود بالفعل ويمكن اقامة الدليل باعتبار مجرد امكان وقوع
الوجود في نفسه وذلك ان يقال لا شك في انه يمكن ان يقع ما يوجد
في الخارج ولولا وجود الواجب لا يمتنع ذلك اذ امكان وقوع
موجود ما بعد فرض عدم الواجب يتوقف على امكان وقوع
ايجاد او امكان ووقوع ايجاد بالكلية طبيعة باعتبار موقوف على امكانها
ووقوع موجود بالقدم الدور او نقول ووقوع طبيعة الوجود بما يوجد
يمكن ان يمكن بالنسبة الى الامر لعدم انتفاء الشيء على نفسه ووقوع
طبيعة الممكن بما يمكن لا بد له من سبب اذ لو انحصر الموجد الممكن الوقوع في
الممكن لزم اجتماع النقيضين او نقول مجموع الافراد الممكنة الوقوع
لا بد له من موجد اذ لا يمكن ان يكون نفسه ولا اجزاءه اذ يمكن خارجا
عنه فمع فرض عدم الواجب لزم ان لا يمكن ذلك المجموع ممكنا
لامكان الوقوع ... الطرق
... نفي الاسباب اقول الاسباب هي
بقائه وجود العالم ... عدمه نفي الاسباب
وجوب الصنع عنه تعالى لا ذاته ولا في وقت والاول هو
مذهب الحكماء ومذهب نفيهما والثاني مذهب المعتزلة وبعض المتكلمين

فيهما كلام فان احدهما ان الاشعرية ومن تبعهم وسائر المتكلمين والحكما

ويرون انه يجب عليه تعالى ام لا الثاني مذهب الاشعرية

والاول مذهب غيرهم وثانيهما بين الحكما وبعض المتكلمين من الحكما

في انه هل يجب عليه تعالى ام لا والاول مذهب

الحكما والثاني مذهب غيرهم ولا نزاع لاحد في صحة صدور الفعل

والترك عنه بالنظر الى ذاته مع قطع النظر عن الالقاء وتعين بل محل

النزاع بين الحكما والمعتزلة وبعض منهما بين الاشعرية وتفسيرهم

القدرة والاختيار بالصحة المذكورة يستلزم الايجاب المنافي

له والايجاب بالمعنى المقابل للصحة المذكورة وليس كذلك الا انه

يكون بالصحة الامكان الذاتي ومن قال بوجوب الفعل عنه تعالى لم

يقل بجواز تخلف الفعل عنه تعالى اذا وجب اصلا كما انه لا

القائل بوجوب الفعل عنه تعالى واما غيره فانه اول الغلط

الايجاب بمعنى كونه مصدرا للفعل وبكون الفاعل موجبا

بصحة الفاعل وكونه مصدرا للمعلول اي كون الفاعل موجبا

بصحة المعلول والوجوب بحسب المعلول بالطبع فالمحل بحسب عنه الفعل

لا القدرة والاختيار فقط المصطلح بصحة الفاعل بالطبع

فالمحل بحسبه القدرة والاختيار والحكما لما قالوا الوجوب

الفعل عنه تعالى لا القدرة والوجوب عن ... و... عن ذاته

وعند المتكلمين يعتبر في مفهوم القدرة والارادة والاختيار

وامثال ذلك وانها لا ارادة مع الذات وتنفيه عنها البتة ولو

كان بمعنى القدرة كصفة زائدة على الذات كالاشعري واما

بمعنى فقط المعنى المذكور كالمعتزلة زعم المتكلمون ان الله تعالى مع

[illegible] الحكماء ان كان على مختار ان شاء [illegible] بمعنى المفعول و

لذلك يكفرونهم في ذلك [illegible] ان [illegible] عند الحكماء كالنار

النار في الاحراق والشمس في الاضاءة تعالى الله عن ذلك علوا

كبيرا واما الحكماء فانهم فانهم لا يطلقون عليه لفظ الموجب

لقبح الحكم ولا يطلقون القبح الحكم [illegible] انهم القول ولكن [illegible]

محكوما عليه بوجوب الضد [illegible] لا لكونه مضطرا الى الموجب

[illegible] انه [illegible] عنه بقدرته واختياره [illegible]

اي بمعنى وجوب المعلول [illegible] تجمع الكل عنده حتى الصبر

موجبا بمعنى [illegible] الموجب والموجب [illegible] الايجاب

موجبا لعدم النزاع [illegible] لذلك التشنيع والالزام [illegible]

[illegible] عند التحقيق في ذلك الشدة [illegible] المتكلمون

فاطبة [illegible] اثر الواجب في العالم بالقدرة والاختيار

اعلم انه اذا صدر عن فعل اختياري [illegible]

[illegible] العلم [illegible] والارادة والقدرة [illegible] صفات

[illegible] بعضها عن بعض [illegible]

صدور الافعال الاختيارية [illegible] كلها او بعضها بالفعل

الاختيار هو ما يصدر عن الفاعل بسبب المبادي في القادر المختار
من يصدر عنه الفعل بسبب المبادي فلو فرضنا أن تلك المبادي
حاصلة له دائما فالفعل لا يصدر عنه مخصوص دائما لكان
صدوره عنه دائما ولا يقدح ذلك في كون ذلك الفعل اختياريا
ولا في كون ذلك الفاعل قادرا مختارا إذا عرفت
ذلك فاعلم أن صفاته تعالى لما كانت عين ذاته فهو مبادي
الأفعال الاختيارية من العلم والمشيئة والإرادة والقدرة
تكون حاصلة له تعالى دائما فلو دام عنه صدور الفعل بسبب دوام
تلك المبادي كما هو مذهب الحكماء لم يكن ذلك منافيا لقدرته
فالقول بكون أثره تعالى في العالم بالاختيار ليس مختصا
بالمتكلمين بل الحكماء أيضا قائلون بذلك وإلا لما ذهب المعاني
لقدمه الاختيار ثم لم يقل به أحد من الكتاب الذي قال
به الحكماء وهو بعينه دوام الفعل ودوام الأثر لا غيرها لا
صحة الصدور والترك فإن أريد بالمطلق دائما فهم
فقط من الصادر بسبب المبادي فالقول بالله أنه غير مختص
بالمتكلمين بل أريد مع الصادر بسبب المبادي فالقول
به غير مختص بالحكماء بل المعتزلة والمتكلمين أيضا قائلون به
فالنزاع بين المعتزلة والحكماء إنما هو في دوام الفعل
ودوام الأثر وعدمه لا غير وبين الأشعرية والحكماء في ذلك

١٢

في تعلق الوجوب ببعض الآخر ای بعين ليس بنير

سهو لا ريب الدائه اذ نفي صحة الفعل والترك اي فسر

الاختيار بها بمعنى أنه يمكن لها الامكان الوقوعي استلزم

لا للفعل الفعل شيء ثم تصير القول بالاختيار بهذا المعنى

مخصوص بالمتكلمين والآن نصحة بمعنى الامكان بالنظر الى ذات

الفاعل لا يخص القول بها بالمتكلمين بل الحكماء ايضا قائلين بها

وقوله فان للفلاسفة في تعريف القدرة عبارتين تعليل

لحمله الصحة على الامكان الوقوعي يعني أن احدى عبارتي

الحكماء في تفسير المذكور القدرة هي صحة الفعل والترك و

بمعنى العبارة الاخرى ... للأولى ... لم ... يكن

بمعنى الصحة في عبارة المتكلمين هو الامكان ... كان هو

الامكان بالنظر الى ذات الفاعل لم يبق النزاع

بين الحكماء والمعتزلة في صحة الاختيار ولهذا احكم بأن

النزاع بين الحكماء والمعتزلة ليس الا في قدم العالم

وحدوثه واما تخصيص المعتزلة بالذكر لان الاشاعرة لا

الكلام المعتزلة في ضمن الاشاعرة كما عرفت وقوله فالمثبت

في الكتاب ان يخطئه حيث فسر الاختيار بصحة

الفعل والترك الذي يشترك بين عبارتي الحكماء والمتكلمين

ويحمل الامكان فيما للاختيار بهذا المعنى

والمدلس ...

في الكلام ربما يتوهم أنه يكفي في الإيجاب بهذا المعنى وجوده
الملاحظة مع قطع النظر عن جانب الصحة بمعنى الإمكان الوقوعي
والإيقاع جانب الصحة على الإمكان الوقوعي المستلزم
للانفكاك في الإيجاب المنافي لهذه الصحة أي بمعنى
امتناع الانفكاك بالملاحظة ثم إنه ينبغي أن يعلم أن هذه أي مشيئة
وهذا على القدرة ليس قوله والغرض أن يعني بالطرفين ليس
الإمكان إنما أريد الإيجاب في الأكثر الشيخ والادا
على تقدير رجوع الإيجاب ليس شيء ما في بعض الشيخ يمكن أنهما
إشارة إلى مقام نفس القدرة وقوله قال للفلاسفة
أي مثلا لكن الصحة بمعنى الإمكان الذاتي قال لكن الفلاسفة
القائلين بالإيجاب في الذي بينها بين الفاعل المختار بينهما
تحت المعنى الثاني على القدرة لكن الصحة بمعنى الإمكان الذاتي
صحة أن لا يكون في عبارة المليين هذا المشهور ولذلك
فسر المحشي بقوله بمعنى أن ليس شيء منهما لازما لذاته
أي يختص هذه العبارة بالمليين ويجعل كالدليل فإنه
لما كانت عبارة الصحة مشتركة بين الفلاسفة والمليين
ولكن كانت عند كل منهما بمعنى آخر كان المناسب
أن يفسر الإيجاب بامتناع الانفكاك لا أن يفسر الاختيار
بالصحة المشتركة ويطلق الإيجاب على مقابلة الاختيار

بدون التقرير بين المعنى المفهوم الوهم [illegible] ح [illegible]
الصحيح يعني الامكان الذاتي [illegible] المشهور [illegible] الايجاب
[illegible] الاحتياج [illegible] المعنى [illegible] المقابلة [illegible] الفلاسفة
ليسوا قائلين بالايجاب بهذا المعنى فافهم فالمناسب
في الكتاب لان تفسير الايجاب المذكور يعني [illegible]
ان الايجاب بمعنى وجوب الفعل عنه [illegible] صفتي العلم والاختيار
متفق عليه بين المصنف [illegible] حدوث [illegible] الحكماء [illegible]
وجوب الفعل عنه [illegible] صفتي العلم والارادة [illegible]
متفق عليه بينهما [illegible] تفسير الايجاب [illegible] المعنى
[illegible] تفسير متفق عليه والشيعة [illegible] الاول بالايجاد
العالم [illegible] الراجح [illegible] الراجح في حدوث
العالم وقدمه فاذا اثبت حدوث العالم [illegible] قدمه [illegible]
بمعنى الايجاب [illegible] الاستدلال
الذي ذكره [illegible] الاستدلال [illegible] الله [illegible]
[illegible] الايجاب بالمعنى الاول كما اشرنا فلا يعقل [illegible]
[illegible] الاجزاء [illegible] المصنف [illegible] كان
المصنف [illegible] الترجيح بلا مرجح كالحكماء [illegible]
معارضة [illegible] امتناع الترجيح بلا مرجح [illegible]
العالم [illegible] الامتناع [illegible] ولا

ولا نعارض حينئذ وانا نقول للمحقق الفخري ان المعارضة بنفسه
عن نفسه اذ لان لمنع لزوم الترجيح بلا مرجح لجواز كون المرجح علم الله
بالاصلح وليس هذا المنع للحكماء اذ منع الترجيح في الشرط
في نفس الامر لكن الفاعل مختار انه وجه صحيح ولا في نفسه [illegible]
مرجح والاثر حادث فلا ارجحه له ليس اذ علم الفاعل بالاصلح
لو امكن لكن مرجحا في نفسه اعتبار الفاعل المختار على
نفسه الكائنة اذ قد عرفت ان الايجاب الذي يقول به الحكيم
ليس بمعنى عدم العلم والا لكان الا ان الحكيم لما لم يقل بالحدوث
لم يكن ذلك مذهبه ولهذا المنع لازم لكن لكون مذهبا
للمانع وان اصحاب الا فرق في ورود هذا المنع بين كون
الفاعل مختارا او بين كونه موجبا بالمعنى المحال كما لا يخفى
والعجز لو صح ما قاله لكان اجراؤه الدليل في [illegible] المصنف
ان اساس الكلام [illegible] الصحيح لا [illegible] الاستماع
التقابلي [illegible] مسلم عندهم فكيف يصح استعماله
[illegible] اه اقول [illegible] لانه ليس الغرض انه لا يرجح
استعماله [illegible] لكن لا يصح [illegible] يصح استعماله
[illegible] الاثري [illegible] بالضرورة الترجيح لا مرجح و[illegible]
الغرض انه يصح استعمال الاثري [illegible] ولا يصح استعماله
المعتزلة والحكماء [illegible] للشك لان [illegible] الدليل لا استعماله

على استحالة التسلسل الشروط المنافية لا يصح استناده الى الايجاب
عند الحكماء اصلا كما عرفت فالحق ان هذا الدليل على التقرير
الذي ذكره الشارح لا يصح اجراؤه اصلا لان نفي التسلسل ولا
يثبت غيره لا رأسا ولا استنادا على التوقف على شرط حادث
ويرد عليه ثم عند المتكلمين اما عند الاشعري فلتجويزه الترجيح بلا مرجح
اما عند غيره فلان المرجح عندهم اما علم الفاعل وارادته
الوقت ولا ارادة قبل تمامه على اشكال في جميع اقسام التسلسل
ويرد عليه ثم عند الحكماء نعم يمكن اجراؤه الرأس على تقرير ساير
على تقدير حدوث الفعل المطلق بان لو كان الفاعل
موجبا لزم قدم الفعل المطلق واللازم باطل لعدم التسلسل في نفسه
لانه لو كان الفعل المطلق حادثا لتوقف حدوثه على شرط
هو الحادث فله من حيث انه داخل في الفعل المطلق متأخر
ومن حيث انه شرط لحدوث الفعل المطلق متقدم
فيلزم تقدمه على نفسه بخلاف التسلسل في نفسه
فانهم يقولون الايجاب يبطل بالدليل المذكور وهو انه
لو كان تأثيره في الحادث يحتاج الى مرجح غير القدم
لزم قدم العالم او التسلسل في الحوادث وكلاهما محالان ولا
يثبت تمسك بهذا الدليل لنفي الايجاب
اصلا لا على تقدير الرأس اما الاول فلان الترجيح بلا

يرجح بما كان جائزا عند الاشعري هو كون الفاعل موجبا والعقل حاكم بالامر

الموقوف على شرط حادث عنده واما الثاني فلان التسلسل في الحوادث غير

ممتنع عند الحكماء كما عرفت اي قدم العقل المطلق بل الجعل المجرد لا وجه لهذا

التخصيص على الظن لزم قدم كل ذي تخصيص الجواهر والاعراض وما يحمله قدم

كل ممكن سوى الافعال الصادرة عن العباد بالاختيار بالاتفاق بين

الاسلام وقدم [illegible] مذهب الاشاعرة الذاهبين الى ان لا خالق في

الوجود الا الله تعالى بان الله تعالى لا شريك له وبه اشنع واقبح كما لا يخفى واو

قد عرفت [illegible] الا ان [illegible] تقرير [illegible] لا يتم اصلا لكن [illegible] اجزاء الازمنة

في تقرير اخر مع تقدير حدوث العقل المطلق كما ذكر [illegible]

نصب الدعوى [illegible] كما زعم المحشي رحمه الله فظهر انه لا بد في التخصيص

[illegible] الا ان [illegible] التخصيص لا يكفي [illegible] الان مع تقرير [illegible]

تحت الدعوى بحيث يستغني عن [illegible] فافهم والله [illegible] الا كان بهذا

المعنى [illegible] الذي [illegible] على [illegible] بقدم العقل الا اذا كان الفاعل

ذاته موجبا بالذات [illegible] الفاعل [illegible] لا يقولون بكون الفاعل موجبا

بذاته بالنسبة الى كل جزء من اجزاء العالم فان وجود الحوادث [illegible]

[illegible] عنده [illegible] شروط [illegible] مخصصة [illegible]

[illegible] المحشي [illegible] فرض [illegible] بهذا المعنى لا يلزم الا [illegible] قدم

العقل المطلق [illegible] قدم [illegible] الجواهر والاعراض

انما يلزم لو لزم كون الفاعل موجبا [illegible] بالنسبة الى

۲ مولانا

لكن وجود الافراد في ضمن عدم ذلك ذلك التوقف ممنوع لكن

ورده لحدوث الفعل المطلق ممنوع اه ذلك التوقف سند لمنع جزء

ولا يستلزم تقدم الشيء على نفسه وقوله وامكان استلزام المحال المحرر

معطوف على محالية في قوله لمحاليته وقد توجد العاطف في بعض النسخ

عند قوله لمحاليته في الحدوث عطفا على معنى قوله كما مرت الاشارة

اليه لكن سند آخر للمنع ... قوله لما مر الاشارة اليه إذا ذكرنا

من ان حدوث الفعل لا موقوف على شرط عند البعض بعض المتكلمين

فكانه قال لكن التوقف على شرط لازم لحدوث الفعل المطلق

ممنوع لما مرت الاشارة اليه ولان في الحدوث على تقدير الاول

بالمعنى المذكور محال والمحال جاز ان يستلزم المحال اي انا لا نسلم توقف

الحدوث على شرط لئلا يلزم التخلف او الترجيح بلا مرجح فاذا كان

في الحدوث محالا جاز ان يستلزم محالا آخر واما على تقدير عدم

العاطف اي في اكثر النسخ فقوله لما مر الاشارة اليه الاشارة اليه

قوله فيه ... ثم عدم الفعل المطلق يعني قد مرت الاشارة

الى ان المحذور حدوث الفعل المطلق وقوله لمحاليته سند للمنع كما

ذكرنا ... وجود العاطف يكون المنع مستندا اسنادين على حدة

سند واحد ولكن ذلك التوقف مستلزم بالتوقف لكن

على نفسه ... يقال لكن المحذور بالفعل المطلق في القول الثاني

بالمطلق حينئذ الفعل ... في القول مجموع الافراد ولكن

الى الاشارة

حادث

[illegible]

الفعل المطلق هو ما يعني والنفي اذا ورد على الفرد المنتشر الذي هو
معنى النكرة يفيد العموم وذلك لان معنى الاستدلال ان الشيء الفلاني
لو كان موجودا لم يكن فعلي ما متذبذبا والا والتالي لم يكن الفعل ما
متذبذبا لم يكن ... فعلى حادثا اذا كان الفعل حادثا يلزم توقف
هو الحدوث أي حدوث المجموع على شرط حادث فذلك
الشرط المكون من الفعل المطلق يجب ان يكون داخلا فيه والمكون
شرطا له يجب ان يكون سابقا عليه فيجب تقدمه على نفسه انتهى
كما ذكرنا في تقرير الدليل من اجل ما نشئه وقال المحقق الجرجاني
لحصول كلام بعض الاجلاء بعد التفحص في حدوث الفعل المطلق
على تقدير الامكان بالمعنى المذكور مع ما نشئه ولكن المال ...
مال ما هو في الموقف على الشرط فما الحق فيه يستلزم تقدم الشيء على نفسه
بالموقف على الشرط محال ثم اول كلام المحقق بقول المحقق
ولما فيه حصر ذلك الموقف على ما ذهب اليه بعض الاعاظم
وجعل قوله والمكان يستدل ... يستلزم وحاصله الاعتراض
على ما يشبه بان الحكم بكون الحادث موقوفا على الشرط الحادث انما
يصح كلية اذا كان كل حادث في الواقع فردا من افراد الفعل
المطلق ولم يكن الا جملة الحادث ثلث حادث هو الفعل المطلق
اذ على تقدير كون الحادث هو الفعل المطلق وطائفة لا يصح
توقفه على شرط حادث اذ لا شيء بعد الفعل المطلق الحكم بقادر

۲ حدوث ۲

الذي ذكر في الدليل حدوثه هو الفعل المطلق الذي هو محال على تقدير
الايجاب بالمعنى المذكور فحدوثه ثبت لا يتوقف على الشرط لا
بمعنى الحكمة الازلية بمعنى الحكمة الباطنية [illegible] ذكر بمعنى لو فلك حدوث
الفعل المطلق ولهذا كان محالا لكن لما ذكرنا وتوجيهه صحيح [illegible] على
الشرط لجواز استلزام الممتنع المحال [illegible] عدم تقدم الشيء على نفسه الا انه
مع ما هو عين الشيء ثم قال ولا يخفى انه اذا قد عرفت ان المقصود
انه لو كان فرد من العالم حادثا لتوقف على امر حادث وهذا
محال لاستلزامه [illegible] على تقدير ان المفهوم حدوث الفعل المطلق لا
الموقوف على الشرط محال لعدم الممتنع [illegible] استلزام
المحال المحال بهذا [illegible] فرد من العالم بعد ما [illegible] لا تقدم الشيء
على نفسه انتهى اقول وانت قد عرفت انه بلا تعطيل
لا حاجة لنا في العدول لما كان الشرطية الايجاب على معنى وجوب
الفعل عنه [illegible] اللازم [illegible] وما يحكم به ما يتوقف عليه الايجاب
وانه ما يستلزم في نفسه [illegible] الاستدلال فقط لان الايجاب
بهذا المعنى [illegible] تاما وغير تام [illegible] لان الفاعل المستجمع لشرائط
التأثير موجب تام [illegible] غير تام [illegible]
الفعل اذا كان غير موقوف على شرط كان الفاعل مستقلا في
الايجاد واما في [illegible] فيكون حدوثه ابتداء [illegible]
[illegible] الموجب التام [illegible] محال بالضرورة واما اذا توقف

حدوثه في شرط حادث فيحكم على القائلين بأنه كان عين الوجوب التام

مستحيل وبه يحتاج اليه في تحقيقه بنفس الكلام ودائما او اقسام الكائنات

سبق علمه وقدرته بالكائنات الثابتة في الأزل فلا يتصور كونه تابعا

غير تام كما لا يخفى بعد الكلام في أن الشيء لم كان الكل فيما اسم

كما هو الظاهر فهو غير وارد عليه بناء على ما هو الكلام عليه ولئن سلم فان

تحقيق المقام فلا جدوى فيما ذكره بعد زمان الايجاب سابقا

المعنى الثاني لا حاجة اليه الا الاستدلال اصلا فيما لا يستدل

فيه العقد يستند لكونه فضلا عن نفس الوجوب الواقع فيه بالثاني

وايضا تخلف عن الوجوب بالمعنى المذكور راجع بالمعنى الثاني لان

مصحح الوقوع في الشرط اذ لا يتصور كونه غير تام اصلا بالثاني

كما لا يصح توضيح فيه لان الوجوب التام يستلزم ذلك

قال المحقق [illegible] اذ المتبادر من الوجوب التام [illegible]

وانه كافيه في العدم اي حيث يحتاج اليه الشرط ولا اليه [illegible]

[illegible] يتذكر اول العلم بالمصلحة اذ كان غير ذات الفاعل

[illegible] فيه وانه كافيه عن حاجة اليه [illegible]

[illegible] الاشتراك [illegible] عليه الى المتبادر من قوله احدها يعتبر

عند الحكماء [illegible] عند المصنف اي الوجوب المعتبر عند الحكماء [illegible]

الثاني فان المعنى الاول عند المصنف والحكيم واحد [illegible]

بهذا المعنى [illegible] احدها [illegible] عند المصنف [illegible]

بمعنى انه عند تحققها ارتفع جميع الموجب التام يمتنع تركه فهو يمتنع عن الموجب
بالمعنى الاول الممتنع عند العدم وبالمعنى الثاني الممتنع عند تحققها فقط فان الموجب
بالمعنى الثاني لا يتصور بالاختيار كما عرفت فتامل وايضا
التخلف عن الموجب التام ولكن كان محالا قال المحقق الفخري ١٦
لا يمتنع لكن العقد المذكور للموضع [illegible] ليس له اللازم وجود
لمن قوله عدم تقدمه بين وما ذكره بقوله اذ لو كان حادثا او بينه كما
اثار البته هو الحاصل سابق لقوله لزوم قدم العالم للاكتساب بين لا حاجة
الى النسبة انه يتوقف الشيء عرض المختفي الامكان في ذاته النسبة الى
لا يصلح للنسبة لا عن بعد وايضا ذلك التخلف انما هو لما
كان العرض حدوث الاثر يتخلف بعد الاكتساب في الازل
فالتخلف لازم سواء توقف على شرط ام لا اذ الشروط ولكن ارادت
عدمت [illegible] حدوثها بالنوع الا بصدق الاثر المطلق عليه
قدم التخلف لا في له وجه نظرا الى انه لم يثبت فما ليس حدوث
جميع افراده يتخلف ولكن كان بالنوع بل وذلك محال بالنسبة الى
فعلى تسليم ذلك لا يلزم التخلف مع تعدد الوقف على الشروط
السابقة ولكن كان يلزم التخلف وذلك غير ما ادعاه فتامل هي وايضا
قد عرفت ان بناء الاستدلال ليس على فرض الايجاب في الازل
بل على الايجاب بشرط فلا تغفل انه سابقة او مجتمعة
اذ قول الكون الاول المعدات وبالنسبة الى الشروط واطلاق الشرط

قطعا [illegible]

في القدم يجوز وقول المحقق الطوسي في تفسير قوله بما ... في الحدوث

ان يحدث شرط عقيب شرط سواء انقضى الاول او لا يمكن في

القدم فيه اشارة الى التمكن في اطلاق الشرط يجوز ربما يفهم بالظاهر منه

الاحتياج بدل مركبات لكن الشأن يمكن في الشرط الحادث وذلك

باطل اذ الحادث يحتاج الى شرط حادث قبله والا يقدم حادث

قبله ولا يجوز ان يحتاج الى شرط حادث قبله ولكن كان باقيا معه

والا لزم التخلف اي ... لكن الحادث اذا احتاج الى الرابق علته

فان قلت لم لا يمكن ذلك الا بعد ان يتقدم عند حدوثه ولا

يجوز ان يكون شرطه باقيا معه والتشرف ذلك لكن القدماء لم يجيزوا

بعد به مرجحا للمعلول والشرط فيكون نوجهه مرجحا له فلو كان يرجح حدوث

المعلول لكان قبله [illegible] فان قلت لم لا يتقدم عند حدوث المعلول

لكن بانعدامه مرجحا فلو كان شرطا له كان نوجهه مرجحا له فلو كان قبله

فان قلت يلزم التخلف لا ... لا يخفى عليك انه مع هذا التقدير

يلزم تخلف المعلول عن الموجب التام قال المحقق الطوسي ... اذا كان

الاحتياج في الازل ولا احتياج [2] فيها كذلك ... اقول ... فيها ٢ احتمال

فيه اشارة الى ... فيتبين ... هذا الكلام يشير الى الاحتياج

صحيح في الازل [2] ... اذا كان الاحتياج ... لزم التخلف ...

لا التخلف ... مجموع ... الى ... التدريجي

... القدم في اثبات حدوث العالم احتاج ...

[2] وهو بعيد اذ الكلام في الشرط ... وكلام المحقق لا يدل ... على الاحتياج في الازل ...

حدوث العالم بمعنى جميع ما سوى الله وان لم يمكن اثباته بالدليل العقلي بل اثبات
بالدليل النقلي حدوث عالم الاجسام فقط لكنه ثابت بالاجماع والحديث
الذي هو العمدة في هذا الباب لتحقق الوسائط ان لم ينف ما سوى الله بلا
واسطة الا ان الكلام في انه هل يجب ان يكون بواسطة عن معلول الى غير ثابت
بالدليل العقلي ومالا يمكن اثباته بالدليل العقلي اذا كان من لوازم الاجماع
والحديث فهو باطل ولا يعقل تجويز الباطل من قائل وحده تعالى اثبات
حدوث العالم بالاجماع والحديث يستلزم الدور لتوقف حجيتهما
على اثبات النبوة المتوقف على قدرة الواجب تعالى والمختار
لكن لا يقدر على عدم اظهار المعجزة على يد الكاذب ولكن
ان اثبات النبوة لا يتوقف على القدرة بمعنى وقوع الفعل والترك
بل يكفي القدرة بمعنى ان شاء فعل وان لم يشأ لم يفعل فان اعتقد الكلام
الا يمكن اثباته لانه يستلزم على حكم فلا يجوز عليه اظهار المعجزة على
يد الكاذب وان تجويز ذلك المعجزة يحصل العلم بصدق صاحبها
فيحصل العلم بالعقل باخباره حتى يرجع الواجب تعالى انه ثابت
والعلم بالدليل النقلي ثم اقول لم يثبت ذلك بل الممكن
لا يوجد جوهر الا انه في الحكم لوجد حينئذ ولا يجوز انهم بالارجح لم
يعتبر ارادته لا يمكن ان يوجد باعتبار ارادته لانه لم
يمكن ان يوجد شيء يرجح الباعث من جهة الفعل عن
تعيين ارادته لا يدل على ذلك كيف والكلام في الاول باطل

بين الحكماء مصرحون بان لا يتوقف الوجود الا على نفس كلامهم في الامكان
بحقيقة ليس الا من الباري والصدور عن غيره اما الصدور عن ذلك
الغير من جهة المستند اليه لا من جهة ذاته وذلك الغير واما صدق
لان ما يمكن ان يترجح ليس شيئا الا بالقوة ولو بحسب الذات
فقط وهو الذي لم يخرج ذاته عنها بالفعل وهو الذي لم يخرج بعد الى
الحقيقة بالصدور عنه اما الصدور من جهة التي لم تخرج ذاته بالبت
بالكلية ذاته ليس الا العدم والقوة فلو صدر عنه من جهة كونه شيئا
لزم كون العدم والقوة مؤثرا في الوجود والفعلية وايضا … انما قصد
المحقق ان … الذي لا يحصل … صدور الجواهر والاعراض
المفارقة عن المادة كما صرح به المحقق والاعراض المقارنة لها كما
لا يخفى والمدلول كلام المحقق لان ما فيه شيء بالقوة لا يمكن ان
يكون مفيدا للوجود لانه لا يمكن ان يكون واسطة في الايجاد والمؤثر في علية
ما اورده المحقق الطوسي … بالمعنى في قوله ما فيه شيء بالقوة
القابلية المحضة في الرابع سلما الملازمة لكن لا نسلم ان العقول كذلك
لما تقرر عندهم من انه ليس له حالة منتظرة بل كل العقول اعلم ان
ذلك حتى … الا الامكان الذاتي الذي … عن العقول من
مجرد ملاحظة ذات الممكن مع قطع الملازمة بسبب انه نسبة للعدم
الذي ينسب العقل ذات الممكن اليه وايضا الوجود في الملاحظة بحقيقة
نفس الامر حتى يكون له شركة في افادة الوجود كما انما بالقوة

[illegible]

المحقق

لمحضه بل يكون مع احتياج الشيء الى القوة لا الفعل انتهى وهذا رد في اجاب
عن ... احكام الحكماء المجتهدين على ما لعله الفرق بين كونها شيئا بالقوة
على التكثير وكونها شيئا بالقوة على الاطلاق فان الهيولى الاولى لو كانت
تكون الذات بالفعل ولكن شيئا او شيئا بالقوة وهو الا يمكن
الا في الماديات لان المجردات جميع صفاتها حاصلة لها بالفعل
والهيولى الاولى ليست الذات والصفة كلاهما واحدا بحسب مفهوم
بالقوة وهو الا الشيء ثابت للماديات والمجردات اذ كل ممكن
ما هو ممكن من حيث ذاته لا يمكن الا بالقوة ولكونه اسفل الموجودات
والاولى ان يكون هو الابداع بما اشير اليه اولا ان يكون الممكن بحسب
ذاته غير ممكن ان يوجد شيئا للاستلزام عدم الامكان ان يوجد
شيئا ما عنه وهو الكل بعض عن محض ما اشير اليه فيتم انه
انما يتفق كون الممكن مستقلا في التاثير ولا يتاتى له ... وساطة فلما هي تم
اولا فيمكن ان يقال بمعنى قول الشيخ والواسطة غير معقولة من اعتبار اسناد
صدور العالم الحادث الى الواسطة القديمة انما يصح بارادة خصوصية
... مستندة الى ذاتها بالاستقلال ولم ... الا الكل خصوصية ... مستندة
الى ذاتها بالاستقلال ... مستندة الى الواجب بالعرض
استقلال صدور الحادث عنها لا محالة والتعويض والاستقلال
بالتاثير من الممكن باطل غير معقول وظني انه الاوجه وجه ويمكن
تنبيه ان يكون ... المحقق المحشي رحمه الله كان يرى هذا الوجه فقول

انه ثبت جهات بها انه [illegible] لما ذكر انتقال الى الواجب والمسلم بين
الموجب والمختار لان المراد بالايجاب هو ما نقله من الفلاسفة وهو بمعنى
عنه في الاثم والمراد بالاختيار هو ما نقله من المتكلمين وهو [illegible]
عنه في الكون الخ اختيار المتكلمين ممكن واختياره بحيث [illegible] ممكن اختيار
فهو واسطة بين الموجب الذي يعتقده [illegible] المصنف انه لا يمتنع الواسطة
بين الموجب والمختار اذ المختار بالمعنى [illegible] باختياره [illegible]
[illegible] واختار [illegible] الاثر [illegible] صفاته [illegible]
ولا يلزم ثبوت الواسطة كذلك الا باختيار الفلاسفة حيث
الكلام انه لما ثبت حدوث العالم انتفى الايجاب ولما انتفى الايجاب
ثبت الاختيار اذ لا واسطة بين الايجاب والاختيار
[illegible] انتفى احدهما ثبت الاخر [illegible] لان موجد الشيء ان
تمكن من تركه فهو المختار والا فهو الموجب ولا واسطة
بين النفي والاثبات ومنها انه اثاره [illegible] فلا يلزم ان
[illegible] ان القدرة زائدة على الذات [illegible] لا يمكن
في غير الذات [illegible] الذات لا القدرة [illegible] بالايجاب
فلزم كون الواجب موجبا في البعض ومختارا [illegible] القدرة [illegible]
في البعض وهو غيره من الصفات والافعال فلزم الواسطة
والتزموا [illegible] عن [illegible] لما سيجيء [illegible]
[illegible] الكلام [illegible]

[illegible] بين الموجب والمختار [illegible]

[illegible]

[illegible]

على ان ذلك ان اه فان قلت في الاعتراض لا يختص بما اراده من الايلام والالفة

غير راجعين الى ما يتقدر بها انتهاء على الذات كما هو مذهب الاشاعرة

والبصريين الكعبية الذات عن المكلف لكن المكلف لا زما للاكلية والالفة

لكونه مقدمة لازمة للذات فلت القائل بزيادة الالفة بالقول

دون المكلف ان القول بالكاسب ما اصلا كلمة بد عنده لكن يختار

على يتعدد رتبة الكونه الى وقت شرعيته ويراه عنده وليس كذلك

ان الكعبة لا رتبة المرادية الا ان المكلف ليس لازما للالفة حيث انه

انشاء انه ما نقال ان الوجوب الاختيار اذا قول بكون لكن نقال

وانه فلا تشنيع لهم على الكلام في القول بالاكتساب فانهم يقولون ان خلق العالم

وان صحيح انه عطلها نفس القدرة وتعلقها به احسب اختيار الالفة

ووجوب الفعل بعد اعتبار الالفة لانه بعدو رتبة فالعطل لها

نفس القدرة ووجدها بشرط كون الفعل قديما او حادثا وان ظهر

لكن القول بالاكتساب لانه نافى القدرة على التحقيق بشرط كون الالة

والماعوا ولاوانا القدرة على الصحة التي تنشى لكن يكون مكلفا المكلف

رجوع صحة الفعل والترك بالامكان الوقوعي فلا كلام في القول بالاكتساب

انه بشرط كونها واليا اولا فان الطالب مفهوم القدرة

صحة الفعل في وقت بشرط زكنه في ذلك الوقت اذ المكلف بالترك

وقولهم صحة الفعل والترك انه مقابل للفعل ووحدة الزمان

مشروط في الفاعل بالترك الذي يتخصص في زمان الفعل هو المقابل

للفعل لا الذي يعرض قبله لعدم امكان الاتيان بالفعل اذا وجب

في وقت فالاتيان لكن يمكن فاعله بالاختيار زمنه لعدم امكان

وقوع تركه في ذلك الوقت فالقول بالاختيار بهذا المعنى ليس

الا للاشعري فقط اذ عنده يجوز ان يقع بدل الفعل تركه لعدم وجوب

الوجوب اصلا عنده الفاعل مختار ولو كان العالم قديما فلا

[illegible] الراجح [illegible] والاختيار [illegible] طالب [illegible] حدوث

الاثر [illegible] الراجح فالشيء [illegible] الا عند الاشعري

والحكيم فاحفظ بذلك فان قلت وجوب الفعل في وقت

[illegible] الا [illegible] لا ينافي امكان تركه في ذلك الوقت [illegible]

قطع النظر عن الا[illegible] كما ذكره المحقق [illegible] الثاني [illegible]

[illegible] قال [illegible] نقول [illegible] الاولوية [illegible] الذي ذكر

القائلون [illegible] اذا كان الا[illegible] والعلم فلا يصح [illegible]

[illegible] فكيف حكم [illegible] الواجب [illegible]

[illegible] انه لا دخل في ذلك لكن [illegible]

[illegible] الارادة [illegible]

[illegible] وجوب الاثر الا [illegible] الارادة

[illegible] بالوجوب الاثر لم [illegible] ذلك [illegible]

[illegible] عن السؤال المذكور [illegible]

[illegible] الاشكال [illegible]

٢١

كان منع نفسه الوامرح ه الافعال [illegible] لو كان مادكره لاندفع اصلا

بحث طرح خلف فاف ثانی ملك كعل المعلول عن العلة التامة

بحث ثالث لا يمكن ان يبين كلمهما اه الى البحث يمكن ان العلة المعلول منفصلا بزمان

وتحقيق ذلك ليس العدم لا يمكن ان يصير علة لحادث الزمانی

بل انه فقط ولا بالصلاح ما هو شرط لوجود ذلك الحادث فقط انما لابد

هنا كان من علة سعده والصلتیم علة ذلك الحادث ٣ هو علة له والعلة

ليس فيه لوكه سعده بحث الزمان فالعلة التامة للحادث انما يحصل

وجودها على انه له ملك الزمان ذلك الحادث ولكن يحصل حصول

الانهار انه قلت فان المشهور ان العلة التامة بحث وجودها مع

المعلول بحث الزمان وقبله بحث الذات والفصل المعلول يحتاج الى العلة

في البقاء كما يحتاج اليها في الحدوث والعلة المبقية بحث وجودها مع المعلول

بحث الزمان قلت ٣ ان ان العلة المبقية لا يصح الوجود والبقاء الا بعد

على الحدوث والعلة المذكورة انما هو بعد ما يشذ الا الاحادث لا الاصحاب

الان رده فالعلة التامة من حيث هي علة تامة لا يشذ الا ان اراده الوجود بحث

بعد وجود المعلول هي بعد م ع اذ لو كان وجود المعلول من حيث

هي بعد نه ريب بسه في الزمان من حيث هي بعده فان قلت العلة المؤثرة

بالعدم ه بد حل في وجود المعلول وعدمها يقارن لوجود لا سابق عليه قلت

هي الوجود وحده كلها بد حصه في الوجود المعلول فالعلة وجه العدم

دال البهي

ما هو مع المعلول ربع حدمه عن مقارنته له فافهم

في الفعل والترك اما المعنى المطلق للذات القادرة وجدا للمستند
المحقق الحرى انه لا يبالى في الاكتساب الذى زعمه ... بان يكون
من الفعل والترك ليس في حال واحد ويمكن ان يكون باعتبار الشق الاول
اعتبار ... من الفعل في حال والترك في حال العدم
لانه يمكن اعتبار الشق الاول باعتبار كون الفعل واجب
حال الوجود والتمكن من الترك بعد ما في حال الوجود فلا ينافي الوجوب في الحال
اول ... ان القدرة التي ينبغي ان يكون النزاع فيها هي التمكن
من الفعل والترك المقابل للعدم في حال ... بالوجود في المستقبل
فلا يتحقق القدرة بالمعنى المقصود والذى ينبغى ... القدرة المتنازع فيها
هي التى ذكرنا ... ان المتكلمين لما ... الاكتساب زعمهم ان صدور
الفعل من الفاعل بحيث لا يمكن ان ... ينقص في حقه ويجب
... عنه بالقدرة التي ... الآلة التي بها يمكن
الفاعل من الترك حين الفعل ومن الفعل حين الترك كما هو ...
الاشعري واما القدرة بمعنى وجوب العدم في وقت وجوب
الفعل في وقت ... والفاعل بهذه القدرة
لا يمكن ... حال الترك وعن الفعل في
حال الفعل ... الاكتساب المعين اذ
هي ... الفاعل ... المقدور
... كما ظنه ... والله اعلم ... بالصواب

القدرة اذا ...

كان الا ... ممكنا ولو في

وقت ... تم

على ما حسبناك من منشئه الزيد لا يخفى ليس جواب الدليه العقوبات على
كل من يتعلق الزيدية الا انه ذكر الجواب على احد المنفيين وترك الاخر فنقول
حاصله ان القدرة اما قدرة على الوجود واما قدرة على العدم
فان كان قدرة على الوجود فلا يحصل الا في حال الوجود حال العدم لكنها
عبارة عن التمكن من الوجود لكنها عبارة عن التمكن من العدم في حال
واما القدرة فانه في الطرفين فلا يمكن تحققها الا في زمن الذات
لانه حال من الاحوال اذ لا يمكن تحقق حال تمكن خالية عن كلا طرفي وجه
التمكن وعدمه المقصود تحقق القدرة فانه انما كيف فيقدر
فهو السؤال على القدرة في حال المحقق القوي عن السؤال على
القدرة من موضع اذ لا بيان يحصل في المحل في حال ما تمكن من العدم
في حال من الوجود فانه في حال فيتحقق القدرة بلا شبهة اول ند
عرفت انه ما يحق في الجواب ذكره المحشي سابقا وما اورده
المحقق القوي بما ذكر من انه لا سابق الاكتساب الذي زعمه الكاتبي فمقصود
او قد عرفت ان القدرة عند غير الاشعري لا سابق الاكتساب المذكور
مذهب الاشعري في الخالق العقل والمعتزلة في الاثبات ثبتهم العقل
انه يمكن ان يقال بناء مذهب الاشعرية على ان افعال غير الباري
واقعة بحسب ارادته وله تأثير بقدرة فيها والعقل تنبيه المحشي
ونفي المصطلح كان لنا ان ليس الذي يمكن في الاول بقدرة
غير مؤثرة فيه وذلك يتوهم كونه اختيارا في الثاني لا

مبحث تعميم القدرة

بحق قدرة مغايرة له اصلاً وبناءً على مذهب المعتزلة على

ان للعبد قدرة من المختارين واقعة باختيارهم فان جعلهم الله مختا

وخلق فيهم قدرة مؤثرة في افعالهم عند من اراد ثم بها فالقول

الاشعرية ان القدرة مع الفعل اي مقارنة بالذات لمعلولها

هو واحد وقول المعتزلة السابقة اي متقدمة بالذات تقدم العلة

على المعلول ومثاله ان الاكثر الشائع في كون القدرة قبل الفعل

او معه لعطشان ما زعمه المحشي فانه ليس الكون مع القدرة القدرة

التي يبدأ الاشعرية الاختيار وبذلك اول ان جمع آية لتوفق

انما يصح على مذهب المعتزلة القائلين بان قدرة العبد مؤثرة

في افعالهم دون مذهب الاشعرية فانهم لا يقولون بتأثير قدرة

العبد في افعاله فلا يمكن قدرته سببية الى الفاعل اصلاً و

بعد التحقيق الرائع منهم كما عرفت   انتهى لكن عموم القدرة

اي المقدورية لا القادرية فان الامكان علة الاولى لا الذات

فعموم العلة اي الامكان يدل على عموم المقدورية اولاً وبالذات

وعلى عموم القدرة اي القادرية ثانياً وبالعرض لان عموم المقدورية

يستلزم عموم القادرية فيقدر   انتهى اي قدرته انه لو

تامة لجميع الممكنات قال المحقق الطوسي رحمه الله اصلا علم

فيه كثيرون الاول العلماء القائلين بانه واحد حقيقي لا تعدد

عنه الا بشرط الا واحد هكذا اي الموقف وقد عرفت

الاول

من الفلاسفة يقولون بأن الواجب لا يكون قادراً فهم منكرون
لصفة القدرة [illegible] ومنهم الصابئة القائلون
بأن الكواكب بحركاتها مؤثرات في الحوادث السفلية [illegible]
الواقعة في جوف الفلك من اختلاف الفصول الأربعة و
تأثر الطبائع والمواليد [illegible]
إيجاب الواجب [illegible] لا يصدر عنه إلا واحد كما
في مبحث الجواهر المجردة [illegible] ومنهم المجوس القائلون بأنه
لا يقدر على الشر [illegible]
المواقف [illegible] أنه لا يقدر على القبيح [illegible]
أنه قال [illegible] لا يقدر على القبيح [illegible]
أو لم [illegible] لا يقدر [illegible] القدرة على الشيء المذكور
يقتضي صحة صدور ذلك الشيء [illegible] وصحة عدم صدوره
في وقت [illegible] حيث قالوا إنه لا
يقدر على مثل فعل العبد [illegible] حيث قالوا لا يقدر
على [illegible] عين فعل العبد [illegible] مذكور في
شرح المواقف وغيره وأما [illegible] المذاهب
المذكورة [illegible] الحق [illegible]
قدرة [illegible] جميع الممكنات [illegible]
جميعهم [illegible]

[illegible] واحد [illegible] واحد [illegible]

رغمهم عنه في الصدور اللذة من الواجد بحقيقة ما ترتيب عنه بما
وصدور الشر عنه الشرية وصدور القبيح من مطلق عنه السلطان
وليس هذا المعنى صدور تلك الاشياء اولى كان بما
عنه في بالنظر بلا قدرة التامة لكن بالنظر الى وجوده بحقيقة او
حكمة والعدو يستثنيه ليس الصدور عنه في شيء منها واما ما ان
هو المحقق ليس الحكما يقول بنفي القدرة لا عموم لها حتى يحق ان
قد عرفت ان الايجاب الذي يقول به الحكما لا ينفي القدرة
فان ذلك الايجاب انما هو بعد اعتبار الالتفات لا من قطع النظر
عنها كما هو عند المتكلم والايجاب بلا قدرة لو كان نفي القدرة للزم
منه ذلك على المتكلم والمعتزلة ايضا والفرق بقدم الاثر و
حدوثه لا دخل له في ذلك كما عرفت غير مرة فتدبر اقول
لا خفاء في ان الامكان الصدور عن الغير بالنظر الى المقدور ايضا
لا خفا اي معنى بمقدوريته الشيء يكون ممكن الصدور عن الغير
بالنظر العرفي بها بالاحوال والمقصود المراد بالسلب ههنا ليس
ليس كمن حمله الحكم كما يقال ليس عليه انسانية زيد اذا لم يكن حيوانا
مطلق مقدور كما ان امكان الصدور عن الغير في امكان
الصدور عن الواجب او بغيره ان الدليل على ما ذكره
ما ذكره اي يقال كيف مقدوريته امكان الصدور عن الغير
بالنظر وكما ان امكان الصدور عن الغير بالنظر الى امكان

الصدور

الصدور عن الغير مطلقا صح ان كل ما يصدر عنه امكان الصدور
عن الغير مطلقا ثم نقول ان كل ما يصدر عنه امكان الصدور وكلما
امكان الصدور عن الغير مطلقا له امكان الصدور عن الواجب
بالاقتضاء سواء كان بواسطة او بغيرها لانتهاء جميع الاشياء اليه تعالى واجب
ثبت ما ذكرناه صح كل ما يصدر عنه امكان الصدور عن الواجب
بالاقتضاء مطلقا وبعين الصادر فان قال كل ما يصدر عنه امكان
الصدور عن الغير مطلقا بالضرورة وكل ما له امكان الصدور
عن الغير له امكان الصدور عن الواجب بالاقتضاء لما ذكرنا فيحصل
النتيجة واما حملنا كلامه رحمه الله تعالى على ما ذكرنا لكان قوله بالاقتضاء اذ لو لم
نعتبر الاوسط لزم الغاء او عدم تكرار الاوسط ولئن
اعتبر فلم يلزم من الدليل الا ان له امكان الصدور عن الغير
بالاقتضاء فان حراق الصادر عن الغير مثل ما يسلك لعدم [illegible]
في نهاية قال المحقق الهروي لا يخفى ان [illegible] الفقه مسئلة
يقول المنجم والقول المذكور [illegible] الاول اذا اريد بالصدور
عن الواجب اعم من ان يكون بواسطة او بلا واسطة فلا يرد
قول المنجم وقول لك ان تقول بتأثير الغير الواجب اذ ما
بمعنى انه مسلسلة الموثرات بواسطة تقدم تعدد الواجب و
اما القسم الثاني فصدور بالعرض لا بالذات كما لا يخفى
في صورة الانقلاب بالمعنى المذكور لا ينافي [illegible] عدم الا[illegible]

(هامش: ٢ عن الغير مطلقا ٣)
(هامش: ٢ لوجوب ٣)

وذلك بنا على ما هو رأي عندهم من امتناع ان العدم اثر القادر

اذ المطلق لا شاركه فعل الفاعل والاثر والعدم نفي واستمال ولذلك

يسمى الكلام العدم بحسب ما يشار في الله وهو يبدى في التحقيق كما

نفالا وسالى يقال لما كان الامكان علة احتياج الموثر وكل

موثر ... كان موجبا او قادرا فهي الموثر قادر ... ليس

الامكان علة احتياج الموثر القادر في جميع المقدور ... لما كان مقدور

المقدورات للشئ مقدورا له اذ قال المحقق الطوسي من جوز

ان يكون لبعض المقدورات خصوصية بالنسبة الى بعض القادرين

لا ان يشترك مقدور المقدور ... له بلا واسطة بالنسبة اليه

وكذلك ان اريد ان ... المقدور للشئ مقدورا له اعم من ان

يكون بواسطة او بدونها ثم ولا يثبت شمول قدرته لجميع

المقدورات بلا واسطة وهو المدعى ثم يثبت ... ذكر

شمول قدرته لجميع المقدورات بواسطة او لا يكفي الطعم

ان المدعى شمولها لجميع المقدورات بلا واسطة اول بل القطع

ان المدعى شمول قدرته لجميع المقدورات مطلقا سوا

كان بواسطة او بلا واسطة فان من قال بالوسائط لم يقل بها

سيما في الانكار بل الوسائط انما هي ادوات والات و

اسباب ... في بعض الافعال بل الافعال ... ذلك فان بعضها يسبب لبعض من القوابل ...

ولا

25

اسباب وادوات فلا بد لمن يحصل تلك الاسباب او الادوات ليفعل

ذلك الفعل بتلك الاسباب او ان الفعل ~~بتلك الفعل~~ بتلك الاسباب

فليس ح لاحد ان يقول ان ذلك الفعل ليس يصدر الا من تلك الفاعل

للوجه على تلك الاسباب بسم لو لم يكن تلك الاسباب يصدره

لم يصح ذلك لان الله لم نسب له تلك الفلك بعلة في فاذا فعل

الله فعلا باسباب مخلوقة له لم يصح ذلك في ان يكون ذلك الفعل

يصدر من الله وظاهر ان ليس حركات العباد مثلا يصدر منه

لان ليس انه يمكن صدور تلك الحركات من الله بلا واسطة كيف

والحركات لا بد لها من جوارح وحركات ذات مثلا لم

يصح منها تلك الحركة وعضلات وجوارح فكيف يمكن صدور تلك

الحركة من منزه عن امثال ذلك فالحق ان صدور تلك الحركة

يصدر منه لان الخلق لها اسبابا وادوات يحصل بسببها

تلك الحركة فالقول بنفي الوسائط محض تنزيه الله ونفي

ولكن العارفين بالوسائط في الاثار كالحوادث المجردة العقول الفعالة

والنفوس المدبرة قد جعلوا تلك الوسائط بالنسبة الى كليات

العالم لتلك الاسباب الجزئية بالنسبة الى تلك الحركات الجزئية مثلا

فليس في العالم موجود الا بجعله الا ان الا وهو يصدر منه لكن

عند بعض الحكماء بالحق ان الا ارتفاع

فان المعنى الذي يقع الا الاشعري الذي القول بالروابط

وانما ثبت الامكان في اصل الاعتبار المشير بانه لم يعودوا الى الامكان
على تقديره انه الواجب بالذات الفعال الباري تعالى المحقق الطوسي مصطلح فيستند
لكن خلق الاجسام يصدر عنه لكونه يصدر عن الباري في شرح الاشارات
يصدر عن العقول يصدر عن المبدأ الفعال الباري عند المشير لبعض المقدورات
وهو خلق الاجسام له خصوصية باستعداد المادة لا في نفس بل لتلك الخصوصية
باستعداد المادة وليس مقصورا منه في استعداد المذكور لكن افعال الله
لها خصوصية باستعداد المادة وليس لها تلك الخصوصية باستعداده تعالى
الله في حق تعالى لكن المشير بانه لم يعودوا لذلك والا لوجب
تجويز عدم صدور ممكن عن غير الواجب ابتداء في كثير من الشيخ
التي وقعت انما هي كون استعداد المادة شرطا لحدوث الممكن
لا وجب تجويز عدم امكان صدور ممكن عن الواجب بالنسبة
الى بعض المقدورات التي هي مقدورة عندهم بمعنى انه يرد عليه
ولكن لم يثبتوا لم يعرف الا انه بالنسبة عندهم لا يسع الى ان
المادة لحدوثه لا يستند الا الى الشيخ لا مرجح عندهم امكن ولذلك
كان صادرا عنه لا محالة ابدا في بعض الشيخ ونحو ابدا
لا وجب تجويز صدور ممكن عن غير الواجب ولهذا اشار المحقق
الطوسي عليه بانه اراد ان المادة مستعدة لحدوث ممكن دون
آخر لم يكن نسبة الذات بالامكان الى الشيء بالنسبة
بمقصود الشيخ لا انه تجويز صدور ممكن عن غير الواجب

اشد اعظمها الثنوية في الملل والنحل انهم اصحاب الاثنين الازليين يزعمون
ان النور والظلمة ازليان قديمان بخلاف المجوس فانهم قالوا
بحدوث الظلام وذكروا سبب حدوثه وهؤلاء قالوا بتساويهما
في القدم والازلية واختلفوا في الجوهر والطبع والفعل والاحياز
والابدان والارواح ثم ذلك المانوية اصحاب ماني بن الحكيم
الذي ظهر في زمان سابور بن اردشير وقتله بهرام بن هرمز بن سابور
وذلك بعد عيسى عليه السلام اخذ دينا بين المجوسية والنصرانية و
كان يقول بنبوة المسيح ولا يقول بنبوة موسى عليهما السلام
حكى محمد بن هرون المعروف بابي عيسى الوراق وكان في
الاصل مجوسيا عارفا بمذاهب القوم ان الحكيم ماني زعم ان
العالم مصنوع مركب من اصلين قديمين احدهما نور والاخر ظلمة
وانهما ازليان لم يزالا ولا يزالان وانكر وجود شيء لا من اصل
قديم وزعم ان العالم كان [illegible] قديمين حساسين دراكين سميعين بصيرين
وهما [illegible] الانسانية [illegible] متضادان [illegible] نورا
وظلاما فالنور [illegible] خير [illegible] الظلام [illegible]
الشر طبعا واضطرارا ان الله خير محض فلا يمكن
ان يوجد الشر [illegible] اعلم ان الخير هو الوجود والشر هو العدم فكل
ما هو وجود محض لا عدم فيه لوجه فلا شر فيه اصلا [illegible] الوجود
ولذلك قالوا انه خير محض ٢ الخير المحض لا يكون الا خيرا محضا لانه

٢ لانه خير محض ٢

الخير المحض هو الوجود المحض لا يصدق مثلاً على العدم ~~لو يصدق على الخير المحض~~

~~هو الوجود المحض لا يصدق على العدم~~ لو يصدق على الخير المحض شيء من ان

يصدق على الوجود المحض هو العدم وكل ما فيه خير وشر فالخير فيه

لا محالة راجح على الوجود الذي على العدم فلا بد ان يكون فيه عدم وجود

ما فان الخير والشر الحقيقيين [illegible] الا الاضافيان فقد توصف الوجود بالشر

الاضافي كوجود النار للثوب مثلا وبصادمه القاطع للعضو المقطوع

وقد توصف العدم بالخير الاضافي كعدم ما وجه شر اضافي

بالنسبة الى ما هو شر له بالعرض والذاتية هي الاعدام بمعنى اعدام

يستحيل ان يصدق على الوجود بالوجود [illegible] عليها عدم الوجود

فلا يستدعي [illegible] الوجود او الشر [illegible] لكن اشتد [illegible]

علة موجودة [illegible] الا [illegible] اما من حيث كونها موجودة

لا من حيث كونها شر [illegible] من حيث كونها شر [illegible]

[illegible] الذي هو صرف الوجود بالعرض لا

بالذات فلا يلزم كون شيء واحد خيرا وشرا [illegible]

الشر صادرا عن الخير المحض بالذات وهو المحال بل بالعرض

[illegible] خمسة احتمالات لا شبهة في

اول الاقسام [illegible] الوجود خير محض ولا وجود القسم الثاني

[illegible] الوجود [illegible] خير محض ولا عدم فيه [illegible]

الوجود [illegible] الشر هو العدم ووجود القسم الثالث [illegible]

خلاف مقتضى الحكمة في الوجود والقسم الرابع موجود لأن الشر الذي فيه قليل
بالنسبة إلى الخير الذي فيه وترك الخير الكثير لأجل الشر القليل شر كثير فلا
يليق بوجه من الحكيم [illegible] على ما هو المشهور وأما على التحقيق الذي ذكرنا
فالشر واقع في القضاء الإلهي بالعرض لا بالذات [illegible]

٢ اقول ٢

قال الله تعالى بيده الأشياء خيرها [illegible] في دفع الشبهة [illegible]
ليس إليه [illegible] صرف الوجود ومحض الخير [illegible] ليس الشر بيده الشر
سواء كان قليلا أو كثيرا إذ الشر إما عدم وإما تابع له يرجع إليه
لكنه [illegible] ليس يصدق العدم على ما هو وجود محض لا عدم فيه بوجه من الوجوه

......

وأما [illegible] ترك الخير الكثير لأجل الشر القليل شر كثير فغلط لأن صدور
الخير الكثير المستلزم للشر [illegible] كان قليلا لا يستلزم صدوره عمن هو
محض الخير وصرف الوجود ممتنع فترك ذلك الخير ليس لأجل الشر بل
هو [illegible] لما عرفت بالوجه في دفع الشبهة فاحفظه [illegible]

٢ [illegible] جزء

ما حرره أرسطو أول [illegible] أرسطاليس لما ذكره [illegible]
[illegible] وكلهم العقول [illegible] قال الشيخ الإشراقي في حكمة
الإشراق [illegible] وكلمات الأولين مرموزة [illegible]
عليهم ومن كان [illegible] ظاهر [illegible] لم يتوجه [illegible]
[illegible] قاعدة الشرق في النور [illegible]
التي كانت طريقة حكماء الفرس مثل جاماسب وفرشاوشتر
وبوذرجمهر ومن قبلهم وقال العلامة في شرحه [illegible]

قاعدة أهل الإشراق وهم حكماء الفرس في أن العالم له أصلين أحدهما

نور والآخر ظلمة لأن مرجع الوجوب والإمكان فالنور قائم مقام الوجود

الواجب والظلمة قائمة مقام الوجود الممكن لأن المبدأ الأول اثنان أحدهما

نور والآخر ظلمة لأن في الأولية فيه تحصيلاً عن تحصيل فارسي [illegible]

[illegible] العلوم بجمعه وبعد ذلك أنه [illegible] لو كان الذي أشرنا

[illegible] قال الشارح [illegible] قاعدة إشراق

في النور والظلمة ليست قاعدة كفرة المجوس القائلين بأن النور والظلمة

واجبا الوجود [illegible] لأنهم مشركون لا موحدون ولذا [illegible]

مثبت [illegible] مؤثرين في الخير والشر كالقدرية حكمهم حكمها [illegible]

[illegible] قال عليه السلام القدرية مجوس هذه الأمة [illegible]

[illegible] هذه القاعدة [illegible] الرأي الذي [illegible] مجوس

الظلمة [illegible] الثنوية القائلين بإلهين أحدهما إله الخير وخالقه و

هو النور والآخر إله الشر وخالقه وهو الظلمة [illegible]

[illegible] الواحد الحق [illegible] التثنية الباطلة [illegible] الشرك

[illegible] بعض المتركين من [illegible] وغيرهم [illegible]

قول المانوية والمجوس القائلين بمبدأين [illegible] أحدهما فاعل

الخير والآخر فاعل الشر [illegible]

الخير هو الوجوب [illegible] الشر هو الإمكان [illegible]

لأن الخيرات [illegible] الوجوب [illegible]

والتز زكلها راجعة الى العدم وسبق العدم هو الامكان وانما لزم التركز

لكون كل من المبدأين موجودا ازليا ... ارجح لكنه ليس له

على احدهما موجودا في رتبة الوجوب وهو الواجب في الاول

عدمي يثبت للاعدام ثم ان الامكان هي ما بال ... لكن

اطلاق المؤثر والفاعل على العدم الذي هو الامكان على التجوز كما

يقال علة العدم عدم وعلة الوجود وجود ... ليس الا الوجوب الذي

والعدم الا الامكان ... لطيف لم ... ادب

من تأويل كلام حكماء الفرس فليس بالعدمية كما لا يخفى قال

المجوسين الكل امر ليس ... شيء بعينه من الكل موجود

على منع للشرور ... الذي ذكر ما لا يمكن

امر من محمولا اصلا الا انا لم نجد قولهم خيرا ما يمكن خيرا

محضا الاول بالتشديد والثاني بالتخفيف ولكن الصيغة للمبالغة

اصدق الخيرية لان ... على ما قاله ... المبالغة في الكل الخير

ولكن على ما قاله ... المبالغة في الكل الخير ولكن على ما قاله المحقق

الطوسي ... بالخير بالصدر على الخير والشر بالصدر

على الاشر المبعد عن الله بمقاصد والاحكام والخير واه اقول

اراد اثبات علمه في ذاته واثبات علمه بما سواه فاورد

دلائل واحد منها الاثبات علمه بذاته واثنان منها لاثبات

علمه بما سواه وتركب انضمام الدليل المثبت لعلمه بذاته

مبحث العلم

لا يمكن واحد من الدليلين السابقين يدل على ما سواه دليلان لا يثبت
عليه يطلق الغني بذاته وبما سواه حسب ذكره بعده الكلية ارد
الدليل المثبت لعلمه بذاته من الدليلين الاخيرين اما تقرير الدليل
السابق لعلمه بذاته فيستدعي تمهيد مقدمات الاولى ان الواجب
الوجود مجرد عن المادة والمراد بالمجرد هو الشيء الذي لا يكون قائما بذاته
عن شيء آخر يكون الوجود مادة او موضوع والحكمة الشيء لعدم ... الوجود
الوجود كذلك اذ لو قام بشيء آخر لكان الوجود كذلك ما هو قائم بذاته
عن شيء آخر والوجود شيء آخر فهو موجود لذاته قائم بذاته غير
ذاته غير غائب ولا يغفله ذاته عن ذاته ج الثالث
ان العلم هو حصول الصورة المعلوم او الصورة عند المجرد الموجود بنفسه العالم
بذاته وانكشف له ذاته ونشوه من بدء الرابعة ان
اذا لاحظت هذه المقدمات ظهر لك ان الواجب الوجود لكونه
مجردا عن المادة ... قائما بذاته موجودا لذاته وحاضرا عنده
ذاته غير غائب عن ذاته ومنكشف لذاته غير محجوب عنها عالم
بذاته وذلك العلم الذي هو عين ذاته فهو عالم لذاته بذاته لا
بامر آخر غير ذاته بذاته في عقل وعاقل ومعقول فهو المطلوب
واما الدليلان الثلاثة لعلمه بما سواه فتقرير الاول منهما
اعني المشار اليه بقوله والاحكام ما ذكره المصنف واما الثاني اعني
المشار اليه بقوله واستناد كل شيء اليه فاول تقريره ما بين

ان

لأن جميع الموجودات مستندة إليه وهو ليس مستنداً إلى شيء من الأشياء
فهو في الكون غير مسبوق بشيء من الأشياء غير موجود بشيء من الأسباب
هو موجود لذاته قائم بذاته وجميع الأشياء الكونية معلولة له في وجوده لم
حاضرة عنده منكشفة لديه غير غائبة عنه لما وجب كون الله موجوداً
مع المعلول فإن حصول المعلول للعلة أشد من حصول الصورة لها
صرح به المحقق قدس سره في شرح الإشارات فهو عالم بالأمور
إذ العلم هو كون المعلوم موجوداً للعالم قائماً بذاته وحاضراً عنده موجوداً
لذاته غير غائب عنه كما عرفت فثبت علمه في جميع ما سواه
وهو المطلوب فعلى هذا التقرير لا حاجة في الإثبات إلى الدليل [illegible]
دلائل أخر إذ أثبتنا علمه في بداية كما أشار إليه المشهور وصرح به
المحقق ره في [illegible] في إثبات المطلوب وأما تركيب الدليل
الدال على علمه في مطلقاً فتقرير هذا بأن يقال إنه في مجرد وكل مجرد
للأفعال المتقنة المحكمة وكل ما هو كذلك فهو عالم بذاته وبأفعاله بما
أما أولاً فلأنه مجرد قائم بذاته وموجود لذاته وكل شيء غير مادي
موجود له وحاضر عنده كونه معلولاً له وكل ما هو كذلك فهو عالم
بذاته وبما سواه لما عرفت من أن تعقل كل [illegible] كمال واحد
هذه الدلائل الثلاث إشارة إلى دليل تمام علمه بذاته وبعلمه
بما سواه أن يقال إنه في فاعل للأفعال المحكمة المتقنة وكل
فاعل كذلك فهو لا يغفل عن العلم بأفعاله فإذا علم

اما انه علم ذاته او متی علم اجاله یمکنه لیس یلزم انه یعلم احاله و من

الکان و ذلک العلم یلزم الکان یتحقق العلم بذاته و من الیقان

یتحقق العلم بذاته یلزم یتحقق العلم بذاته او علم الشی بذاته

لا یمکنه الا بحضور ذاته و من ابی الکن حضور ذاته عنده و ذاته بنفسه

حضور ذاته عند ذاته و ثم یحضر لا یمکن لیس بحضور کما لا یخفی علی المنصف

و اکد الفعال الصور و ذلک الاستناد ذاته او استناده

شی الیه من جملة الاشیاء المعنیه الحکمة فهو عالم بذاته من الذات

بلا احد و ذاته و ذلک النحو فعال انه لا یکون مجرد عالم بذاته

و ذاته علة لما سواه ملزم من العلم بالعلة العلم بالمعلول و اما

... الصور المعقولات الا ... و لا یلیق علی ...

و لا یلیق ... لا ... ما ... لا ...

و انا انت ... العلم له ... و بما سواه ... کما ...

و ... الدلیل المثبت لعلمه بذاته لنفسه جمله بذاته الصور

لیس علیه بذاته انما ... ذاته لا ... علیها و ...

و ... انه من الدلیلین الذین ... علمه ... لا ...

لنفسه جمله ... و ... الصور المدینه ...

و ... الاشیاء عنده ... و ذلک ان ...

... علیه بذاته ... ان ...

العاله الکنه لیس یلزم انه یلزم احاله و من ذلک الالکان

تحقیق

...

عدم ثبوت العلم بذاته غير محتاج الى الارتباط بالغير الى

المهية او بالصفة الزائدة كما ذهب اليه اكثر المتكلمين

من المتكلمين والمعول الاعراض في قوله عن المهية والاعراض الاتي

والكشف بان المجسمة مستوية في الايه و الصفات القائمة بذاته

صفاته في ... الى الكشف بان الصفات

على ... اعراض ... الكشف ... بذاته في غير ذلك فا

... معقولات العرض باعتبار الاضافة ومن قال مذهب ... بل

فيما ... الى ... اللهم الا بقوله الحده في نوع ... و

... بالنفس واما الاضافة ... التي عنها ... الكثير ... بل الدليل

التحقيق ... منزه في عين ذلك ... [illegible] ... و [illegible] ... ارتجا

... الاشارة الى ... علمه في بذاته ... الاحوال لما

في ... لتصريحا ... غيره ... ومنها انه ... حيث ... قوله الا حز

عام الى ... شمول علمه في جميع الموجودات بعد ... لا لكن

به الدليل الاخير ... اثبات ... علمه في ... شئ

... فقط ... خلاف ... ولعل ... الكلام

... الاشارة ... يخصص الدليل الاخير ... ما لا ... جزئيه

فانه لا يدل الا على العموم ... التي ... اعني ... بذاته

واما ... في ... الدليل

الاول ان العلم بذلك كما عرفت مبني على ... [illegible] ... الكثرة

ان كلا منهما انما يدل على اثبات اصل العلم

في عموم العلم اثبات بالدليلين الاولين لا لاثبات اصل العلم
في الحكم اما الاول فحصول فيه علمه الحالة المخصصة بعطاء اما الثاني
فيه علمه بذاته بعطاء به الاخر ولكن على ان العلم الثابت لم
في الحكم عام ان يتعلق بجميع الموجودات الفعلية والجزئية
لكونها بجميعها مستندة اليه فكان بها او لكن كان صرفا عن الذات
الا ان الدليل بذاته اوسع قال ويمكن ان يثبت
بهذا الدليل علمه بالمطلق بان يقال ان ذاته سببا لجميع الموجودات
التي منها العلم في الحكم فهو عالم في الحكم لكن القائل ان ثبت
[illegible] ان ذاته [illegible] علمه في الحكم علمه بذاته [illegible]
على شيئه مكنه [illegible] العلم [illegible] تحقيق العلم بذاته ثم
علمه بذاته يلزم علمه بجميع الموجودات لكونها معلولة له
والعلم بالعلة يستلزم العلم بالمعلول ثم باحد من الوجهين المذكورين
اي الوجهين المذكورين فالاول من الدليلين بان يقال على الوجه
الاول يوجد [illegible] لعلوم الموجودات بذاته الا انه عالم بذاته
بالنص ويلزم علمه بذاته علمه بجميع الموجودات كما عرفت
وعلى الوجه الثاني [illegible] بالعلوم بالمطلق فهو عالم مطلقا [illegible]
من علمه بالمطلق علمه بذاته لما [illegible] علمه بذاته علمه بجميع الموجودات
كما عرفت اما [illegible] العلم التفصيلي [illegible] ان كان
الاثبات الاول لكن يقال انه هو العلم بحصول الصور [illegible]

ودي امكان ذلك الحكم

سواء كان ثبوت الاكبار او بعده كما يشير به دليلهم شرح لكن لطفهم
لكن العلم اما بحرمة الوجه وان التكليف يطلق على تلك لكن العلم بالنبي
ثبوت الاكبار وبعده لا يكون علما والظن دليلهم انما يشير بانه يمكنه حصول
الصور المتكثرة في ذاته لا بانه كالعلم في ثبوت الاكبار لكن الا
لما يستفاد من الشرع في بعض النسخ بها على التثنية وفي بعضها بها
على الافراد وبعض الافاضل قد صحح النسخة الثانية بجعل الباء للسببية
والضمير للمعجزة اي يمكن الالتفات الى كون المرسل عالما فاضلا
من الشرع بسبب المعجزة ولكن كون العلم بكون المرسل عالما فاضلا
من سبب العقل قال وليست الباء للتعدية الا ان يكون بمعنى الى
لان الالتفات انما يتعدى بالى ولم يذكر انه على احتمال
كون الباء للصلة بمعنى الى يكون ضمير التثنية لماذا ان لا بمعنى
راجعا الى المعجزة لما لا يخفى وظني ان الاولى على تقدير هذه النسخة
ان يكون الباء للسببية والضمير راجع الى صفات المرسل
مما يتوقف عليه الارسال من وجود المرسل وعلمه وقدرته
فان المذكور في عبارة الشرح وان لم يكن الا العلم والقدرة
الا انه لا شك في كون وجوده ايضا مما يتوقف الارسال
عليه واما النسخة الاولى فالظاهر ان الباء فيها للسببية وضمير التثنية
للعلم والقدرة يعني يمكن الالتفات الى علم المرسل وقدرته
مستفادا من الشرع لا لحصول اصل العلم بهما لكن

اصل النسخة البهاء وقد وقع التغيير من النساخ فان شئت بهذا التغيير
غير هذا ان [illegible] ذلك في صحة الكلام [illegible] يمكن اثبات
صحة الكلام له تعالى بالادلة السمعية ولا يتوقف تصديق الرسل
على كونه متكلما بل على تصديق اظهار المعجزة على يد الرسل
ولا يتوقف [illegible] على [illegible] كونه متكلما
انه اما دليلا [illegible] دليل على اثبات علمه بذاته وبما
على اثبات علمه بما سواه واما بالنظر الى الدليل الاول على
الوجه المشهور واما بالاستقلال [illegible] والمجموع دليل على اثبات
علمه بمطلق كما عرفت وفي كتب الحكمة مذكوران على الدليل
واحد والا فلو [illegible] عدة [illegible] دليلين [illegible] الوجه [illegible]
انه وكل مجرد عاقل لذاته [illegible] ان ادراك [illegible] بما هو [illegible]
[illegible] الصورة المعقولة مجردة وغير [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

حتى فلا يمكن وجه لغيره لا غيرها فاذا اختصت بذاتها بالصحيح كونه معقولا سواء كان

العقول فيه او لا اختصت بذلك النفس لان النفس بالنفس معقول لكن

مجرد قائم بذاته فانه عاقلة بالنفس لان النفس هو حصول الشيء لموجود

بذاته وذلك المعنى حاصل بالعقل لكونه مجردا قائما بذاته مسرورة

لي ذاته حاصلة له حاضرة عنده اي غيرها فقد ذاته وغيرها غائبة

عنه ليس المانع من التعقل انما هي المادة وعلائقها اول

المانع من التعقل انما هي الانفسه اما المانع من المعقولية فالمانع من

ان يكون نفس الالهية الشيء بوجه الغيره سواء كان ذلك الغير

مادة او موضوعا وانما المانع من المعقولية هي المادة وعلائقها2 ثبت

بهذا ان يكون الشيء معقولا مطلقا فان من لكن الشيء معقولا يكون

في العاقل لان المعقولية قد يكون بصورة عين الشيء عند العاقل

وقد يكون بصورة صورته عنده فان يكون صورته حاصل

فيه وح يجب ان يكون تلك الصورة مجردة عن المادة

وعلائقها واما اذا كان عين الشيء حاصلا عند العاقل بحصول

المعقول نفسه فلا يجب ذلك التجرد عن المادة وعلائقها

كما ستأتي فلا يصح القول لكن المادة وعلائقها فاحفظ ذلك

لما كان وجود المحسوس والمعقول في ذاته وجه لمدركه

اعلم ان الوجود اما وجود في نفسه ويسمى الوجود المحمول كقولنا الجسم

موجود والابيض موجود واما وجوده لغيره ويسمى الوجود الرابطي والوجود

2 لكن المادة وعلائقها 2

مانع من التعقل بالاطلاق لا حصر المانع من التعقل مطلقا في المادة 2

الرابط لكونه المحمول الى الشيء واذ ليس موجوداً [illegible] والوجود في نفسه

قد يكون عين وجوده لغيره كوجود الاعراض فان الاعراض موجودة في نفسها وموجود

للمحل لكن وجودها في نفسها عين وجودها للمحل وقد يكون غير وجوده لغيره كوجود

المادة [illegible] فان للمادة وجوداً في نفسه ووجوداً لغيره لكن وجودها

في نفسها غير وجودها [illegible] ولهذا [illegible] زوال وجودها الثاني مع بقاء الوجود

الاول ثم الشيء قد يكون مستغنياً بذاته موجوداً بنفسه عن [illegible]

لغيره [illegible] [illegible] ذاته موجود بغيره فاما

[illegible] وذلك [illegible] [illegible]

[illegible] الآن في [illegible] بذاته عن موجود لغيره و[illegible] الوصف

[illegible] موجود لغيره [illegible] موضوع له [illegible]

[illegible] الوجود اعني الوجود [illegible] الوصف [illegible]

في [illegible] وجود ذلك الوصف [illegible] لا [illegible] المعقولة

والمحسوسة [illegible] وذلك [illegible] [illegible]

[illegible] الاشياء [illegible] [illegible] المحسوس

[illegible] [illegible] [illegible]

من [illegible] المعقولة [illegible] المعقولة [illegible]

[illegible] [illegible] حاصلة [illegible] الحصولي

[illegible] ذاته [illegible] العلم الحضوري [illegible]

[illegible] موجود [illegible] [illegible] النظر

عن غيره المعقولية أي بشرط تجرده عن موضوعه للغاية بسبب موجود النفس باداة لاطلاق
المعقولية مع الساير انما هو باعتبار انفكاك صورته منها حاصلة للعاقلية ولكن صورته حاصلة
للعاقلية هو بعينه معقولة ووجوده للعاقلية ووجوده الساير باعتبار كونه معقولا انما هو بعين
وجوده وحصوله لعاقله ولكن لم يكن وجوده في ذاته بعين وجوده لشيء آخر وبالجملة الكلام
في المحسوس من حيث هو محسوس بعينه مثله بانه لم يصح ان يكون له وجوده بغيره مدركه
وذلك لانه لو كان مدركا لذاته فان ذاته معقولة له بعين معقولية لكن وجوده لمدركه
عين لذاته وقد فرض ان وجوده لغيره لا لذاته هذا خلف اذ ليس وجوده الا كونه
مدركا خاصة المعقول وذلك لان بعين المدركية والمعقولية لكن ليس موجودا
موجودا تاما بذاته وذلك لان ذاته موجودة لذاته القائمة بذاته موجودة
لذاته مدركة معقولة لذاته وحينئذ لكن خاصة العاقلية وذلك لان
بعين المدركية والعاقلية لكن ليس موجودا تاما بذاته حاضر الذات لغيره غائبة
عنه وهو كذلك لانه موجود تام بذاته حاضر الذات بذاته العقل الانساني عنه
موجودة لذاته عين مدركيته وعاقليته لذاته لا مدركه وذاته الاولى
موجودة للمادة التي ينتفي الاعتصار لا لذاته لانه من الظهور ظاهر وقد
مر ان المدرك المحسوسات هي الحواس النفسانية وعلى ما ذهب اليه لكن
نفوس الحيوانات العجم مجردة عن المادة كما ذهب اليه الشيخ الاشراقي
وهو انه لو لم يكن لكن الشيخ عبر بعبارة الاعتراض او ورده الشيخ
الالهي في حكمة الاشراق على ان من المشائين ان شرط العاقلية هو ان يكون
موجودا بما هو ابتداء تام الوجود بذاته مطلقا وعنده ليس بشرط

مرجوح

الا للنفس وكون الشيء نوراً في ذاته فاما بذاته فان الاشياء عنده على

قسمين ما هو نور في ذاته وما ليس بنور في ذاته وما هو نور في ذاته اما قائم بذاته

يسمى عنده المجرد ويسمى النور المجرد والنور المحض واما قائم بغيره ويسمى النور العارض

وكذا ما ليس بنور في ذاته اما قائم في ذاته ويسمى الجوهر الغاسق واما قائم بغيره

ويسمى الهيئة الظلمانية فما هو نور في ذاته قائم لذاته فهو شاعر بذاته وما سواه

اي ما ليس بنور اصلاً او ما هو نور قائم بغيره فليس له شعور اصلاً فالمراد

من التعقل عنده ليس الا كون الشيء موجوداً لغيره فقط كما هو عند المشائين بل

كونه ليس بنور في ذاته الا انه من [illegible] الجسم ولهذا كان عنده موجوداً

قائماً بذاته لكونه غاسقاً ليس بنور في ذاته لا يمكن ان يكون عاقلاً اصلاً والنور

العارض كضوء الشمس ليس [illegible] وان كان نوراً في ذاته لكن لكونه قائماً بغيره غير

قائم بذاته فليس شاعراً فهو عنده يكون نوراً في ذاته لذاته [illegible]

[illegible] شاعر لكونه نوراً في ذاته لذاته [illegible] الى الاشياء حاضرة

بنفسها [illegible] الصور [illegible] الهيئات [illegible] موجودة حاضرة

عنده اعني حاضرة عنها كما صرح به في حكمة الاشراق بقوله واعلم

ان [illegible] الاشياء [illegible] الصور او الصورة حصلت

حين ادركها [illegible] الاشياء [illegible]

ما عند قطع النظر عن المادة [illegible] جميع [illegible]

[illegible]

[illegible] ادركت [illegible] المجرد [illegible] ادركت الصور

تمت

فيها ... لا يعقل الشيء نفسه إذ حاصله أن كل مجرد عالم بذاته لأن ذاته

بل لو

غير غائبة عنه فالعلم الذي هو عدم الغيبة عدم البعد كان لحضور الشيء عند العالم أو الشعور

بكمالاته ثبت كل مجرد عالم بذاته لأنه عالم بذاته وبكمالاته الثابتة لذاته

فيقتضي ... فالمدفوع النقص الهيولاني حاصل بدفع النقص عن الهيولى المعهود

وما يكون موجودا تاما بذاته عالم بذاته الشيء إذا كان موجودا للعقل

منفيا فليس الاضافة العقلية بذاته غير تام فإذا لم يكن عالما بذاته

والهيولى ليست إذا وجود العقل شيئا الشيء المحصل في حد ذاته

إنما عقله

بدون اعتبار الصورة [illegible] لا العقل فإن حقيقتها ليست إلا الشيء مع

فإذا أمكن مستعدا للصورة والشيء الغير المحصل لا يكون شيئا إلا إذا

عمومه ... موجودا للعقل ثم العقل هو من المحصل قال الشيخ في الشفاء

جوهرية الهيولى وقبولها ... لذاتها استعداده لكن الجوهر ... التي إلا لذاتها لحظها

العقل شيئا من الأشياء ... بعد الآن ... العقل شيئا بالصورة

وليس معنى جوهريتها إلا أنها أمر ليس في موضوع والإثبات هنا أنه أمر

وأما أنه ليس في موضوع ... وأنه أمر ليس ... لكن يكون شيئا

معنا بالفعل لأن ... ولا يصير الشيء بالفعل شيئا إلا بانضمام

بخطه المعم

الصور ... له حصول ... وتحصله أنه مستعد لكل شيء وصورته التي

يرى أنه مستعد قابل انتهى كلام الشفاء وأما قول صاحب الإشراق

لأنه في حد نفسه ... طلب الهيولى ... عنه فجوابه ... لم

أستاد ... المحقق ... قدس سره في ... شرح حكمة الإشراق

من البين ان باب الاشتباه بين الماهية والوجود والخلط بين حال الشيء

في نفس الامر وحاله في نفس الامر فان الذي ابتدأ الاشتباه على الباحث

والمجرد لانه ليس كذلك حيث يمكن الصورة في الواقع لا لانه لذاته يتحصل الوجود

في الواقع الا بالصورة والمجرد الذي يستوي في كونه الشيء عاقلا هو مجرد الوجود

مجرد الماهية والمفهوم ولو كانت الصورة اعراضا مجردة الوجود عن

وجود الهيولى كالسواد والكتابة عن وجود الانسان لكان لما ذكره

وجه ولكن الصورة عبارة عن بسائط معنى جنس الجوهرية وبسائط العالم

هو بسائط الوجود لان بسائط المعنى ومنه بسائط الهيولى انما اراد بحسب

نفس ذاتها وقطع النظر عن الصور التي تحصلها وتقومها [illegible] في الواقع

كان حالها في حد ذاتها [illegible] جوهرها [illegible] الى جوهرية [illegible] لما كان

من الصورة والصورة خارجة عن ذاتها واصله في وجودها المستفاد منها

في غاية ضعف الوجود وضعف الوحدة شبيهة الوجود بوجود الكلمات الحسية

ووحدتها فان الوجود هو الظهور فان [illegible] عن كون

الهيولى [illegible] بنفسها فانها [illegible] بوجوده بوجود

ضعيف ويعني كونها بالقوة ليست الا [illegible]

كان الوجود هو الظهور [illegible] لا محالة [illegible] كان ضعيفا

وذلك الوجود الضعيف [illegible]

ان الذات لكن ظهور [illegible] الا الظهور ضعيف [illegible] وجود

الذي في غاية الضعف لكن [illegible] ضعيف [illegible] ذات

سواد صورت جناب [illegible] که در صورت [illegible] جلوه گر [illegible]

35

[illegible] فی العشق الذی هو

مع النور فی جمیع الموجودات [illegible] من المحسن

الوجود [illegible] الظهور [illegible] بالموجود [illegible]

[illegible] غیر تام [illegible] فان النقصان [illegible]

او کان [illegible] الشی موجودا بالفعل [illegible] الشی [illegible]

فی نفسه عند [illegible] الشی اذا کان [illegible] فی نفسه [illegible]

[illegible] کان [illegible] النفس [illegible]

اذا کان الشی موجودا بالفعل [illegible] کان [illegible]

[illegible] الشی اذا لم [illegible] فی نفسه او کان [illegible]

[illegible] اذا لم [illegible] الشی موجودا بالفعل

او کان [illegible] ثم [illegible] الموجود [illegible] اوا [illegible]

[illegible] عن المادة فهو معقول [illegible] الموجود [illegible]

[illegible] المجرد عن المادة [illegible]

[illegible] فان المجرد بالفعل [illegible]

معقولا بالفعل [illegible] معقول

[illegible] معقولا [illegible] المعقولیة بحیث لو کان [illegible]

[illegible] معقولا بالفعل

[illegible] معقول بالفعل

[illegible] معقول بالفعل [illegible]

[illegible]

فإنك إذا عرفت أنه لا يصير معقولا بالفعل إلا بتمام التجريد ولكن للقوة

أنه معقول بالفعل لذاته فقد إنما يصح إذا ثبت كونه عاقلا لذاته

ومن لم يسلم لم يمكن تجرده عاقلا لذاته كيف يسلم كونه معقولا

لذاته وأما قوله فإنه لم يكن عاقلا لذاته كان معقولا بالقوة

فليس يصح لما عرفت من أن معنى كونه معقولا أنه لا مانع فيه

من المعقولية بحيث لو كان هناك عاقل لعقله بلا حاجة إلى تجريده

قال الشيخ كونه معقولا بالفعل هو القدر فلا يلزم كونه معقولا بالقوة

بمجرد عدم كونه عاقلا لذاته كما لا يخفى ولكن الجواب معقول بالفعل

لذاته فهو إنما يثبت بعد أن ثبت كونه عاقلا لذاته ونهاية الكلام إلا

منه والصواب قوله فإن لم يكن عاقلا لذاته لكان معقولا بالقوة يستلزم

بالضرورة المعقولية له بالفعل أي ما فيه لذاته أنه يكون لا معقولا

لا بالقوة وأي حينئذ أن البيان إنما يصح لمن الشيء معقولا

بالمعنى الذي ذكر بأن لا يصح كون الشيء عاقلا لذاته ولا كونه معقولا لذاته

يلزم منه كونه عاقلا لذاته كما لا يخفى على من له أدنى تدبر فيه بيان كونه

عاقلا لذاته معقولا لذاته إنما هو بما ذكره في معنى العاقلية ليس إلا

كون الشيء موجودا له ماهيته مجردة عن المادة وهو كونه غير

غائب عنه ذاته كذلك وكذا معنى معقولية الشيء إنما هو كونه

موجودا الموجود ثم مجردا ليس وهو لكونه موجودا لذاته [illegible]

غير غائب عنها كذلك [illegible] الشيء أما الأول فلأن العلم عبارة

36

عن حصول المعلوم من حيث هو معلوم عند العالم لا لحصول امر ليس المعلوم

هو الماهية الذهنية الحاصلة وهو ليس العلم حصول المعلوم من حيث

هو معلوم عند العالم من حيث هو عالم والا لصار مصادرة على المطلوب

لأن من لم يسلم ليس الذي هو عالمه ومعلومه لم يسلم ليس حصوله الذي

عند ذاته حصولا هو عند العالم بذاته ولا شك في ان حاصلية

حصوله لكون ذاته عين ذاته المقصود لكن منها

حاصلية اشارة لا ليس المعلوم اندفاع المنع عدم اصراره لأن

المنع يندفع في الواقع بصورة ليس الترديد في حقيقة العلم بين

امرين ليقوت ليس الجزم بكونها واحد المعينة قبالهما واما

عدم الاصرار فلأن الامر الممنوع لما كان لازما للامر الآخر

فانما يتحقق بتحقق حقيقة العلم وليس لم يتبين اياه قدر

كلا في عبارة الشارح فان ليس العلم عبارة الا لحصول

ليس العلم عبارة عما ذكره او عما هو لازم له انما يكون باطلا

لو كان المعلوم مما ذكره ما هو المشار اليه وقد عرفت ذلك

بل قد يبين عبارة الموقف وبين ما هو المعلوم من عبارة

الشارح في ورود المنع وحده تحقيق سؤال من ذلك

اي من مجموع الامرين اي ليس البعض عالمه بالعلم في الحكمة وكونه عالما

بذاته فانهم لما وحدوا العلم الا اذا اعتبر من حيث ذاته

بذاته وسلكوا طرائق ان ذاتها وقوانين عالمه بالعالم

المعلوم عند العالم وذلك ظاهر

المراد ان العلم هو حصول

العقلية المجردة ولم يجدوها من حيث هي كذلك عالمة بالمعاني المجردة
المادية والمتحقق في الصورة الا انه ليس الحضور جهة مجردة عنه
بوجه مجرد تام بذاته وليس كان باعتبار القيام علموا ان التجرد
والحضور يدخلان في الشيء معلوما لكن لا يصح العلم بمجرد ذلك
ان يطلق الحضور فيه في ذلك لاحتمال ان يعتبر الحضور القيام في
ثم لما وجدوها عالمة بذاتها مع عدم امكان تحقق القيام حقيقة
هناك علموا ان التجرد والحضور وان كان بمعنى عدم الغيبة كاف
في ذلك فتحدسوا من جميع ذلك ان مناط العلم انما هو الحضور
مع التجرد سواء كان حقيقة ذلك او كان حقيقيا او حكميا
مستحقا مع ذلك البتة ويمكن ان يتحدس من علم النفس بقواها
انه في محالها التي اجسام مادية بمجرد حضورها عندها
التجرد عن المادة ولواحقها غير معتبر في مطلق العلم بل اعتباره
انما هو في العلم الحصولي كما عرفت سابقا واما كون حضوره عنده
مجردا قائما بذاته فالمعتبر في العالمية لا في المعلومية ويتحدس
ذلك من ملاحظة عدم امكان حضور المجرد من حيث هو مجرد
عند غير المجرد ومن انه لا يتصور حضور شيء عند شيء لا يكون قائما بذاته
وحاضرا لذاته لكن ذلك بمعونة الحدس واي صعب انه الا
ولكن من الراي في العلم الالهي انما يتم بمعونة الحدس القوي بلا
يتنبه في مقام الجدل لانه علم ... والحدس والصحو

الا

اول المسئلة قالت ... وح لا حل اندفاع المنع الثاني اه اي حين
اعتبار التجرد والاستقلال في ان المؤلف يعني لان في المنع على تقرير اشتراط
ولا يرد غير مسند في اصلا واما على تقرير المؤلف فهو مسند بما ذكرنا من ان عدم
اشتراط التجرد يعلم علم الانسان نفسه يعني بحكم الشق الاول من الترديد قوله
وبتجرده لا يلزم العلم بالذات يلزم فان العلم لما اعتبر في التقرير حصول الماهية
المجردة عند الموجود العالم بذاته اعني عدم غيبتها وهو متحقق فيما نحن فيه والتجرد غير
معتبر لما ذكرنا ومنع البعض بالحواشي مسند بعدم الاستقلال قال الحكم
ان الفاعل العالم بذاته اه يعني ان الدليل لا يتوقف على هذه المقدمة
اعني كون العلم بالعلة يوجب العلم بالمعلول كما ثبت انما يتوقف على كون العالم
الفاعل العالم بذاته فاعلا بالقصد ... وهو بديهي قال ... والعلم بكون
الوجود [illegible] اه اعلم ان المحقق الشارح لما ذهب الى ان علمه تعالى بما سواه
انما هو بحضور ذواتها عنده لا بحصول صورها فيه وظن ان حضور الاشياء
انما يمكن حين وجودها لا قبلها ولا بعدها احتاج الى ان حمل العلم بها
الى كونها حاصلا [illegible] اثبات علم اجمالي [illegible] وانه متقدم على [illegible]
الايجادات [illegible] ذاته [illegible] [illegible] من الفصال بجميع
الموجودات عنده [illegible] علمه بذاته الذي هو عين ذاته علمه بعلمه بجميع الموجودات
والكل فيها [illegible] ولا حاجة له في ذلك الى ما يتقرر لذاته اثبات فيه

بل ٢

لذاته [illegible] بجميع الاشياء [illegible] كان [illegible] علمه في ذاته [illegible] العلم
بجميع الموجودات المنتشرة [illegible] [illegible] العالم [illegible] استخراج العلوم

المفصلة انما يكتسب العلوم وكمالي تلك الملكة هي علم اجمالي بجميع العلوم
المفصلة اي حصلة بها تلك عملية في بدايه علم اجمالي بجميع العلوم المتعلقة بدوات
الاشياء وصفاتها الحاصلة عن ذاته في ان تلك بدايه [illegible]
[illegible] التفاوت بين الاجمال والتفصيل [illegible] الازل
في ذات المدرك [illegible] علمية في بدايه علما اجماليا بجميع الموجودات
[illegible] ذاته في [illegible] علمية بدايه عن تلك الموجودات اي صورة علمية
مرتبطة بتلك الموجودات و [illegible] بالاتصال [illegible] ذاته
في [illegible] الموجودات وكان علمية بدايه [illegible] بجميع الموجودات
[illegible] بدايه [illegible] تلك الموجودات [illegible] الملكة
في الملكة المذكورة علم اجمالي بالعلوم المفصلة اي حصلة بها [illegible]
بعض المحققين [illegible] خلاق العلوم [illegible]
[illegible] العلم الاجمالي صورة علمية واحدة [illegible] الصور
العلمية المفصلة الحاصلة بها علمية في بدايه [illegible] علما بدايه
[illegible] ذاته علم بجميع الموجودات [illegible] العلم بجميع الموجودات [illegible]
امر واحد [illegible] امور [illegible] انتهى كلام المعلم الثاني [illegible]
وحده [illegible] الوجود [illegible]
الاشارة والى [illegible] وجود الشيء [illegible]
[illegible] الوجود الله [illegible] الوجود [illegible]
[illegible] الموجودات جميع الموجودات [illegible]

في وجود ما هو علة لها جميعه هو عين جميع الموجودات الفائضة عنه التي انتشرت منه فالعلم
به علم بجميع الموجودات على سبيل الاجمال فوجود العلة هو صورة جميع الموجودات
الفائضة لكن مبراة عن شوائب الكثرة لتوافقها في وحدة فيعطي ذلك منه
فالتحقيق ان ذلك اه اعلم ان القائلين بالعلم الحصولي ان
وبهم الشيخ وتلميذه اضطروا الى ضلال العلم الاجمالي في اثبات علمه
تعالى في حال كماله كلا ليس لبس بل لتمام صور الموجودات فيه
وان لزم حاجته فيما هو كمال له الى غيره فاجابوا عن ذلك بانه قالوا انه
وجوده انما هو بالعلم الذي هو عين ذاته وهو قوة بحت تفيض عنه صور
الاشياء معقولة مفصلة وهذا هو مقصود الشيخ من قوله في الكلام ومن
ولكن لما كان المعقول البسيط عنده ماذا سلم فان المعقول البسيط صورة
علمية واحدة بسيطة لتلك المعقولات المفصلة التي عينها بالذات
واما التفاوت في نحو الادراك كما عرفت وذاته تعالى بسيطة بالعلوم
المفصلة بتلك المثابة التي عليها العاقلة بتلك العلوم فالاولى
في البسيطة المركبة التي هي مبدأ المعقولات المفصلة في الشامل كما ذكرنا
اللهم الا ان يكون غرضه الاشارة الى ما ذكرنا ان الشيخ وان كان بعيدا
عن ظاهر كلامهم واجب الوجود مبدأ لكل فيض اي لكل وجود وهو
ظاهر اي واجب الوجود بذاته على ذاته ماذا بعض نسخ الحاشية
وهو الموجود في نسخ الفصوص التي وصلت الينا اي منكشف عنده ذاته
انه عالم بذاته ولكن ذاته مبدأ الكل وظهور ذاته لذاته يعني

العلم بالعلة يستلزم العلم بالمعلول فله العلم بالحصول العلمي لما سوى الملك او حصولا
وجوده من حيث لا كثرة فيه اي الاجمال كما عرفت من ان علمه بالملك
بسيط في علمه بذاته بل هو عين علمه بذاته فهو من حيث هو بسيط اي عالم بذاته
في آن علم الملك من ذاته فهذا الكلام في اسقاط الالفاظ في هنا من
كلام المحشي من العلم الاجمالي لكن قوله فعلمه بالكل بعد العلم بذاته هو في نسخة الخصوص
وفي بعض نسخ اي شيء بعد ذاته فهنا انه اشتهر من يرتب الفكر
وهو في علمه في الكل لحصول الصور عنده وهي بالبيان المتلو
هو العدد في الاعتبار اي اعتبار لكن ذاته علما بالملك
بعد اعتبار لكن ذاته علما بذاته او بعد ذاته لكن قوله كثرة بعد ذاته
صريح في انه مع وجوده قوله بعد صح آخر من الخصوص علمه الاول
بذاته بالقسم وعلمه بالاشياء غير ذاته اذ الكثرة لم يكن في ذاته بل بعد ذاته
انتهى وهو مع ذلك غير متضمن لغرض المحشي به اذ قد عرفت ان العالم
بالعلم الاشراقي في الواجب انه مضطر في القول بالعلم الاجمالي
في العلم الكمالي كما ان العلم الاول في هذا الكلام لان علمه الكمالي
هو عين ذاته في ورد لان علمه بالملك انما هو بارتسام الصور
الكثيرة عنده لم تلتف لكن كيف يكون عين ذاته فان ارتسام الصور ان العلم
الكثير ليس ذاته عين بل هو بعد ذاته فهو عين ذاته ليس الا العلم
الواحد في الاجمال فيستنبط منه شهادة هذا الكلام لدعوى المحشي
ولكن العلم الاجمالي عين ذاته لو قوله وعلمه بذاته عين ذاته

بالعلم

بيان

قولنا علمه بالاشياء

ونسخة العصوص اي قوله وعمه بذاته بدين قوله بعض ذاته على ان تو
محرور المعطوف على ذاته في قوله بعد ذاته وبعد علمه بذاته اي فعلمه
ايضا بعد ذاته وبعد علمه بذاته وهو اولى اذ لا يشبه انه صح بان
يكون علمه بذاته بعض ذاته ولا يغرب لذاته اللهم الا على النسخة فبهاية
بعد ذاته بعد العلم بذاته فيكون بعد في الكلام بعد في النسخة بعد زوال
ونجد العلل الجسمية في ذاته يعني لن يصدر بتلك الكثرة على رتبة
سبق ويسمى لما سبحي في تقرير مبهم بعد الكلام الى ما طرح العلم التفصيلي لما
بدل عنه قوله ان النسخة ذاته زيادة المصورة العلم الاجمالي النسبي يعني قوله
ونجد العلل في ذاته كما لا يخفى وقوله فهو العلل في حده وبه حو يبطل اول الكلام
وكان النسخة انهى بيان العلم الاجمالي اي كان صد ب كثرة العلم اعني العلم التفصيلي
موضع في البرهان على سبب ذو مع الذات كما اشار بالشبهة لنفي الكلام
ط الالطاف على ما ذهب اليه ارسطو في ابو نصر لين البسيط الى
الا ركنيت فيه وجه اصلا وبعني الا ول في كل الوجوه وتقريره ما ذكره
اسبابا الاولى في حكمة المشرقية بقوله كل ما هو بسيط الحقيقة فهو بوحدته كل
الاشياء الموجودة لا يشبهها الا ما هو من باب النقايص والاعدام
والامكانات فانك اذا قلت هي يشبه المجيئة كونه حي ليس
لبعضها نحو انه ليس حتى كمن حج بعينه بصدد ان يعد الاسلب
ذاته في ثبت ذاته اثر مذهب وكان كما في عقل حي ليس لكن
انه لا يط ما لمقدم لك ثبت لين موضوع الحكمة بركبة الذات

٢ البرهان

٢ ب ٥

٢ عقده

ولوجب الذهن من جهة وجوده لم يمكن [illegible] ومن جهة عدمه لم يمكن اكتسابه
وغيره من الاشياء المسلوبة عنه فلم لم يمكن السلب عنه اثر وجود
دون غيره بل ما لحقيقته بنفسه تستكمل بقضية كل السلب لحقيقته مطلقا عن سلوب
عما هو وجود بنفسه لكن البسائط الموجودات من حيث الوجود
والتمام لان حيثية النقص والاعدام زايدة اثبتت عليه بالوجود
على البسائط وحصول الاعدام مع وجه اعلا الى ما هو اول ولو صحة
واجب الوجود لما كان من حقيقة الوجود بحيث لا يشوبه نقص ولا
عدم ولا قصور ولا جهة ولا تركيب نوعه من الوجوه بل هو صرف
الوجود ومحض الخيرية وعين الكمال فكل وجود وكمال وجود انما فيض عنه
ورشح عنه فكل وجود وكمال وجود انما يفيض ابتداء بلا توسط [illegible]
المفارقات والمركبات المشوبة بالعدمات والمخلوطة
بالنقص في جميع الكرات لجمعها ان واجب الوجود على نحو التمام
والكمال لا عن شوب النقيصة والزوال في جميع جهاته بحيث تنحصر فاذا
سلب عنه شيء من الاشياء فانما يسلب عنه ذلك الشيء بحسب
نقصه وقصوره وحيثيته لا بحسب وجوده وكماله ونرجع فان
كل موجود عنه واجب الوجود فليس بصرف الوجود ومحض الخيرية
بل مشوب بالنقص والقصور والمهية والامكان فاذا قلنا
الواجب ليس بجسم فالمسلوب عنه ليس الا النقص الجسمية وقصور
المادة لا غير وكذا اذا قلنا ليس بجوهر ذهني بعرض ولا فلك

ان لم

مطلقا

والعقل يمکنک لما عرفت ان المشهود ليس الا تعينات تلک الحقائق
وجهات تلک الوجوهات فان ذاته لکونه بذاته
يقصد ان يسلک شيئا من تلک الوجوهات من حيث هو وجود حقيقته
لزم ان لا يمکن ذاته على حقيقة الوجود وصرف طبيعته فان ثاني حقيقة الشي
وصرف طبيعته لا يمکن ان يقصد ان يسلک شيئا من افراد ذلک الشي والا
لم يکن طبيعة ذلک الشي وذلک هو التوحيد الوجودي الذي اورده
عين اليقين وزبدة الصدرة فاعرفه لئن کنت اهلا له لک
وجهه اربع انما احتيج في جليه ان الاشياء لما هو المراتب
لانه لو تحقق لئن لا ينفک عن العلم بالاشياء في شيء من المراتب
في علم الاثر فکما انه لو علم الاشياء في مرتبة الکلام الذي بعد تلک
الاشياء لکنه تحقق لئن يعلم الاشياء في جميع المراتب السابقة على
الکلام وهي مراتب وجوبات عليها فاوليها مرتبة وجهه في از
علمه الملک ونسبه الى ذاته على الاطلاق فهو في مرتبة وجه المقدسة
على جميع المراتب فالذات تعلم الاشياء بالعلم الاجمالي الذي هو
عين ذاته وثانيها مرتبة وجوبات العقول المجردة النورية التي هي
وسايط فيضه ووسايل جوده في تلک البدايع الفعل بالوجوب على الاشياء
التي تحت في نفس الامر فيجب لئن يعلم الاشياء في تلک المرتبة
لا وجوب انما العنه اولت في کمه المرتبة لا يمتنع وجه بايع
المسؤول في مرتبة وجه العقلة ويمتنع الغفلة في عن العلم بالاشياء از

في تلك المرتبة تعلم في الاشياء في تلك المرتبة وجوب
تلك الفلك ووجوب تلك الفلك علوم تفصيلية تدرك بذواتها
وعلم اجمالي بذاتها والتي هي معلولات لها كمالين وجهين
علم تفصيلي بذاته وعلم اجمالي بمعلولاته وثانيتها مرتبة وجوب
النفوس المجردة الفلكية اذ لها تقدم بالذات على الهيئات الجسمانية
فحيث انها تعلم تلك الاشياء والهيئات في تلك المرتبة لوجوبها
التي بعدها في تلك المرتبة يسمى المرتبة الثانية ما صح الاول في تواسط
علم تعلقه الواجب تلك النفوس [illegible] في
العقول بمعنى تفصيلي النفوس [illegible] الهيئات بعضها عن بعض
[illegible] المعنى [illegible] هذه المرتبة باللوح وعن المرتبة التي بعد العلم
بالصور العقلية الحالية في النفوس المجردة الفلكية علوم تفصيلية تدرك عند
الهيئات وعلم اجمالي بافراده الموجودة في الخارج [illegible] مرات
علم الاجمالي [illegible] المرتبة الاول في هذه المراتب الثلث
المرتبتين الباقيتين من المراتب الاربع التي ذكرها المحشي [illegible]
مراتب علم التفصيلية مراتب العلم الاجمالي ثلثة ومراتب
العلم التفصيلي اربع والمجموع خمس واحدة اجمالية فقط واثنتان
تفصيلية فقط واثنتان اجمالية باعتبار وتفصيلية باعتبار آخر
ويعبر عنه بالقلم والنور والعقل في الشريعة [illegible] دفع
ما [illegible] في الشريعة [illegible] اول ما خلق الله النور

لها

المرتبة

١٦١

وتارة بالقلم وتارة بالعقل المشار اليه وذلك ما ذكره بعض المحققين
من ان تلك الالفاظ التي عبارات عن معنى واحد كان الصادر الاول
باعتبار انه جوهر مجرد عاقل لذاته عبر عنه بالعقل وباعتبار كونه
واسطة في افاضة نقوش صور جميع الموجودات على جرم العقل في الواح النفوس
المجردة الفلكية سمي بالقلم وايضا في رسم الصور العلمية التي حصلت في ذاتها
على الالواح الصحيفة عبر عنه بالقلم وباعتبار انه متقدم في الوجود من حيث
الرتبة في الاماكن بالاتصال الى النفس المقدسة النبوية بذلك الجوهر المجرد
الذي هو طاهر في ذاته وسبب لذلك في العالم الربانية بتلك
الذات المقدسة كما ان النور الحسي طاهر في ذاته وسبب
لظهور سائر الاشياء عبر عنه بالنور ووصف تلك الذات
الشريفة صلوات الله عليها وعلى سائر الذوات المطهرة المنشعبة منها ولما
كان لها ثبات كالمحو والاثبات منسوبة الى الصور المرتسمة
فيها لما كانت صور الممكنات الكائنة الفاسدة كان يعتبر
المكونات بمحو وثبت فلذلك تلك الصور المطابقة لها
وعلى التحقيق المذكور لا يرد ان لو حسب الوجود علمي اجمالي وتفصيلي
يلزم اثبات المثل الافلاطونية اعلم ان المثل الافلاطونية بعينها
هي بعينها الصور العلمية المعلقة الموجودة لا في موضوع ولا في زمان ولا
في مكان ولا في جهة وبها وجوه الخلق الطبيعي بالطبايع
المرسلة الموجودة في متن الدهر ووعاء الاعيان بالنسبة لها

حيث هي متمايزة في عالم الامر عن الافراد وورائها لما كان الوجود

في عالم الخلق يعني وجود الافراد مخلوطة بها غير مميزة عنها وفي بعض

النسخ العوالم عالم المثال المتوسط بين عالم الغيب وعالم الشهادة

برزخا بين المجرد والمادي وفي مقام اثبات الصور النوعية بالجواهر

العقلية التي هي ارباب الانواع الموكلة على حفظ سائر اشخاص نوع نوع

بالتدبير والتسخير كالنفس المجردة بالقياس الى البدن في تملك شخص بعينه

وليس هي الا ضرب من الملائكة المجردة فلنسمه رب النوع المعبر في

الظلمة بحسب الحكماء والصورة الجوهرية المنطبعة وهذه من ضرب من الملائكة

الحكماء فليعلم انها ما عدا النفس بهيئة الاوتي ناظرة عند التحقيق بالزائد

العقلية وليس هنا موضع ذكرها لزم ان يكون جميع الكمالات واجب الوجود

مسبوقة بالعلم اذ حينئذ الصور العلمية التي ما دام الكمال صورة علمية مسبوقة

بالعلم وكان العلم لحصول الصورة فاثبت تلك الصورة التي مسبوقة

بالعلم وهكذا اما ما ليس يلزم التسلسل او ينتهي ترتيب الصور العلمية الى صورة

علمية هي نفس ذاته فتلك حصول الاشياء حصول علمها مع وجوب

التغاير بين الحصولين فان قلت كون العلم الذي هو مسبوقا للعلم بالمعلول

لا يستلزم سوى كون جميع الكمالات التي هي الوجودات منه الا كمالات

مسبوقة لا كونها مسبوقة بالعلم قلت لما كان وجود العلة بالذات جميع

الكمالات وكان في تلك المرتبة عالمة بذاتها وجب ان يكون جميعها

معلومة لها العلم بالذات المعلولات لتحقق الاستلزام بينهما

ولا يلزم المثل الافلاطونية كما لا يخفى وذلك لان المثل الافلاطونية

كما عرفت صور علمية للاشياء لا نفس الاشياء الخارجية والقاعدة سندا

وعندي انه يمكن ان يقال ان المثل الافلاطونية هي العلم الحضوري

فان ذوات الاشياء الخارجية من حيث هي خارجية عنده ليست زائدة

ولا مكانية كما ... لدى ... من حيث هي ... زائدة ومكانية ...

سمعت استاذنا قدس سره

من جهة كونه نفس الصور العلمية التي ليست زائدة ولا مكانية فيقطع

نقل عن استاذه السيد ... والمجتهد انه كان يقول ... الشيخ

والمشائين حيث القول بالعلم الحضوري ... ويقول انهم اطلقوا

الصور على ذوات الاشياء من حيث وجودها من الدهريات

... لكن ... الصور ... دائرة ... كلام

المشائين والافلاطونية فان القول على افلاطون ان الصور المعلقة

لا في موضوع ولا في محل ولا حصول الصور الا ادراكية ... قوله

... احدهما ... الواجب العلم حضور الاشياء

... عنده ... الى الاعيان

... عنده ... وجوداتها

التي هي ... في الاعيان مع وجودها ... الاشياء

صور علمية للعقل ... انهم لا ... الم لو ... حاضرة

... وجودها ... صورا ادراكية للعقل عنده ... وجوب

حصول ... الادراكية ليس لاستلزام علمه بالاشياء المعلومة ...

الصورة

الصور للعلماء فان تلك الاشياء المعلومة لنا بذواتها لكن
تلك الصور من جملة الاشياء التي يجب ان تعلم بحكمها باعتبار انها
تلك الصور في الحصول والشهود لها قائمة بمحالها التي هي ذوات العلماء
ليس للوجود محتاجا الى ادراكها تلك المحال لعدم كون تلك المحال
آلة لادراكها فاغنى ذلك عن وجوب كون تلك الصور نحو وجود
الذي هو فيما لمحالها حاضرة عنده في الحضور الاعراض القائمة بالجواهر
عنده في هذا المعنى ليس يلزم في المقام قال في ان اريد بقولهم ان المعلول
موجود بالاتصال في جميع ولهم لو كان العلم بالعلة يستلزم العلم بالمعلول
لزم ان يكون جميع الكائنات واجب الوجود مستقيما فيكون ذلك مستلزم
للعلم بالمعلول بذات كالمعلول كما هو الظاهر من دعوى الملازمة بالشرع لكن
رتبة المعلوم ان اريد المعدوم ظاهرا حقيقي بخلاف ما لو اريد به
الشيء الخاص الذي هو قسيم في الشيء تعلقه صح [illegible] الملازمة
الى ان الذي اورده [illegible] ولو اريد بالعلم بالمعلول
العلم النقص كان ممنوعا لكن المراد هو الممنوع كما الوارد
ادعى ليس المراد بهذا القول هو [illegible] كان في الزم ذلك
واعلم ان للمطلب [illegible] لا باس بان نحرر اختلاف الحكماء
في علم الواجب تعالى بالاشياء فنقول اختلف الحكماء في علمه
بالاشياء [illegible] بالصور الزائدة مع تلك الاشياء
[illegible] الى ما هو اول المعلولات

في أوقاته يدور الفنار يسمى بالعلم الصوري فالأول مذهب المشائين
الملطي والثاني مذهب ثالس الملطي والثالث مذهب افلاطون الالهي
على ما هو المشهور او هو كحصول نقش الاشياء في المرآة والانكشاف دواما
عنده بدون حاجة الى حصول صور زائدة عليه والرابع [illegible]
المذكور ويسمى بالعلم الحضوري اما مطلقا كما هو الحق والظاهر من مذهب
شيخ الاشراق واما كذلك في المعلولات القريبة واما في المعلولات
البعيدة فبحصول صورها في القريبة كما هو الظاهر من مذهب المعلم والظاهر
من كلام المعلم ارسطو والشيخ ابي نصر والشيخ الرئيس واتباعهم وجمهور
المشائين اختيار مذهب الكمالين ويعبر بالعلم الصوري على ما قال
الشيخ في الشفاء ان المعقول قد يوخذ من الشيء الموجود كما اخذنا
عن الفلك بالرصد والحس صورته المعقولة وقد تكون الصورة المعقولة
غير ماخوذة عن الموجود بل بالعكس كما انا نعقل صورة بنائية
نخترعها ثم تكون تلك الصورة المعقولة محركة لاعضائنا الى ان نوجدها فلا
تكن وجدت فعقلناها ولكن عقلناها فوجدت ونسبة الكل
الى العقل الاول الواجب الوجود هو هذا فانه يعقل ذاته وما
يوجبه ذاته ويعلم من ذاته كيفية كون الخير في الكل فيتبع صورته
المعقولة صورة الموجودات على النظام المعقول عنده لا انها
تابعة اتباع الضوء للمضيء والاسخان للحار بل هو عالم
بكيفية نظام الخير في الوجود وانه عنه وعالم بان هذه العالمية

يعرض عنها الوجود مع الرب الذي يتعقله خيرا ولطفا بالهيئة الى لكن عمدة
بالصور واما كونها مرتسمة في ذاته فلا بعد صرح به في الاشارات وتعليق
الصور بينا منسوبة اليه في الشفا يشتغله عنه ان امره واما الغرر المدرسية
الناشئة وهو يتب ليس الشيء حصول الصور المعقول الاول مما نقل
عنه في الملل والنحل انه قال ليس العقول الذي لا يدرك الا هو
المبدع ولا شيء مبدع مما بدع الذي ابدع ولا صورة له عنده في الذات
لان قبل الابداع انما هو فقط واذا كان هو فقط فليس يقال حينئذ
وجهة حتى يكون هو صورة او حيث وحيث حتى يكون هو ذو صورة
والوحدة الخالصة تنافي هذين الوجهين وهو ليس ما ليس واذا كان
هو ليس الايس فالايس الشيء يتقدم هو ليس الاشياء لكنه
ليس يكون عنده صورة ثم قال والعلم لو كانت الصورة عنده
لكانت أيضا للموجود الخارج ام غير مطابقة فان كانت مطابقة
يتعدد الصورة بتعدد الموجودات وكذلك كما انها مطابقة للكائنات
وجودها لها مطابقة للمحسوسات يتغير بتغيرها كما يتغير بكثرتها
وذلك محال لانه ينافي الوحدة الخالصة وليس لم تطابق الموجود
الخارج فليست اذا صورة انما هي شيء آخر قال لكنه ابدع
العنصر الذي فيه صور الموجودات والمعلومات كلها وانبعث
كل صورة موجودة في العالم على المثال الذي في العنصر الاول
فمحل الصور ومنبع الموجودات هو ذات العنصر مما هو موجود

سؤال شهرستاني

ككار

بايسن

مطابقة

عدد

في العالم العقلي والعالم الحسي الا وبذوات العقل صورة له قال ومن كمال الاول

المحيط بالمجموع بسبب هذا العقل فما بحضوره الا في ذاته وتبين فيها الصور

لعين صور المعلومات فهو في سدحه ويتمثل بوجه اسمه وبرسمه عن ان يوصف بها

يوصف سدحه انتهى اقصد بالعلم والذات المعلوم لي

افلاطون فلم نجد له في كلام احد سوى ان العقول تعقل المحصلات المعين

لكن الصور العلمية قائمة به والتماد سمحي فما نقله في كلام الشيخ الا في تحصيل

معارف في رتب موضوعه في شيع الربوبية هو الحكمة

حواله مجهول واما المذهب الاخر اعني العلم الحضوري فنصره

اولا المعلم الاول الشيخ الاشراق في مباحثه قال في التلويحات كنت

في ما شدد الاستقلال كثير الفكر في رياضاته كتاب في الصعب

مسئلة العلم وما ذكر في الكتب لم يصح لي وقعت لبلة من الليالي

خلسة في شبه نوم لي فاذا انا بلذة غاشية وبرق لامع ونور شعشعاني

مع تمثل شبح انسان في نزعه فاذا هو غياث النفوس امام الحكمة

المعلم الاول على هيئة اعجبتني واهبة اوحشتني فتلقاني بالترحيب والتسليم

حتى زالت وحشتي وتبدلت بالانس وحينئذ فشكوت اليه من

صعوبة هذه المسئلة فقال لي ارجع الى نفسك تنحل لك فقلت

وكيف قال انك مدرك لنفسك فادراكك لذاتك

بذاتك ام بغيرها فيكون لك اذا قوة اخرى او ذات تدرك

ذاتك والكلام عائد وظاهر استحالته فاذا ادركت

ذاته بذاته باعتبار اثر ذاته فعلیة فعال
فان قلم لیطابق الاثر ذاته فلیس صورة لها فما ادرکها فعلیة
فالاثر صورة ذاته فالصورة له لعینها مطلقة او مخصصة
بصفات اخری ما جرت الاشیاء فعال لکل صورة من العرضیة
هی کلیة ولیس ترتیب الاثر من جهات کثیرة فهی لا تمنع الشرکة بعضها
ولیس غرض منها عین کلیتها اجزاء ذاته بدرک ذاته
هی مانعة للشرکة بهذا فلیس هو الا ادراک بالصورة فعلیة او رکنیة
معلوم انا فعال معلوم انا من حیث هو معلوم انا لا یمنع وقوع الشرکة
فیه وقد علمت ان التجربی لا یعرض له الا اذا کان یجری به علما
بما کلیة من حیث معقولیتها المجردة فیجری اشارة جزئیة فعلیة
فکیف اذا قال فلما لم یجر غلطک بذاته بقوة فانک تعلم
انک انت المدرک لذاتک لا غیر ولا بالغیر مطابق لذا
هی العقل والعاقل والمعقول فعلیة … فعال انت بدرک
بذاتک الذی یعرف فیه ادراکا یسمى الالتفات عنه
فعلیة … فالمحصول صورة مشخصة لذاتک وقد عرفت
استحالة فعلیة لا یمیز احد صفات کلیة فعال وانت تدرک
بذاتک کما هی وتعرفه بما خاص جزئیا احدیته من الصورة
نفسها لا تمنع وقوع الشرکة فیها فلیس ادراک لها ادراکه
لذاتک الذی لا تتصور لیس لکن معقولیته بعینه من اماراته

راتب

من حیث هو جزئی

بیروانک

ولا بالغیر مطابق

من كمال النفس المفكرة باستخدام المفكرة وسائل العصب وترتيب الحسيات وترتيب الحدود والوسطى والنتيجة لا سبيل لها الا [illegible] بالاستعمال [illegible] الوسط الذي [illegible] مقدمتيه

الكليات لا لها جوهرية فان لم يكن للنفس اطلاع على الحسيات

فكيف ترتب بعدها ولكيف تنتزع الكليات من الحسيات

وذلك اي تستخدم المفكرة وكيف تأخذ الخيال ومادته

لعصب المخيلة وكيف تستعمل الفكر للعلم بالنتيجة المخيلة جوهرية كيف

يدرك نفسها والصورة الموجودة فيها في النفس كلية ذاتية

فعلم بما يحصل وهو كذلك الشخص الموجود ودرك بين الوهم

ندرك تلك بارتسام صورة المادة عن [illegible] العلم حيز ادراك و

اذا ادركت انها تدرك بانطباق ولا الصورة فاعلم

بين العقل حضور الشيء للذات المجردة عن المادة وليس ثابت

بل نفس عدم غيبته عنها وهو الم لانه يعم ادراك الشيء لذاته

وغيره اذا الشيء لا كون لغيره ولكن لا تغيب عنها اما النفس فمع

مجردة غير غائبة عنها ذاتها فهي مجردة اذ ادركت ذاتها

وما غاب عنها اذ الم بين لها انحصار غيبته كالسماء والارض

ونحوها فانحصرت صورته واما الحسيات ففي قوى خاصة لها

مستحضرة واما الكليات ففي ذاتها اذ من المدرك صورة عقلية

لا ينطبع في الاجرام والمدرك نفس الصورة لا ما خرج عن التصور [illegible]

وان تيقن لك ان مدرك عند تعقلها ان [illegible] الشيء

ولعمري ان الذي علم بتحليله ان ... لا يتخلل ونفي عطف الوهم [illegible] ... الا ما ذكر في المنطق المحصلة بارع ... الوهم الفهم بدليل ... ان الوهم ... يتكلم ... ازلي ... المدرك ... فاقدا ... ودفع دفعا ... [illegible]

[illegible] الكافرة

غير غائبة عن ذاتها ولا بد لها حملة ما ولا توفي لبدنها حملة ما وكان
بحال غير غائبة عنها تلك الصور بحيالها فيقدر لها النفس بحضورها
لا لتمثلها في ذات النفس ولو كان تجردها اكثر لكان الادراك
بها اكثر واشد ولو كان تسلطها على البدن اشد كان حضور
قواها واجزائها لها اشد ثم قال بل اعلم ان العلم كمال للوجود
من حيث هو وجود ولا يحتمل الخلاف للوجوب وجهه (المفهومة)
لانه كمال للوجود من حيث هو وجود ولا يوجب تكثرا للممتنع
والممكن العام على واجب الوجود بحسب انه اول ممكن بالامكان
الخاص اعلم انه شيء موجود بحسبه جهة الغائبة فيتكثر ثم قال هو واجب الوجود (عليه)
ذاته مجردة عن المادة وهو الوجود البحت والاشياء حاضرة
له على اضافة مبدئية تسلط لان الكل لازم ذاته فلا يغيب
عنه ذاته ولا لازم ذاته فعدم غيبته عن ذاته او لوازمه
مع التجرد عن المادة هو ادراكه لما قررناه في النفس ورجع
هو حضور للعلم كله بها عدم غيبة الشيء المجرد عن المادة صورة
كانت او غيرها فالاضافة حاضرة في حيز الوجود ولهذا
السلوب لا تكثر بوحدانيته وكثرة اسمائه بهذه السلوب
والاضافات ولو كان لها على غيرها هذا سلطة كما على بدنها
لادركناه كادراك البدن لا على انه من غيرها فيها صورة تنتقش
من هنا انه يقبل شيء محيط وادراك اعداد الوجود هو نفس الحضور

[illegible]

لمو المتسلط من حيث صورة ومثال ثم قال لا كالكه في العلم الا انه انتهى ما ارد

نقول من كل مما به الشريفة وحكمة اللطيفة ولكن لعدم في الفصل به الكلام

الطويل قال فيه شفاء العليل وزوال الغليل والا ليس لعقل دراية

بالتمام اي بالكنه او بالحكمة التي صارت بشاعة لمذومات الاتات وما يتمام

الواجب واحده الا اثاره فلا ما اشتهر من ان العلم التام بالعلة يستلزم

العلم بالمعلول لا يطلق ها العلم بالله والمعلوم ما ذكر ما فليس ما يصف

بها فان معنى الصفات التي تعرض لمن ذلك الغرض

محمولا عليه او نسبة الى المحمول عليه ولوازمه في لعدد وجوه

ليس محمولا عليه وهو ط ولا نسبة المحمول عليه الا ان العالم الذي

هو محمول عليه في ليس حمله عليه باعتبار وجود تلك الصورة فيه

الى نسبة الله بل حمله عليه انما هو باعتبار كونه في مبدأ

لتلك الصور وتصدر الذات كونه بحيث تصدر عنه تلك الصور

منشفة لرى يدل عليه قوله بعد ذلك فاذا وصف بانه

يعقل هذه الامور فانه يوصف به لانه تصدر عنه هذه لا

لانه كلها موجودة ما قال المحقق في شرح الا انه العلم وسعة المحتز

وحاصله ان العالم يطلق على من يتمكن من استحضار المعلومات

اي وقت شاء ثم المستحضر لها بالفعل كما ثبت في الف

وعلى المباشر لها واطلاق العلم العالم على الاول في انما هو

باعتبار الاول نحو ملك الاعتبار لا كماخ في كونه عالما

ع

٢ وذلك ٢

لا لشيء غير ذاته وليس في المعلوم الا الصفات وهو الا الصفات الحقيقية
حقيقية غير اضافية فلا يقدح لكن تلك الصور ربما اي الا الاضافية في
ان لم يكن الاضافية فانه لا امتناع في[2] الاضافات اشتراطها غيره في
بل الامتناع انما هو في الصفات الحقيقية وههنا اشارة على
بالبطلان ورووه عليهم من لزوم كونه في[2] الصفات غير اضافية
ولا سلبية وكونه فاعلا وقابلا اما دفع الاول فقد عرفت واما
دفع الثاني فلان ذلك انما يلزم لو اشتبه بين القبول بمعنى الاتصاف
والانفعال والقبول بمعنى مطلق الموصوفية والموصوفية وفرق بين
الموصوفية والمنفعلية فان الثاني لا يمكن بدون الانفعال بخلاف
الاول والمحال انما هو اجتماع الفعل والقبول بمعنى الانفعال والاتصاف
لا مطلقا وقد عرفت انه لا يلزم ههنا قال الشيخ في التعليقات
ما حاصله انه فرق بين ان يوصف جسم بانه ابيض لان البياض
موجود فيه من خارج وبين ان يوصف بانه ابيض لان البياض
من لوازمه واذا اخذت حقيقة الاول في [illegible] الوجود لوازمه
على هذه الكثرة استمرت المعنى فيه وهو انه لا كثرة فيه وليس
هناك قابل وفاعل بل من حيث هو قابل فاعل وهذا الحكم مطرد
في جميع البسائط فان حقائقها انها تلزم عنها اللوازم [illegible] لا
من حيث [illegible] فالبسيط عنه [illegible] واحد ولا
[illegible] عنها لوازم [illegible] دفع لزوم كونه [illegible] محلا للمعلولات

٢ في اختصاصه

٢ اتصاف

اي

الكثرة

المعنى فان ذلك انما يكون في لا لوازم الفعلية التي عنها وليس لازم
ولا لزوم كونه في محل المعلولات الكثيرة بدفعه الشيخ في مواضع من كتب
التعليقات وغيره وحاصله ان هذه الكثرة انما هي بعد الذات
الاحدية رتبة بين وبينها الا انه فلا يتثلم لها وحدة الذات
الا ان ان صدور الموجودات الكثيرة عنه لا يقدح في تلك
الكثرة لكونها صادرة عنه في الرتب العلمي والمعلولي فكذلك ما يلزم
المنفصل الكثرة انما رتبت عنه في وجه لا يتثلم به الوحدة
الصرفة لتلك الكثرة ترتقي اليه وتجمع في واحد محض هي التي
لكثرتها اشتملت عليها احدية الذات اذا ترتيب جميع الكثرة
في واحد وهو انها واحد كما شرح قول المعلم الاول فتأمل فإنك
في وحدته قال كونه واجب الوجود بذاته هو بعينه
كونه بعينه اللوازم ² انما يحصل له ذلك الكمال بعد
تلك اللوازم يدل عليه قوله ما صدر عنه انما يصدر عنه
بعد تحقق وجوده ما كمالا ² يعني ليس كما يتصف لها بل ما صدر
عنه ان يتقدر وانما يتبع لكونه في ذاته كمالا اعراض
منفصل عنها من خارج او يستعد لها استعدادا ذاتيا او يتصف
بها بسبب استعداد وصف وقوله كما له في انه تحت تصدد
عنه هذه اللوازم التي كما له بالا الفعال من تلك الاعراض
والاستكمال والاتصاف لها التي كما له الا صدر وقوله لوازم

² علم بقوله فليس بما يتصف بها بحيث ان الكمال الوجود لا يحصل له تلك اللوازم ²

² كما لا ²

² بان يكون ²

وانه هي صور معقولة اي منسبة لقوله معقولة اذ لو فعله و اعلم

ان المعقول منه و انفعالي اما المعقول الانفعالي فما يكون حصوله بوجه

سابق بالذات لحصوله [illegible] حاصل المدرك له في تعقل الاشياء

الخارجية عنه و المعقول الفعلي ما يكون حصوله وجه و صدوره عنه ثم تعلقه

بعينها اي حصوله حصول صورة لمدركه و لا يكون سابقه منهما الا بالذات

كما في تعقل الباري لما ابتدأ به الصادر عنه حال كونها صادرة

عنه وح كلا و [illegible] منهما و المشهور ان العلم المكتسب من حيث

المعقول في الخارج كما اذا الصورت شيئا فعلته و هو الفعلي او

من وجود المعقول كما اذا اثبت شيئا فعلته و هو الانفعالي

اول به ارادتك [illegible] اذا الصورت الامور المستقبلة التي

ليست فعلا لك وليس كذلك في الوجدان الا لا بعلمه

[illegible] الوجود لهذه الكيفية او لا الصنع لكن الخا[illegible]

[illegible] او الصنع بالخمسة الاخرى و في بعض النسخ كذلك بالمتم و لفظ

[illegible] والافعال [illegible] ان المعقول [illegible] بحث [illegible]

و صاحب الشفاء [illegible] بين هذين المذهبين لانه

نقل في الشفاء من الفاضل المطهر [illegible] قال في فصل معقود

لبيان ان سبب المعقولات [illegible] ثبت لكن [illegible]

في الاشياء بالصور لا [illegible] نقلنا بعضا [illegible]

فيما مر كلا [illegible] العبارة فبقي لك النظر في حال وجود

المعقول

٣ ط ٢

ح

٢ وليس م

48

معقولة الا لكن موجودة في ذات الاول كاللوازم التي تخصه او لكن لها وجود
مفارق لذاته ولذات غيره كصور مفارقة عن ذلك موصوفة في صقع
الربوبية او من حيث موجودة في عقل او نفس او العقل الاول آه فالصورة اذا
في ايهما كان فلكون ذلك العقل او النفس كالموصوف لتلك الصور المعقولة ولكن معقولة
له على انها فيه ومعقولة للاول على انها عنه ثم قال ان جعلت
المعقولات اجزاء ذاته عرض تكثر وان جعلتها لواحق ذاته عرض لذاته
ان لا تكون جهتها واجب الوجود لما اتصف بممكن الوجود وان جعلتها امورا
مفارقة لكل ذات عرضت الصور الافلاطونية وان جعلتها موجودة في
عقل ما عرض الصادرة ... من الاول و ... ثبت القول
فما حاصله لو ثبتت تلك الصور المعقولة مرتسمة في عقل او نفس فدخل في جملة
ما الاول بالعقل ... لكن صدور ... على سبيل التعقل
الجبارية على سبيل ... خير الوحدة وبعض العلام ... التعقل
... ثم قال بعد ... لكن ... في الملخص ... شبهه
... لكن ... ذاته ... لكن ذاته ... موجود ...
الوجود ... الوجود
... العالم ... عظيم ...
... الاول ... الاشارة الى ذلك
... الشقوق لا يدل على الحكيم
... المحبر
... على ... لكن ...

لو كان الفرق بين هذين المذهبين في الصور الافلاطونية وجعل المعقولات

اجزاء الذات فيهما كالعارضة المخصصة فرقه بين هذين المذهبين فقط لما في

كل منهما اما في الاول فبما نقلناه من ان تلك المعقولات التي حصلت

لواجب الوجود من ذاته لا يمكن ان تكون من جملتها وحيث الوجود مما نصفه

ممكن الوجود واما في الثاني فبما ذكرناه انفا من انه لزم ان لا يمكن صدور

سلسلة نفصل الكثير الا بالاشارة بل ان يكون هذه الاشارة في قوله

واستناد كل شيء اليه فان الاستدلال كيف العلم الكلي يستدل بالعلم المعلول

الصحيح بالعلم بقيد الادراك ويمكن ان يكون في قوله ولا يستدعي صور اشارة

للمعلومات عديدة لا يتصور ان يكون العلم صور اشارة ولم يعرف ان يكون

سائر انحاء احتمال علم يكون سائر العلوم ولا يكون صورة له وهو العلم الاجمالي

الذي يجيء علمه بذاته انه علم بذاته فان ذاته في سائر المعلولات

وليست صورة لها فتأمل . فان قيل ان المذهب الثاني قال

حاصل هذا المذهب هو ان الواجب عالم بالكون الاول وبالصور التي

فيه بالعلم الحصولي في سائر الاشياء وتلك الصور قائمة بالعقل الاول من علم الاول

بالصور التي حصلت في ذاته وليس بحمل نفي علم الواجب بمطلقات

لكن علمه بالصور فيه الصور بالصور بنفسه احتمية

العقل فانه قال في شرح الاشارات بعد ما نقل كلام الشيخ في كون علم

الاول بالصور المرتسمة في ذاته وفيه عدم احتياجه في علمه

بمعلولاته الذاتية الى صور زائدة على ذوات تلك المعلولات

٢ العلم

١ العلم

وجدهم ... ذات المعلول الاول وعقل الاول لكانه الذات
بل بمحض الاعتبار بعده ... بما كان الجواهر العقلية بعقل
هاتين المعلولات لما كمعلول صور فيها وهي بعقل الاول الواجب ولا
موجود الا وهو معلول الاول الواجب كانت جميع صور الموجودات
العقلية والحسية ... علمية الوجود حاصلة فيها والاول الواجب يعقل
تلك الجواهر مع تلك الصور بالصور غير ... باعتبار تلك الجواهر
والصور وكذلك الوجود علما هو علمية فان قلت قوله وكذلك الوجود
علما هو علمية يدل على ان علم الواجب تعالى بالاشياء الى صور
حاصلة في الجواهر العقلية التي علمها بالصور ... ليس في المذهب الثاني
فان حاصله انه لا يعلم سوى المعلول الاول الا بالصور الحاصلة في المعلول
الاول كما ان حاصل المذهب الاول انه لا يعلم شيئا ما سوى ذاته
من الموجودات العينية الا بصور حاصلة في ذاته قلت نعم لكنه
صرح في شرح رسالة العلم بان ادراك المعلول ... البعيدة ... بما دونها
والمعدومات التي من شانها ان لا توجد في وقت ما ليس
موجودا لكن بارتسام صورها المعقولة في المعلولات العقلية التي
المدركة لها اولا وبالذات وكذلك ... ادراك
المحسوسات بارتسام صورها في الات مدركة لها ... اصح ...
على ان ذلك ليس بصحيح ... الاحوال التي تكون المراد
بعقل الوجود بعقل تلك الصور القائمة بالجواهر العقلية ...

وعلى ما هو عليه الوجود كما يدل عليه قوله على ما هو عليه فانه لو كان المعلوم
ذهنيا لكان هذا القول لغوا كما لا يخفى على المتدبر هذا غاية ما يمكن
ان يقال في توجيه التطبيق بين مذهب الشيخ وبين قوله ان الثاني ليس
الا في مذهب الاول لان الامور المذكورة قال المحقق بعد تحرير كلام الشيخ
لا يكفي في القول بعدم لزوم الاول في ذاته قول بعض المحققين الواحد
فاعلا وقابلا باعتبارين وقول بعض الاول في موضوع لصفة مستقرا ...
واستدل وقول كونه محلا للمعلولات الممكنة المتكثرة تعالى عن ذلك علوا كبيرا
وقول ان معلوله الاول غير مباين لذاته وبانه لا يوجد شيئا
مما يباينه بذاته بل بتوسط الامور الحالة فيه الى غير ذلك مما يخالف
الظاهر من مذهب الحكماء لعده مخالفته لجمهور الحكماء على الشيخ
والبحث في ذلك اكثر من ان يحصى في كتب الشيخ وغيره ولعله لم يعده الا
لكنه من ان يبين ان يتعرض لكل ما ادعوا انه تلك المقالة
ولكن ليس بشاهد لتلك المقالة لا يدل عليه كما عرفت بل الظاهر
بعدما بين المذهب الثاني في انه لا الاشياء غير المذهب الاول
ان ليس العلم منكشف ذوات الاشياء بوجودها العيني الخارجي ام
في ان العلم انما هو صور لا الظاهر ليس في ذلك خارجي ولا
يمكن في حقه تعالى حقيقة العلم الا ان يكون القصد ليس يكون
نقص في حقه تعالى فان قلت فما تقول في المعلومات المعدومة
الامور المادية والجزئيات الكائنة الفاسدة وكيف يمكن

مذهب ٢

قوله

ولكن لا كائن [illegible] مع وجود [illegible] كان

حضورا عنده وان مع كونها مادية ومقضية بالزمنية وجوابه انها كونه مجردا
ازليا ابديا بالطبع اما المادية فقد عرفت من ان التجرد عن المادة ليس
شرطا لمطلق التعقل بل انما هو شرط التعقل الارتسامي لا الحضوري ولا
استماع في حضور المادي عند المجرد فلا استماع في كونه معلولا له والعلة
واجبة الحصول له بحسب الذات كحصول المعلول عند العلة واما ان الامور
الكائنة الفاسدة زمانية فحصول النسبة فيه الزمانيات اليه في نسبة
واحدة كنسبة ناطقة المكانيات ونسبته الى النسبة ليست من الزمانيات
فليست زمانية ولا بعدية ولا معارنة لعدم اختصاصه في شيء من الازمنة
وهو محيط بعقله الزمان لما ليست له بالنسبة الى شيء من المكانيات فوقية
ولا تحتية ولا معارنة لعدم اختصاصه وجهه في لواحد من الامكنة
بل هو محيط بعقله المكان فالاسد لو كان في طوله نسبته اليه في كل
واحد اما الى الاسد لو الى في صحته النسبة الية لنقطة واحدة ولا
يتوهم ان هذا يلزم قدم كل حادث فانا لا نقول ان كل
حادث فهو في الازل حاضر عنده بل نقول ان كل حادث
في وقت وجهه حاضر لديه ينكشف عنده مع كونه في الازل
وبه الذي ذكرت وان كان يسهل على الحكماء كما سبق في الكتب
الا ان بهم كولك في المشهود للعلم الذي هو بحسب الازل ام في ذاته
او في شيء مع اصلاب الله الذي كما عرفت لا يجب الوجود
العسر واما القول انه ليس بحسب الوجود اليسير ولو تصورناه ليس

٢ ازمانيات ٢

سمع المعلول [illegible] المراد هو

ال انما المراد الحصول [illegible]

صح

صم
الو
الكل
الحصر

لاسيما حوا من تقسيم التعلقات في تصحيح علمه بالاشياء والذي

على انهم لم يتفطنوا لذلك قال الشيخ في الفصل المذكور من الشفاء ولا

يمكن ان الاضافة العقلية اليها لكيف وجدت وان الكلام على

سبيل الصورة في مادة حتى يكون منه لكن يعقل بتدبر ما تجريده بالاثر

يكون به عقلا بالفعل بحسب عدم هذه الاضافة اليها وان كان المعقول

ولا ثبت من حيث وجوده في الاعيان لكان انما يعقل او يوجد في

على وجه ولا يعقل المعدوم منها في الاعيان الا ان اجريناه

> ٢ يوجد الا ٢

والله قال المصنف لو لم يعطف على ... الكلام من الكلمات او شدة

مبالغة في تقريره وتصحيح في شرح رسالة العلم على ما نقله عنه السيد

في المعلولات البعيدة من الذات والمعدومات التي من شأنها

ان توجد في وقت بارتسام صورها في معلولاته القريبة كما

نقلنا عنه وجه اول وذلك على ان المقرر عند المحققين

ان ايجادها قرروه باعتبار ... الذي لا يجب الوجود ...

وان صح ان عدم تعطيلهم لذاته مع شدة معقوليتهم ...

لكن تعطيلهم والقول مع ذلك بما قالوا اعجب وبهار

> صح

فيه ... التحقيق الذي ذكره اولا ان ... العلم الاجمالي ... التفصيلي

... فيه ... العلم الاجمالي ... من رجع اليه وان ...

التفصيل ... علمه بمعلولاته القريبة ... بها ومعلولاته البعيدة

الصور التي في المعلولات القريبة فالمذكور فيه ليس الا ...

اقول

51

نعم لذلك لا يستقيم لكونه اشارة اليه ثم قال ما حاصله
راجع الى ما ذكره في مراتب العلم التفصيلي الا ان المعلولات البعيدة
في مرتبة الكل المنكشفة لدى بدو الحال فانه مذكور فيما ذكره المحشي
مراتب العلم التفصيلي فيما ذكره المحشي في شرح رسالة العلم بيسير رسم
ولا دليل اثبات ما ذكر بعد القول المعلول حيث الا ان ادراكه [illegible]
المعلولات البعيدة بارتسام صورها في مجلاة العرشية في تحسيمه بجميع الصور
وهي التي نعبر عنها تارة بالكتاب المبين وتارة باللوح المحفوظ ويسميها الحكماء بالعقول
الفعالة ولا يخفى ان القول بان علمه تعالى بالجزئيات المتغيرة يثبت انكاره في علم
حضوري وبعده الا بكون علم حضوري عالم احده في كلام المصنف ولا في كلام المتعرض

احد

وعندي ان ذلك امر يوهم المحشي في ظاهر بعض كلمات المصنف غيره
وظني ان ذلك امر لا ينبني ان المعلولة من عرف حقيقة كونه مجردا
قابله المجرد ومنشؤها عن الواقع في الارتسام والا فلم يرتسمه الا انه يحتاج الى ما ليسته
الذي لكن فهم ذلك حقيقة لا يمكن الا بعد التجرد بالكلية نعم يمكن الاشارة بمثل خطرة

الروع في الاعتقاد في

البراهين واطراف الكليات الموارد بينها وجوب كونه تعالى منزها عن نحو
من التجدد والتغير [illegible] حكم الوهم بالكلية والذي يشبه له ذلك بالكل
الصفة في علم الواجب تعالى بالاشياء الكلية والجزئية [illegible] بجميعها علم حضوري
[illegible] في ذاته تعالى في الازل قبل الاشياء في الابد وفيما بينها بالتشارف
دوامها لديه وان كان بعضها ليس بعد البعض في [illegible] وجود بعد وعاء حقيقة
ليس علمه تعالى اتى الاشياء بارتسام صورة لا في ذاته ولا في غيره

نعم جميع الصور والمحسوس الا ان اله اي حصله في المدارك العالية والسائلة الصور
او الصد لعقد صادقة ادركه دونها جميع الاوهام والخيالات لكن سواهم
ويتحجب حاضرة عنده في سبع مدارك الا انه محل الهام معلومة له في بعض
تلك الصور ليس تلك الصور علما له في ما يرى وراثة تلك الصور و المعلومات
تلك الصور للمدارك المذكورة معلومة له في نفس ذواتها لا تلك الصور
ومن هنا اظهر لعقبه علمه في المغيبات والمعدومات [illegible]
واما تقرير السؤال والجواب في وجه ذكره الشيخ اقول ما ذكره الشيخ
في جواب السؤال بقوله والجواب منع كون العلم بالسبب محصورا في السبب
ثم حاصل قول المص والشارح بعبارة اخرى بعد شرحها بيانه في التسليم بقوله سلمنا
كون العلم بالسبب محصورا كما صرح به بقوله ولكنه اثار بقوله حيث قال
ولكنه ادون من يقول انه ولكن ذلك لكنه لما بين السؤال [illegible] لكن
العلم بالسبب وجواب المص في تسليمه وحاصله يمكن منعه المص اثار
تقرير الجواب على ذلك اولا وجواب حاصل المص في السؤال
الا انه السبب المنع المذكور لما لا يناسب [illegible] المص وذلك من
حد الكلي لغير شيء آخر وهو انه لا ضرورة لتقرير السؤال في كون العلم
بالسبب بكيفية [illegible] لا يمكن منعه [illegible] تقرير المحشي
للسؤال انما هو على ذلك [illegible] الا [illegible] لكن في ما [illegible]
قول المص والشارح بعبارة على جواب السبب [illegible] علم او
[illegible] علمه [illegible] العلم [illegible]

سع

جواب استدلاله والمحشي لما جعل الكلام السابق على الجواب عن كلا الاستدلالين

بين هذه حيث الكلام على التعين والتان [illegible] صور المعقولات

في ذاته الست لا تحصل والمقام يقتضي المذهب الصحيح ولذا فصله

عنه دون ان يخلطه بذكر [illegible] بأن نذكره وذلك لان

الصورة العقلية ما يحصل من العقل الفعال ولما يشعر بانه منه النها الا القول

والاستعداد فقط [illegible] ما يحصل عند اعتبار الآلات المتعلقة

بذاتك او بتلك الصورة فقط اي كل منها فقط يعني ان ما يحصل الاعتبار

يكون باعتبار تعلقها بذاتك فقط في صورة علمك بذاتك وقد

يكون باعتبار تعلقها بالصورة فقط وذلك في صورة علمك بتلك الصورة و

وقد يكون بحسب التركيب اي باعتبار تعلقها بكل منهما وذلك في صورة

علمك بانك عالم بتلك الصورة فانك تحتاج عالم بذاتك وبتلك الصورة

بشعار في كل منهما لا بد من حصول الاستعداد [illegible]

الصور التي بايديها عنده اعلم ان ههنا اشكالا مشهورا وهو انه [illegible]

انه كيف يمكن القول بحصول الصور المعدومات في الخارج واحوالها خصوصا الممتنعات

الوجود عنده لو [illegible] الا [illegible] حين يحضر حصول الصور عنده لو

وكيف يمكن حصول الحوادث [illegible] وهو التابع وجوب لو

[illegible] في الازل بها والجواب عنه [illegible] عنده [illegible] الحوادث

فيما نحن [illegible] جميع اجزاء الزمان والمكان والاعيان

المعدوم والممتنع فيكون المعدوم والممتنع ثابتا في الخارج والتالي باطل

وما فيهما

كل شيء علمه واعتبار زائد مما في الاذهان شيء حاضرة بنفس صورته الا انه
مع انه ليس فيه عنده في هذا الاشكال اصلا واجاب المحقق الدواني
عنه بان الاشكال انما حصل لمن ذاته لا علة منحصرة للاشياء الا انه [illegible]
او بدونها والعلم التام بالعلة يستلزم وجوبها يستلزم العلم بالمعلول لكن
بالمعدومات والحوادث والممكنات بعد الانحصار عنه
[illegible] وفي سبب [illegible] الحضور والنفي كما [illegible] لا يعرفه
كون ذاته [illegible] والبحث [illegible] ذاته في منحصرة للمعدومات
والممكنات ولكن [illegible] حاضرة مع ان البعض في الحضور لا يكون بدون
الوجود مع ذلك [illegible] المقصود الذي
[illegible] المحشي [illegible] علمه [illegible] بالحوادث
[illegible] العلم الاجمالي [illegible] عن [illegible] الاشكال
انما هو في وجوب [illegible] الازل لخصوصيات الاشياء وجود
[illegible] الاشياء [illegible] العلم الاجمالي لا يصح له ذلك والمحقق الدواني
[illegible] القول [illegible] المحشي [illegible] ذلك [illegible]
لكن العلم السابق على جميع الكائنات [illegible] اجمالا [illegible] ذاته
[illegible] المحقق [illegible] بذلك هو العلم السابق على الكائنات الحوادث
[illegible] بل المحشي يصرح بان العلم السابق على ازمنة وجود
الحوادث انما هو بالصورة الحاصلة في المدارك العالية بذلك هو الجواب
عن هذا الاشكال عنده [illegible] الاول [illegible] العالية

لما كان الحكم الخ والتنبيه عليه قوله ولا نظن انّه قوله حيث انما كان

البيان بمشاهدة الجرح سماه لبس عدم استدعاء العلم صورة البشرة

مدلول دليله وشاهده ان الدلالة تابعة للمقصد والمدلول بلا دليله

لم يلتفت الى الدليل والبيان لكونه بطريق الاخذ بالاقتصار

على ذكر المدلول الذي هو دفع الظن المذكور اي استدعاء العلم

الصورة المساواة الذي هو المهم ههنا اي لكون الظن المدفوع منشأ الحكم

المرجح المذكور اي الحكم بتقرر صور المعقولات في ذاته كما بينا

منشأ اشتراك الانكشاف وذلك لكن اشتراك جاعل اياه والصورة

سبيله في الانكشاف انما يستلزم كون جاعل الصورة فقط الا انه

لا يحكم البتة بما نقل عن المصنف بقوله لما فرغنا نقل عن المصنف اي قوله

اذا كان حالك مع الصادر عنك مشاركة بهما في الحال

فما ظنك بكمال الفاعل مع الصادر عنه لذاته من غير مشاركة غيره

فيه يعني اذا كان الصادر الفائض عنك ليشاركه تنكشف لك

بالصادر عن الفاعل المستقل الغير المشترك انكشافا

له اولى بما ذكره المصدر لكن الشيء جاعل الموجب لذاته

انه اشد بما يرجع الانكشاف لكونه حصولا للعاقل المستقل بالتأثير

كان انكشافه حصارا الاانه لا وجه في ذلك لقوله بها الصور الا درك

فيه قوله كما بيّنا من نظر في الصحة كلام للمصنف المعلول اي كونه معلوم

لمن حصول الشيء لفاعله وكونه حصولا لغيره ليس دون حصول الشيء لفاعله

الغير ٢

فانه صرح في لبن الثاني في كونه حصول العلم النفسي دون الاول في

ذلك وكلام المحشي يشعر بان الثاني في كونه حصول العلم اولى من

الاول في ذلك فلو نظر لما كان له لا انه غفلة عن قدر   وذلك عقبه

ذلك غير لازم بل قوله وهذا مما لا نقول به ما تجرى احسن عن ملا

الاعتراض ضعيف بان غرض المصنف دفع الاعتراض الوارد على علم الواجب

ومحصله لزوم حصول المعلوم عنده لكن كان بالارتسام لزم كونه قابلا

وفاعلا وكونه موصوفا بصفات غير منتسبة ولا اضافية ولزم التكثر

في الذات الاحدية من كل وجه ولكن كان بقيام المعقولات

بذواتها لزم اثبات المثل الافلاطونية وحاصل الدفع انه يجوز ان يكون التعقل

في العلم حصول صورة مساوية للمعلومات في الذات فاثبت التعقل

ذاته مع انه ليس محلا لها بل ان حصلت الصورة

له وهو اعم من الحلول فيثبت خصائص التعقل ويسلم من محذورات الحلول

التي يلزم عليه لنسبة دون حصول له لقائله فالمنع الاول مندفع

لانه خارج عن القانون اذ المصنف في صدد دفع لزوم المحذور

كما صرح به بانه لا اراد احتمال فلا يوجه عليه المحذورات المذكورة

ولا يندفع الا باثبات امتناع دفع حصول منعه عن دعوى

والثاني ايضا مندفع لانه لمقصود المصنف وهو خارج عن القانون

ولانه لا يبعد ان يكون مقصود المصنف ان يحصل شيء له يكفي حصوله

له بنفسه لا لصاحبه اذا كان قابلا لذلك الوصف ولا يلزمه

فرقوله

كله الدعوى وان كان حصول تلك الصور كان بوجوده او في محل السواد و

المسند اليه غير ذاته لاتصاف به [illegible] في محل تحقق المتصف

اذ تغيير ان في محل تحقق المتصف تغيير الا ان منشأ العلم انما هو الحصول

فقط لا خصوصية المحل التي حال في العلم لعدم صورة علم الاول بذاته [illegible]

حاضرة لديه غير [illegible] كان عالما بذاته غير [illegible] حصول اصل

في صورة علمية بما سواه [illegible] حصول [illegible] عنده وحصول

[illegible] لا اعتبار الكون [illegible] بما قاله المحقق الطوسي

[illegible] كلام [illegible] في شرح الاشارات [illegible] العلم [illegible]

المعلومات الموجودة في خارج علمه [illegible]

[illegible] في علمه [illegible] الاول انه [illegible]

[illegible] الثاني انه صور [illegible]

[illegible] الثالث انه صور قائمة بالعقل

الاول [illegible] كلام الشيخ في شرح الاشارات

الرابع انه [illegible] والمعلوم [illegible] المعلومات [illegible]

[illegible] الصورة او الصور قائمة بذاته [illegible]

[illegible] المذاهب [illegible]

في شرح [illegible] ثم قال [illegible] كلام المحشي [illegible]

[illegible] في شرح الاشارات [illegible]

[illegible] الجواهر والاعراض [illegible]

على تلك الموجودات وهو أي لطف لما يستعمل إلى الصفات بعين

ذاته بالمعنى الذي مر بيانه الا ان يحتاج لكن علمه في حق ذاته على العلم

الاجمالي دون التفصيلي اي اول فيه بحث من وجوه الاول ان

قول المصنف في شرح الاشارات فاذا جاز كون العلم التفصيلي عين ذاته وحقيقته

لذاته اشياء واحدة في الوجود غير مخالفة لما علم من المعلول الأول اي المعلول

الاول وبعدت الاول لان له شيئا واحدا في الوجود غير مغاير لما

علمه لكن العلم في العلم اعتبارا باختصار الحكم بكونه في المعلول لك

نادر وجود المعلول الاول هو بعينه تعقل الاول له اذا صح في

ان ذات المعلول الاول الموجودة في الخارج حكم لها وفي الخارج منها

أنه لا يتعقل لاستغنائه كلامه ذلك فان الظاهر قوله بعد ذلك فان

الاول الواجب تعقل تلك الجواهر بتلك الصور لا بصور غير

تلك بل باعيان تلك الجواهر والصور وكذلك الوجود مما هو علمه صريح في

ان جميع الموجودات التي رتبه صورا كانت او غيرها علوم لها ولا [فوات][2]

اشياء لان لكن به المذهب ساير للحجة المذكورة لانحصار الكثير

في الجهة ليس عقلها ولا مما العقل علمه بحث لا يجوز الذي وزعمه ولا

بالنسبة لان الذات نسبته الى القدماء ان لكن علمه بالاشياء هي ذاته فلا

ان الكل صفة الالهية ليست زائدة على ذاته بمعنى ان ذاته لا [ان][2]

يحتاج الى تمام صفة لها لنقصه تلك الصفة سببا لها لمنه بالاستيعاب [فتلك الصفة علة][1]

بما هو ثابت غيرها في الوجود كتعقله بالقدماء او لا يتحقق فيه صفة العلم [ويكونا][2]

جميع صفاته في عين ذاته عنده كالحكماء والمعتزلة ولكن القول بأن العلم

أي المعلوم بالذات في علمه تعالى بالأشياء نفس ذاته في بيان القول بالعلم التفصيلي

لم يذهب إليه أحد فلا يمكن القول به أصلا لما سيأتي ولكن القول الإجمالي

فليس العلم مختصا بالقدماء كما عرفت وأما كونه ليس هو مذهبا مختصا بهم قديما بالقدماء

الإلهية وأما رابعا فلأن ما نسبه إلى الشيخ في شرح الإشارات من

كون علمه تعالى بالأشياء بالصور القائمة بالعقل الأول ليس بصريح كلام

الشيخ بل هو تحقيق من عند نفسه بعد رده كلام الشيخ كما هو صريح عبارات

أورد عليه بما لا محيص عنه لطرفيه وأما خامسا فلأن ما جعله مذهبا

رابعا من كون علمه تعالى بالإضافة إلى ذوات الموجودات أي وجوده لا كالعلم

المذهب الذي أورده وجعله رابعا فإن الاختلاف في كون العلم إضافة

أو غيرها لا دخل له فيما نحن بصدده فإن ذلك الاختلاف إنما وقع

في تصور أن نفس العلم هو حصول صورة الشيء أو الصورة الحاصلة من الشيء عند العقل

بمعنى أنه يقع في العلم الصوري أي ذي الصورة أو يحصل بحصول الشيء لكون إضافة أو شيئا

آخر يلزم العالم غير المعلوم فالفرق بين المذهبين ليس إلا أن في أحدهما

سمي الإضافة علما وفي الآخر سمي ذات الموجود الخارجي بذلك

وأما سادسا فلأن ما ذهب إليه الصوفية ونسبه إلى الشيخ الرئيس والشيخ

الإشراقي فإنما نسبه إلى القدماء وأما سابعا فلأن نفي صفاته في عين

ذاته لا ينافي كون علمه بالأشياء بذوات تلك الأشياء بمعنى أن

المعلوم بالذات إنما هو ذوات تلك الأشياء لا الصور أي صورها

منها في ذاته ويعني كون علمه عين ذاته ان العلم الحصولي صورة

زائدة على العالم زائدة على ذاته بصورة وصورة من جهة المعلوم لا من جهة العالم زائدة

عليه في العلم الحصولي وفي حقه تعالى لكن الصورة التي يحصلها العلم من جهة العالم

هي عين ذاته كما ان الصورة التي يحصلها من جهة المعلوم هو عين

ذات المعلوم وهو العلم الحقيقي المعتبر بالحضور بالذات لا الحصولي

[illegible] النفس فكلا قسمي العلم اعني الحصولي والحضوري كالحاضر بالذات

اي صلة ٣ في العلم الحصولي هو الصورة اي المعلومة بالذات والامر الذي معلوم

بالعرض وفي الحضوري هو الوجود العيني الذي هو المعلوم بالذات والمعلوم

فالعلم والمعلوم بالذات في كلا القسمين واحد ان يكون الصادر الاول

مسبوق بالعلم يلزم ان لا يكون صدوره بتعدد ما اي يستلزم ان الصدور

الاختياري على ما هو المشهور موقوف على تقدم القصد المستلزم للعلم

وقوله يحتاج لان في اني دفع الفساد المذكور اعني عدم مسبوقية

العلم في قوله وقد تكلف بعض [illegible] لا يستلزم ان يكون الشيء علة لنفسه

والصادر الاختياري لا يلزم في ذلك اجمالي به ان يرد على المص لانه

يقول لكن العلم سبب للمعلوم والصدور بالقدرة والاختيار لا

يجب كونه مسبوقا بالعلم عنده قال في شرح رسالة العلم مسئلة ان العلم

هل يصح ان يكون مؤثرا في القدرة ام لا الا بما هو مصدر [illegible]

الشيء علة والعلم كما سبق [illegible] حصول عنده وان كان التي [illegible]

صدر [illegible] التي بعد حصول عنده فيكون [illegible] صادرا عنه

معدوم الى غير ذلك من الصور عنده سبحانه ولكنه الذي باعتبار ما
صدر يسمى بالقدرة والذي باعتبار آخر يسمى بالعلم والاعتبارات
عقلية تتصادق فان لا شيء [illegible] من جهة ثم قال وفرق بين القدرة
وبين الايجاد والتأثير فان القدرة لا تنافي الا عند كون الموثر بحيث
يصح عنه التأثير والايجاد والتأثير يعم ذلك ويستلزم كون الموجد
او الموثر بحيث يجب عنه الايجاد والتأثير واذا لحظ الايجاد من غير اعتبار
العلم والحكمة فلا يمكن ان يوصف بالقدرة فان الايجاد عند
الشيخ وعند اعتبار العلم والحكمة بحيث الذي قيده الفلاسفة كما ذكر
حيث ان العلم بالحكمة ليس الا كونه سابقا على الايجاد بل [illegible]
وجه الاول لزوم ان حسبه المعلولية سابقة بحسبه المعلومية [illegible] كلا
حقيقة
حسبه الوجود [illegible] فان تحقق المعلولية يقتضي الامكان الذي يتقدم حسبه المعلومية
[illegible] والتحقيق ان لا [illegible] العلم [illegible] اول [illegible] انه
في تعقله بالصادر الاول الذي يتعقل [illegible] لان المراد بالعلم
البتة
هو العلم الحقيقي الغير الحاصل بالذات والحاصل بالذات اما ذات
الشيء الخارجي ان كان العلم حضوريا او صورة مطابقة له ان كان
حصوليا [illegible] لا يمكن ان يكون عين ذات الصادر الاول
ولا صورة مطابقة له لكيف لا يكون علما حصوليا ثم [illegible]
علم بالصادر الاول وبجميع الموجودات بالمعنى الثالث من المعاني
المذكورة [illegible] بالقدرة على [illegible] الممكنات بالذات [illegible]

هو معنى العلم الاجمالي وان اختص بالصادر الاول وقد يسمى دائرة
المعقولية الخصوصية الصادر الاول مثلا الصورة العلمية المسماة بشيء المعلوم
لما قطع لابد دائرة المعقولية للماهية بمعنى يوجد الماهية وبعده لا بمعنى مابه
الماهية ومن بعده الخصوصية ومابه الخصوصية والصورة العلمية المسماة بالشيء
بمعنى مابه الماهية لا بمعنى بعده الماهية فان بعده الماهية المتحصل ليس الا الموجود
وحاله ولو كان لما ذكره في المعلول الاول وجه صحيح لامكن اجراؤه
مثله في جميع الموجودات فان في ذاته في تبع العقل الاول
علم العقل العقل الثاني بما ذكره بعينه وهو في معناها علم العقل الثالث
الثالث وهكذا الى جميع الموجودات وتوهم جماعة من الطلبة مما
ذكره المحشي في المعلول الاول بعينه ليس ذاته في حد ذاته علم تفصيلي
بجميع الموجودات الكونية في ذاته تفصيلا لكونه جميع الموجودات
العقلية والخارجية المخصوصة والمبهمة لكن نسبته ذاته في الى موجود
نسبة الصورة العقلية للشيء الى الشيء زعموا ان فيه تسمى كون العلم الا
من جهة صفاته في عين ذاته وكان في كلام المحشي البحري المعلول لقا
اشارة لا اراد بما ذكره في المعلول الاول خبر بان
ان يشاحح في ذلك قال صاحب النقد رابح الاستشهاد بكلام
الالهيين اما الاول فلان المعنى المعلول اذا لم يوجد من الموجودات
وكان من مخترعات العقل الالهية اذا لم يكن اختصاصه بمعرفة
بسيط بعضه بالموجودات من المحصل النقد البعض الالهية ابا وكان العقل

[illegible]

المخصصة بخصوصه على تفصيله بتفاصيله فكذا الحال في المعلول الاول بالنسبة
الى الواجب تعالى واما ما في حلول نسبة الكون اذا كانت كنسبة البارى
الصورة انه لا يمكن ان الصورة العقلية علم تفصيلي باشياء علم اجمالي
بجميع الحركات فانه لذلك ذاته تعالى علم تفصيلي للمعلول الاول
وعلم اجمالي بجميع ما ارتسم صورته فيه من حقائق الموجودات الى
ان قال المحقق الشيخ بل يكون علمه تعالى للاشياء العلم الصوري التفصيلي ب
وجود الاشياء اعني ان علمه تعالى بنفس ما النظام الكلي في الاشياء
موجودة على طبعه اي الترتيب يدل على ذلك فانه يتصل بالقول المذكور
للمعلول الاول فانه يقضي ذاته وبالوجه ذاته تعالى ويعلم ان ذاته كيفيته
كون النظام الكلي بجميع صورته العقلية صورة الموجودات على النظام
المعقول عنده انتهى وقول المحقق انتهى العلم الاجمالي لا يدل الكلام
الذي نقله عن الشيخ قوله [illegible] تلك الكلام متصلا به قوله كون الكل
بعلمه الاشياء دفعة واحدة من غير ان يتكثر بها من جواهره او الصور في حقيقته
ذاته الصور كما هي تفصيلا بصور المعقولة بذاته ولو فان يكن علمه
تلك الصورة القائمة على علمه لانه يعلمه ذاته وانما يستفاد ذلك
من تعلقه من ذاته كما هي بسم الاشتهار لان قوله [illegible]
فان يكن علما من تلك الصور القائمة صريح في كون ذاته
علما اجماليا لكن لما لا يخفى قال الفاضل المحقق في الحواشي ان
اي مما ليس حالة مبسوطة في حالة تفسيرية من التعقل انبساط اتلك في وجوده

[illegible] وبذلك التحصيل وهو من العلم الذي [illegible] ذاته في علم

تحصيل النسبة [illegible] الصادر الاول وانت قد عرفت [illegible] ذاته [illegible]

سوا ان في عنه [illegible] الصحة التعدد [illegible] البسيط الا العقد

واحصر [illegible] المحصور المعقول الاول اما هو المحصور [illegible] الا [illegible]

الاول [illegible] الترتيب [illegible] الكسب العلم الاجمالي [illegible] التصحيح [illegible]

[illegible] انما هو [illegible] لا [illegible] ذاته [illegible]

[illegible] هو الكلي المنكشف [illegible] عن المدم ان العلم

لا كسب [illegible] الانكار [illegible] وقد [illegible] لان

فاصرحوا به هو معنى العلم الحصولي [illegible] التصور هو العلم الحقيقي [illegible]

[illegible] اول [illegible] التصميم [illegible] التصورات

لان [illegible] اجزاء الدليل [illegible] الشي موضوعا للتصور [illegible]

[illegible] والصور المعقولة [illegible] معقوله [illegible]

[illegible] موضوعا للتصور [illegible] والدليل المذكور

لا [illegible] العلم بالمتصورات اول [illegible] الدليل انما هو [illegible]

[illegible] اجزاء [illegible] بالنسبة [illegible] الى [illegible]

[illegible] الجمهور [illegible] معقول لا [illegible] ان [illegible]

~~[illegible]~~ في الدار [illegible] في ذلك

[illegible] في الدار الان [illegible] ذلك [illegible]

[illegible] عن الدار [illegible] علينا [illegible]

لم

٢ العلم ٣

ولو حكمنا بأنه في الدار الآن كان ولكن م

بالحكم في ذلك الوقت الآخر بأنه زيد ليس في الدار الآن كان كذبًا
وصح بعد زوال علم الحكم الأول أعني أنه في الدار الآن وحصل الحكم
الثاني أعني أنه ليس فيها الآن وبقاء الآخر لا يمنع زوال الحكم الأول
فإنا في كلامنا بحق فالحكم الأول زايل عنا الآن لم يحصل لنا حكم العلم بأن
زيدًا كان في الدار الآن الذي انقضى لكن ذلك حكم آخر غير الحكم الآن
في الدار الآن الذي في ذلك هو موضوع الآن أو لازم بعد انقضائه
موضوع الآن الآخر فأما الكون فليس فلو كان الواجب أن يكون العلم
شيئًا في ذلك الموضوع كما زعمه الجمهور كان ذلك الزوال أعني زوال
الحكم الأول في حصول الصورة لا زائلًا يقع في ذلك كونه عالمًا بأن
زيدًا في الوقت السابق كان في الدار فإن ذلك كما عرفت
حكم آخر غير الحكم الأول فالتغير لازم لنا أما لو كان علمنا بحصول
الصور لا بالتغير في الذوات ولم يكن لنا الحكم بأن الآن من
الأوقات بل يكفي الآن حاضر فالحكم لم يلزم التغير بعد العلوم كما في
علم المنجم بالكسوف المجرى الشمس إذا كان حاصلًا من قواعد علم
النجوم وطريق ضبط الحركات لا من جهة الإحساس فإنه لا يتغير
بحسب كونه دائرًا العيان والمقارنة والبعد أو كان ثابتًا في
الدوات وكان زمان الوقوع بحسب الأزمنة والأوقات
كما ذهب إليه فلا يلزم التغير في شيء أصلًا ولعل هذا الدليل
وضعه بعد تقرير وجه آخر يوجب حمله على ما ذكره فإذا علم التغير

فان لم يتغير العلم به حال تغيره لزم كونه بعدم تبطل نفسه للوازم
وان تغير لزم التغير في ذاته تعالى عن ذلك اقول في الجواب عنه انه
قد عرفت ان المعتبر كون علمه تعالى عين ذاته هو الصفة الكمالية التي تقتضيها العلم
من جانب العالم اي عين ذاته تعالى ومع ذلك لا يلزم التغير في ذاته بتغير
المعلوم وانما يلزم التغير لو كان ما به العلم اي الصورة المطابقة عين ذاته
تعالى ولكن العلم الذي هو عين ذاته تعالى هو العلم الاجمالي وهو ليس بالصورة
المطابقة كما عرفت هو ليس بل اذا لم يحضر عنده ما هي الكون
زيد في خارج الدار في المثال المذكور وقوله فان حضر عنده
حين الكون زيد في الدار في ذلك المثال وقوله لم يحضر عنده ما
ذلك الحين الاول اي بعد حضور الحين الثاني بعدمه لا يتم لانه
التغير التغير اللاحق […] ثم التجدد في اجزاء الزمان بالنسبة الى
قال صاحب التقرير الاول على ما قررنا بل المناسب ان يقول
هذا المناسب لا يدفع الاستدلال على تقرير ما وعلى تقريره الصادق انه
يدل قوله لزم التغير على حكما لزم التغير في حكما على المعلوم بالعلم الجزئي
هو العلم كما لا يخفى وذلك لما عرفت ان التغير في العلم لازم لتغير ودفع
ان العلم تحت الازمنة وكون العلم حضوريا لا ينفع في ذلك والحق
نقول اذا كان نسبة الاشياء المستفادة الى ذاته عنده تعالى في […] الان
نسبة حضور ذاته في ذلك الزمان وذلك الزمان لا
يجتمع مع الزمان الذي بعده بالنسبة اليه تعالى ايضا فاذا الفصر

ذلك الزمان زوال لا محالة ذلك الادراك لان نسبته انما كان بالحصول

ونقدر ان يزول صورته في المدرك من المدارك ام لا اذ ان الادراك في

الحصولي امر وراء العلم الحضوري كما ان المبصر اذا غاب عن نظرنا يزول

عن كماله التي يسميها الابصار ولا ينافي ذلك بقاء صورته في خيالنا ولا

يسميه ابن الادراك في المذكور وكذا الابصار حالما ان وجود شان يستلزم

زوال الابصار زوال حالة وجوده عن المنكشف لديه والمبصر وليس المقصود بالتعبير

ههنا الا تلك [illegible] فظهر من [illegible] ما ذكرنا من جواب المصنف عن [illegible] لا يستند

اعني قوله ولعل الاضافات [illegible] الان [illegible] على ظاهر [illegible] على

واهل الاشعرية كما قرره [illegible] الجواب [illegible] التحقيق لكن

والتعبير [illegible] الله [illegible] او قال المحقق العضدي [illegible] اللائق لكن

في الجواب [illegible] اول لكن [illegible] لما كان الحصول [illegible] ابدي الدا

تعلم لكن [illegible] في الدار [illegible] الزمان او [illegible] ولا يزول به العلم

بحروج [illegible] الزمان [illegible] فيها [illegible] العلم

والعلم [illegible] جارج [illegible] عن [illegible] ويجدد

[illegible] المعلوم [illegible] الذات لا يستدعي [illegible] العلم الا [illegible] والاضافة

وهو [illegible] والاثار [illegible] ولعل الاضافة [illegible]

اول القول [illegible] اما يمكن عند من يقول بالعلم الحصولي بان

لون صورة [illegible] في الدار وصورة [illegible] جاز [illegible] بمعنى

اما [illegible] ذلك [illegible] المدارك العالية [illegible] فلا

القائل بالعلم الصوري كما عرفت ولذا اعتذر بعدم القول بالتصور الحصولي للذات
دفعة واحدة بل استمرار وحدة وعينه في شيء ما حقيقة واما دون
تهوين القولين فلا يمكن القول بتغاير العلمين بما اصل كما لا يخفى على ذي
نظر ودونك المحقق قد انكر كلا القولين اما الاول فكما صرح به في
هذا الكلام واما الثاني فكما صرح في بحث في المقام عند رده على المحقق
الدواني في القول بالتصور جميع اجزاء الزمان مع ما فيها عنده في
فقال انه اطوار وراء طور العقل ووجوه البحث فيه ظاهرة
وقال في حاشية الحاشية وفيه الزام تقدم كلي حادث بالمعنى
لكن القول بتغاير العلمين بما انه امر ادق من المناسب الذي
ذكره المحشي لكن في الجواب بعد تسليم كون العلم زائدا على الذات
ان العلم بعين المعلوم على ما ذكره وهو زائد على الذات مع
ان مذهب الشيخ ان العلم بعين الذات الا ان لا يتصور
كون العلم الحصولي بعين المعلوم لا العلم الاجمالي الذي هو بعين الذات
انتهى اقول اما كون ما ذهب اليه المحشي من كون العلم بعين المعلوم
منافيا لما ذهب اليه الشيخ من كونه بعين الذات فقد عرفت
حقيقته وقد عرفت ايضا ان الشيخ باي معنى قال بكون العلم
بعين الذات وانه غير معنى كونه ذاته في محلها اجمالا لما
بان تساويا واما ان المستدل لكن يرد والدليل في العلم الذي
هو عين الذات فاقول العلم الذي هو عين ذاته بمعنى الصفة

الم

التي تقتضيها العلم من جانب العالم لا تغير بتغير المعلوم كما عرفت ولذا
يسمى العلم الاجمالي فان العلم الاجمالي انسب بما يتصف به الاشياء
وخصوصياتها فيما لها للزوم تغيرها الى تغير احد جزئيه تغيره
فانه لا يجوز ان يكون تارة يتعلق به علماً بانها الآن معدومة
وتارة انها موجودة اقول هذا صريح في نفي كون علمه بالجزئيات
المتغيرة الزمانية بانها في تصور لها تارة وتارة انها اذا
علمه بزمان الوقوع في الزمان كما حقق فلا يمكن نفي علمه بها بهذا
القول اذ القول بعدم جواز ان يتعلق تارة وتارة لكنه يتعلق مرة
واحدة انها موجودة في ذلك الوقت ومعدومة في غير ذلك
الوقت كما عرفت ولا واحدة من الصورتين يتغير مع الآن
اقول لا شك في تغاير الصورتين بحيث لو كان علمه بالصورة على انه
موجود كعلمنا لوجب الحدوث في زمان وعدمه في زمان آخر ادلالة
علمها بالعدم الكائن الزمان ولو كان علمه بالتصور المعلوم وفرض كون
علمه زمانياً فلا يمكن بقاء الصورتين الى المعلوم بتصور الذات
فيما اذا كان في الزمان انه لا يتصور لا جزاء الزمان
فيما يكون الزمان واما اذا كان علمه بتصور لها وفيما كان عن الزمان
فلا يتغير علمه واحدة من الصورتين اصلا [illegible]
ان هذا الكلام من الشيخ صحيح على مذهبنا وفاسد على مذهبه
وان ادرك بالمثل [illegible] [illegible] قوله [illegible]

تغيره ۲

س

اقول لو لم يكن لک ان تقارنه المادة وعوارضها الا مع
من التعقل النفس اذا كان لحصول صورة الشيء في العاقل
واما اذا كان لحضور ذاته لما كان حضور المعلول عند العلة
يمنع اصلا الجزئيات المادية لما لم يمكن مدركة لنا الا بحصول
صورها فينا ولم يمكن حصولها في العقل المجرد لا يجب ان
يكون في جزئيات المادية المتجددة فلذلک لم يكن ادراكنا لها
تعقلا بل احساسا وتخيلا ولكونها حاضرة بذواتها عند خالقها
المحض في كونها معلولات له فلا حاجة في ادراكه لها الى
حصول صورها فيه بل عين ذلک تكون ادراكه لها تعقلا
ولا حاجة هناک الى الة جسمانية كالجزئيات المادية بما هي جزئية
مادية متخصصة بمجموع العرض عن كثير فهي معلولة له في حضور
نفس ذاتها الى الة جسمانية فظهر ان الدليل انما يدل على الجزئيات المتغيرة
مع تغيرها علمه في حصولها له اما تغيرها في حضورها ذواتها عند العلة
واما مع تغيرها في حضورها او غيابها او وقوعها في الزمان فلا يتحقق
ينفيه اصلا لذلک اثبات شيء من التعقلات اولا
بحسب التعقل بما هنالک حدثت الى اثبات شيء من المعلولات
[illegible] عدمه بعض البتة و[illegible] الوجه انما [illegible]
من الكليات والجزئيات [illegible] اما الا [illegible]
اما [illegible] فهو [illegible]

لکن

بقضايا
قوله

۱۱۰

الكلي والجزئي في ان كلا منهما انما هو الصورة كلية يحتمل عند العقل الكثرة

الا ان في الاول [illegible] انه يحتمل الكثرة عند العقل تصدق على الكثرة ايضا

في الخارج وفي الثاني يحتمل الكثرة عند العقل ولا تصدق على الكثرة في الخارج

بل هو المحتمل للكثرة عند العقل منحصر في الخارج في فرد فلا يعزب عن علمه

شيء من الاشياء في نفس الامر وحاصله انه يلزم زيد السؤال وهو انه

ان [illegible] محفوفة بمجموع عوارض كل واحد من تلك العوارض معلومة له

[illegible] والصورة المعقولة من مجموع تلك العوارض وان كانت كلية الا

انها في نفس الامر منحصرة في شخص هو زيد بعينه فلا يضر [illegible] وان

لم يعلم [illegible] الاحساس في شخص وكذا العلم بعمرو والسؤال لكن

جهة ان [illegible] محفوفة بمجموع عوارض اخرى كل واحد منها [illegible] والمجموع

من حيث هو مجموع [illegible] الا انه منحصر في الواقع في شخص وهو المجموع

وان [illegible] تشارك لذلك المجموع في كثير من العوارض الا ان

هو المجموع من حيث هو مجموع [illegible] القياس [illegible]

غير ذلك المجموع من حيث هو مجموع

[illegible] والاعراض [illegible]

[illegible] الجزئي [illegible] العقل [illegible]

[illegible] نفس الامر والواقع والحق ان [illegible]

بالجزئيات [illegible]

[illegible] الارض ولا في السموات [illegible]

بحسب [illegible]

لانک فیما حصول به نقص عظیم من حیث اللغة بلا دریا ساقا

بعلم من کلام المذکوران الموجهات الفلکیة الکاسبة الفاسدة بع

اول الطعن به اسباب القانین بارز به الصورة من دابة الی الموجه

سطلعی سواد الکائنات الی سبدات والمبدعات الی الذات

بها من موجهات عنه لیست مستلزمة لها الا بالعرض والعلوم بالذات

منها انما تتورد ای حصله فی دابة ی ولعله الامک ف

تعرض من انما لزم کونه کفرا او لزم عن وجوب شی من الاشیاء عنه ی

٤ نفس الامر وقد علمت انه لا یلزم ذلک وما من ضروریات

الدین الذی یلزم من انکاره کفر بکونه ی حاکما بجمیع الاشیاء اوما

خصوص لبعضه وکون من انکار العلم بالمشیة ی احد اصول علوم کونه

من ضروریات الدین وعلی ان النزاع فی کون العلم حصولیا او حضوریا

کالاع من لبعضه العلم لا ٤ اصل العلم وقوله ولعله الامک ف کفر من

انا ٤ انه لغیر ٤ ذلک لاحاجة به النفی لا لاجل عدم وجوب شی من الاشیاء

زادا عن جملة لکف وهو احد مدرا او انه عور ای المطالب

الحکمیة ان یحکی عنه عدم لزوم ذلک من کلامهم واما الغزالی

ونحوه فلما توهموا من ظاهر کلامهم انه لا یعلم الجزئیات علی نحو

او انه لا یعلم الجزئیات من حیث هی متغیرة انهم قائلون بکونه

ی حاکما بطبایع الجزئیات وسعوا بها الفلکیة لانهم من دوابها حکمهم

ولک ی یعفر الی الا وذلک افترا علیهم وتوهم من کلامهم

من لم يتوهم ذلك من كلامهم فلا ينبغي له ان يعتبر مجرد انكار كون
ادراك العلم وكشفه من كيفيته وان صح تخطئتهم بقوله فان واجب الوجود
لو سنه الخ في العلمات ثبات ان به الغائب
صح فان واجب الوجود لو سند العلة وجه لما قوله باعتبار الوجود
الحين ابيت حيث ان القول بسند به لو لكان وجه والقول بعدم عروض
شئ يتحقق عنه لا يستدل حصول العلم الحضوري ولا ينافي ان نفي
النحو الخاص من العلم بل انما يستدل حصول مطلق ولا ينافي نفي العلم
راسا وانى ذلك من نفي الحضوري باعتبار الوجود العيني كما صرح به في
في التحف قال ولا اصغر من ذلك ولا اكبر الا في كتاب مبين
اشارة الى الحضور باعتبار الوجود العيني اذ يكون الكتاب المبين عبارة
عن جواهر المبادي العالية باعتبار انطباعها بصور الموجودات
والازلية بحيث لا يختص ان يكون الكتاب المبين عبارة عن لوح الوجود
باعتبار حضوره فيه بانه دفعة واحدة دائرة غير مستمرة منه ابدا ويعبر
عنه باللوح المحفوظ بعد صح كون قلم الذي به رسم تلك النقوش وذلك
الكتاب واللوح العقل الاول بل ارادة بعد في المعلم باختصاصه
الوجوب وبجزاعات في الدوام ويمكن ان يعبر اللوح المحفوظ
عبارة عما ذكرنا والكتاب المبين عبارة عن مواد الزمان وصحف
المادة العقلية باعتبار انطباعها بالصور في اللوح بدرك نحك
في وجه صح كون القلم باعتبار اللوح المحفوظ فاذكرنا

وما يسمى الكتاب المبين مجموع العقول واما القضاء والقدر فالاول

عبارة عن الكتاب المبين بالمعنى الاول اي اللوح المحفوظ والثاني عبارة

عن الكتاب المبين بالمعنى الثاني فالقضاء العلم العقلي والقدر تفصيله

والنفس في حصول ما انما يكون بتدريج الى الاسفل والامامية في اول

ما يعرف به ما يقتضيه لكن النفس في حصول ما انما هو بما يليها مثلها

لتقصيرها بالنسبة الا خص لا بالنسبة الى الكل الا ما يجمعها حاضرة عنده في دفعة

واحدة ولو كان ذلك النفس في حصول بالنسبة الى الكل لزم النفس

البتة في عين ذلك ولا ملك لها ان يكون في وجودها ذلك

واسطة الى ملك مختص بعضها وهو المسمى بالشخص الا لان الجعفر

على ان الشخص لو جاز اعطائه غير رابط الى الخارج في الهيئة المتخصصة

معه الى ان علته لما يختص الهيئة في الخارج بحيث يصير مبدأ للآثار

ومصدرا للاحكام ومترتبا عليها الحقيقة بما يصير ذلك الحقيقة المعلوم

الوجود بدون ان يكون لذلك الاثر اثر مترتب في الخارج سوى

ذلك الحقيقة لكونه الخارج بحيث يمنع الاشتراك الا من يكون من

نفسه ومترتب عليها الحقيقة باعتبار كونه الحقيقة الشخص بدون ان يكون

لذلك الاثر اثر مترتب في الخارج سوى ذلك الحقيقة واحدا

وهيئة تقصيرها لا الوجود والشخص امر واحد بالذات متغاير

بالمفهوم والاعتبار ما به الشخص نفس الا ان يكون الهيئة مرتبطة عليها

الحق الشخص بذاته الى ما لها حاصلا لها كما ان ما به الوجود نفس الاكون

الا

